المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

تقرير المخا الاستراتيجي السنوي الثالث

اليمن 2023

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

مركز المخا للدِّراسات الاستراتيجية

تقرير المخا الاستراتيجي السَّنوي الثالث
(اليمن: 2023)

اشـراف عـام

عـاتـق جـار اللـه

المحرر الرئيسي

إسماعيل السهيلي

هيئـة التحـريـر

أنـور قـاسـم الخضـري إسماعيل السهيلي نـاصـر محمد الطويل

معدُّو الأوراق الخلفية

أحمـد عـلي الأحصـب محـمَّـد ناصـر النَّاصري

تمارا عبد الناصر الحكيمي محمد طاهر التبالي

حسام أحمـد السّعيـدي

ادارة ومتابعـة

رائـد باتيـس

مراجعـة وتدقيـق

أنـور قـاسـم الخضـري عبـدالعـزيـز الأبـارة

الإخراج الفني

محمـد فيصـل

ابريل 2024

* تشتمل قائمة معدو الأوراق عدد من الخبراء والباحثين تم حجب أسماءهم لظروفهم الخاصة

المحتـويـات

الفصل الأول : التطورات السياسية

أوَّلًا: مسار السلام.. مِن التقدُّم الباعث للتفاؤل إلى الجمود: 16
ثانيًا: المشهد السياسي في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية: 23
ثالثًا: المشهد السياسي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي: 34
خلاصة واستنتاجات: 39

الفصل الثاني : الاقتصاد والتنمية

الأوضاع الاقتصادية في عام 2023م: 43
التضخُّم والتطوُّرات النقدية: 51
الهجمات الحوثية في البحر الأحمر و آثارها الاقتصادية والسياسية: 62
تغيُّر المناخ وتأثيراته الاقتصادية: 65
الآفاق المستقبلية: 67

الفصل الثالث : تطوُّرات الوضع العسكري والأمني

أوَّلًا: تطورات الوضع العسكري: 71
ثانيًا: تطوُّرات الوضع الأمني: 85
الخاتمة: 99

الفصل الرابع : الوضع الإنساني وحقوق الإنسان

تأثير الصراع على المدنيين: 104
الألغام الأرضية ومخلَّفات الحرب: 106
حركة النزوح في 2023م: 108
ج- الأمن الغذائي ومعيشة السكان: 111
الأمن الغذائي في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية: 112
الأمن الغذائي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي: 114
التعليم والصحَّة 115
الاحتجاز التعسُّفي والإخفاء القسري والتعذيب: 118
حرِّية الصحافة والإعلام: 120
رؤية مستقبليَّة: 121

الفصل الخامس : تطوُّرات التعليم والبحث العلمي

أوَّلًا: التعليم العام: 126
ثانيًا: التعليم الجامعي: 137
ثالثًا: الدراسات العليا والبحث العلمي: 146
الخاتمة: 153

الفصل السادس : الوضع الصحي والبيئي

أوَّلًا: الجانب الصحّي: 157
ثانيًا: الوضع البيئي: 173
نظرة مستقبلية: 177

الفصل السابع : الوضع الإعلامي والثقافي

أوَّلًا: خارطة وسائل الإعلام خلال عام 2023م: 181
ثانيًا: أبرز الأحداث في المشهد الإعلامي 184
ثالثا: المشهد الثقافي خلال عام 2023م: 194
رؤية مستقبلية: 196

الفصل الثامن : المشهد القضائي

استقلال السلطة القضائية: 199
الحارس القضائي: 206
التعيينات في السلطة القضائية: 208
المعهد العالي للقضاء: 210
النقابات القضائية: 212
خاتمة: 214

الفصل التاسع : تطوُّرات المشهد في مجال المرأة والطفل

أوَّلًا: الطفل: 222
ثانيًا: المرأة: 234
رؤية مستقبلية: 246

فهرس الأشكال والجداول

1- الأشكال

الشكل (1): معدَّل النمو الحقيقي
الشكل (2): إجراءات حوثية استهدفت الاقتصاد منذ توقيع الهدنة
الشكل (3): سعر صرف الدولار أمام الريال في عدن وصنعاء لعام 2023م
الشكل (4): سعر صرف الريال أمام الدولار خلال الفترة 2019م- 2023م
الشكل (5): عدد سفن الحاويات والناقلات التي عبرت مضيق باب المندب (يناير 2023م- فبراير 2024م):
الشكل (6): مناطق العنف بين قوَّات الحكومة الشرعية ومليشيا جماعة الحوثي خلال عام 2023م
الشكل (7): استهداف شخصيَّات قيادية لدى أطراف الحرب عام 2023م
الشكل (8): يوضِّح تقسيم التغييرات المدخلة على المناهج الدراسية مِن قبل جماعة الحوثي
الشكل (9): نسبة تغطية الخدمات الصحية حسب نوع المرفق (حسب تقرير هيرامز):
الشكل (10): يوضِّح توزيع الأطباء في عموم المحافظات بحسب تقرير وزارة الصحة:
الشكل (11): معدَّل عدد الأطباء لكلِّ ألف نسمة مِن السكَّان
الشكل (12): يوضِّح العجز في الخدمات الصحِّية موزَّعًا على نوع العجز (حسب تقرير هيرامز):
الشكل (13): حالة توزيع الخدمات الصحِّية بين المحافظات
الشكل (14): أعداد المنشآت الخاصة الصحية في عموم الجمهورية للعام 2022م
الشكل (15): يوضح إحصاءات توفير الخدمة الصحية المقدَّمة للأطفال إجمالًا خلال 2023م
الشكل (16): عدد حالات الانتحار لكل مائة آلاف شخص
الشكل (17) يوضح معدل الالتحاق بالتعليم والتسرب
الشكل (18) يوضح معدل علاج وتحصين الأطفال خلال عام 2023
الشكل (19) يوضح عدد الأطفال المصابين بالحصبة والدفتيريا.
الشكل (20) يوضح سوء التغذية عند الأطفال
الشكل (21) يوضح معدل وفيات الأطفال
الشكل (22) يوضح عدد الانتهاكات بحق الأطفال
الشكل (23) يوضح الجهات المسؤولة عن الانتهاكات بحق المرأة والطفل
الشكل (24) يوضح الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد الأطفال
الشكل (25) يوضح الجهات المسؤولة عن تجنيد الأطفال خلال العام
الشكل (26) يبين معدل القراءة والكتابة بين النساء
الشكل (27) يوضح معدل سوء التغذية عند النساء
الشكل (28) يوضح مشاركة النساء في القوى العاملة
الشكل (29) يوضح عدد حالات الطلاق
الشكل (30) يوضح عدد الانتهاكات بحق المرأة
إطار (1) نمذجة العلاقة بين سعر الصرف وتكلفة سلَّة الغذاء

2. الجداول

الجدول (1): أهمَّ المؤشِّرات الاقتصادية الكلِّية

الجدول (2): تكلفة سلَّة الغذاء بالريال والدولار في عدن وصنعاء

الجدول (3): معضلة الإصلاحات الاقتصادية في ظل الأوضاع السياسية الهشَّة:

الجدول (4): صيرورة برامج الإصلاح الاقتصادي في ظلِّ السياسات المتناقضة

الجدول (5): أبرز الوقائع الأمنية المتَّصلة بحسابات الحوثيين العسكرية

الجدول (6): أبرز الوقائع تهريب الأسلحة والمعدَّات العسكرية التي أُحبطت خلال عام 2023م

الجدول (7): أبرز العمليَّات العنيفة لأنصار الشريعة تجاه القوَّات الحكومية

الجدول (8): الضحايا المدنيين في 2023م:

الجدول (9): عدد النازحين في المناطق المحرَّرة حسب المحافظة خلال 2023م

الجدول (10): عدد الأسر النازحة في 2023م حسب المحافظة

الجدول (11): توزيع الجامعات الحكومية والخاصَّة على المحافظات وفقًا لاعتماد الوزارة في الحكومة الشرعية ومناطق سيطرة جماعة الحوثي

الجدول (12): ترتيب الجامعات اليمنية محليًّا ودوليًّا حسب تصنيف سيماجو (*SCImago*) للأعوام 2021م و2022م و2023م

الجدول (13): ترتيب الجامعات اليمنية محلِّيًّا وعربيًّا حسب تصنيف اتِّحاد الجامعات العربية

الجدول (14): يوضِّح عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكلِّيات الجامعية الحكومية والخاصَّة

الجدول (15): أعداد الطلَّاب الملتحقين بالتعليم الجامعي في الجامعات الحكومية والخاصَّة بحسب النوع

الجدول (16): يوضِّح عدد الطلَّاب المقيَّدين والخرِّيجين في برامج الدراسات العليا بجامعة تعز للعام الجامعي 2022م/2023م

الجدول (17): يوضِّح أعداد الرسائل العلمية في الجامعات اليمنية للفترة 1970م- 2020م

الجدول (18) مواضيع الحملات التي قامت بها المنصات الرقمية التابعة للحوثيين

الجدول (19) يوضح مواضيع الحملات التي قامت بها المنصات الرقمية التابعة للشرعية

الجدول (20) يوضح المنظمات التي تساهم في تمكين المرأة

مقـدمـــة

يسرُّني أن أضع بين يدي القارئ الكريم الإصدار الثالث مِن تقرير المخا الإستراتيجي السنوي (اليمن 2023م)؛ وهو تقرير يرصد ويحلِّل الأحداث والتطوُّرات المختلفة في المشهد اليمني. وغطَّى التقرير محاور مهمَّة في الواقع اليمني، في مقدِّمتها التطوُّرات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية والأمنية، والإنسانية، إلى جانب بعض القطاعات الحيوية، مِنها: القضاء، والتعليم والبحث العلمي، والإعلام والثقافة، والصحَّة والبيئة، ووضع المرأة والطفل.

ويضاف هذا التقرير الشامل إلى جملة إصدارات ومواد علمية سبق لمركز المخا للدراسات الإستراتيجية أن أصدرها، وتقارير تصدر عنه بشكل دوري، كـ"الإحاطة الشهرية" التي ترصد أهمَّ التطوُّرات السياسية، والعسكرية والأمنية، والاقتصادية والاجتماعية، والإنسانية والحقوقية، بالإضافة إلى "تقدير الموقف" الذي يتناول أبرز الأحداث والتطوُّرات الجارية في الساحة اليمنية وآثارها وسيناريوهاتها المحتملة، وكذلك "التقارير الميدانية" التي تغطِّي عددًا مِن القضايا في الشأن اليمني رصدًا وتتبُّعًا. هذا فضلًا عن صدور عدد مِن الأوراق العلميَّة المحكَّمة.

ويأتي هذا التقرير الإستراتيجي، الذي شارك في إعداد وتحريره، نخبة مِن الخبراء والمختصِّين والباحثين اليمنيين، ممَّن تمَّت الإشارة إلى أسماء بعضهم في مقدِّمة هذا التقرير ومَن لم تتمَّ الإشارة إلى أسمائهم للظروف الأمنيَّة التي تعيشها اليمن، كتتويج للإصدارات السنويَّة، حيث يقدِّم قراءة شاملة ومركَّزة للأحداث والتطوُّرات، وتفاعلاتها الإقليمية والدولية، لسدِّ الفراغ القائم في المكتبة اليمنية وتلبية لاحتياجات

المعنيين بالشأن اليمني مِن صنَّاع القرار والسياسات والرأي العام، والنخب السياسية والحزبية، والنشطاء والباحثين والكتَّاب، ما يساعدهم على فهم طبيعة وأبعاد تفاعلات المشهد اليمني واتِّجاهاته العامَّة، والمسارات المستقبلية المحتملة في مختلف المحاور والقطاعات.

وكما سيلاحظ القارئ الكريم فإنَّنا في هذا التقرير استفدنا مِن تجربتنا في التقريرين الإستراتيجيين السابقين (2021م، 2022م)، وحرصنا أن يكون تقرير هذا العام مكثَّفًا ومركَّزًا، ويرصد الاتِّجاهات والتطوُّرات العامَّة في المحاور والقضايا والقطاعات محلِّ الاهتمام، والعوامل المحرِّكة لها، وأن يتضمَّن إلى جانب ذلك المسارات المستقبلية المحتملة في كلِّ محور وقطاع، وبما يضمن تقديم صورة موجزة ومتكاملة عن تطوُّرات المشهد في اليمن خلال عام الرصد (2023م)، وبما لا يثقل كاهل القارئ بالكثير مِن التفاصيل والتفريعات.

ويسعدني هنا أن أتقدَّم بوافر الشكر والتقدير للخبراء والمختصِّين والباحثين الذين قاموا بمهمَّة إعداد الأوراق الخلفية للتقرير، والتي أنجزوها في وقت قياسي، وبقدر عال مِن المهنية والاحترافية، بالرغم مِن التحدِّيات وفقر المعلومات نتيجة لاستمرار الحرب والصراعات التي تعيشها اليمن. كما أوجِّه شكري للمحرِّر الرئيس الذي تولَّى التخطيط لمحاور التقرير وقضاياه، ومتابعة إنجازها في مختلف المراحل، كما هو أيضًا لهيئة التحرير، وللفريق الإداري والفنِّي الذي شارك في إخراج التقرير بهذا الشكل الاحترافي.

ختامًا فإنَّني آمل أن يحقِّق هذا التقرير غاياته وأهدافه، وأن يشكِّل إضافة نوعية للمكتبة والساحة اليمنية، وأن يمثِّل مدخلًا موضوعيًّا لقراءات عميقة وقرارات سليمة.

أ. عـــاتـــق جـــار اللـه

رئيس مركز المخا للدراسات الإستراتيجية

إسطنبول- تركيا، 15 أبريل 2024م

الفصل الأوَّل

التطورات السياسية

مقدمة

بدا المشهد السياسي، خلال الربع الأوَّل، مِن العام 2023م، مشابهًا لما كان عليه في العام السابق تقريبًا، حيث شهدت البلاد استمرارًا للتفاعل المعقَّد بين مختلف القوى، واستمرَّت الانقسامات والتنافسات بين مختلف الفاعلين؛ غير أنَّ الربع الأخير مِن ذات العام شهد تطوُّرات لافتة. وتقدِّم التطوُّرات في هذا العام شاهدًا مثاليًّا على تأثُّر المشهد اليمني بالمحيط الإقليمي وتفاعلاته وتطوُّراته، ففي بدايته فتح توقيع الاتِّفاق السعودي الإيراني، برعاية صينية، أبواب التفاؤل بقرب حلحلة تعقيدات الملفِّ اليمني، وإمكانية وقف الحرب وإحلال السلام، وفي نهاية العام ألقى المشهد المشتعل في غزَّة بضلاله على اليمن، وأوقف التقدُّم الحاصل في المسار السياسي. وبعبارة أخرى، كان عام 2023م عام الإشارات المختلطة، ففي حين بدأ بتفاؤل وحماس انتهى بتعليق عملية السلام وبوضعها في منعطف محفوف بالمخاطر.

وكما كان عليه الحال في السنوات الماضية، ظلَّ المشهد السياسي إلى حدٍّ كبير محصلَّة للعبة التوازن بين المصالح المحلِّية والإقليمية، بل إنَّ المصالح المتقاطعة للجهات الفاعلة الخارجية الرئيسة لعبت دورًا مركزيًّا في رسم وضبط النسق الأعمق لتفاعلات هذا المشهد، وأثبتت التحوُّلات الجيوسياسية الإقليمية تأثيرها متعدِّد الأوجه على ديناميكيَّات الفاعلين المحلِّيين السياسيين، وغير السياسيين.

واستمرَّ الخمول الحزبي ظاهرة قائمة، إذ بدت الأحزاب السياسية محافظة على

مكانها في الخلف؛ وفي المقابل، وبدعم وتأثير واضحين مِن القوى المحلِّية والإقليمية، حافظت الجماعات المسلَّحة على أدوارها في سياق المنازعة على السلطة والتدخُّل في علاقة المواطنين بالسلطة، وممارسة أنشطة اقتصاد الحرب، واستمرَّت القبائل في لعب أدوار سياسية متنامية، وشكَّلت مع الجماعات المسلَّحة جبهة ضغط سياسية استثمرتها مختلف القوى ما انتهى بتكريس الانقسامات السياسية.

وواصلت الجهات الفاعلة غير الحكومية لعب دور متزايد بتحالفاتها المتطوِّرة، وقدراتها المتزايدة على التأثير، لا سيَّما في ظلِّ نسيج اجتماعي واقتصادي متدهور. وفي حين تصدَّرت الواجهة في تقديم الإغاثة والدعم الإنمائي، أخذت تلعب دورًا كوسيط للتواصل بين الأطراف المحلِّية والمجتمع الدولي.

وكان عام 2023م شاهدًا على دور متنامٍ لوسائل الإعلام والناشطين في تشكيل الوعي العام، وضبط إيقاع تفاعل العلاقة بين السلطات والشارع، أو بين ممارسات الحكم والرأي العام، وبالتالي في تقييم شرعية المؤسَّسات السياسية. وبرزت قضية شرعية الحكم إلى الواجهة في كثير مِن الأحيان، وواجهت السلطات قدرًا كبيرًا مِن التدقيق، سواء مِن داخل اليمن أو مِن المجتمع الدولي الأوسع. وعبَّر الرأي العام -هذا العام، كما يتَّضح مِن الاحتجاجات العديدة وحملات وسائل التواصل الاجتماعي- عن خيبة الأمل في القوى الحاكمة والتشكيك في شرعيَّتها. وتفاقم هذا الشعور بسبب الصعوبات الاقتصادية المستمرَّة، والفساد، والحكم غير الفعَّال. وحاولت السلطات إعادة ضبط خطاباتها وسياساتها لتتوافق مع مطالب الجمهور بحوكمة أكثر شفافية، وبالخضوع للمساءلة. ومع أنَّ التدابير التي اتَّخذتها تهدف ظاهريًّا إلى مكافحة الفساد، وتعزيز المؤسَّسات، إلَّا أنَّها كانت بمثابة تدابير ردِّ فعل، متأثِّرة بالضغط الشعبي المتزايد، وليس مؤشِّرًا على الإصلاح المنهجي.

أوَّلًا: مسار السلام.. مِن التقدُّم الباعث للتفاؤل إلى الجمود

تقدُّم المباحثات السعودية الحوثية:

بدأ العام بموجة مِن التفاؤل؛ فإلى جانب ثبات وقف إطلاق النار كان هناك بصيص أمل على مدار العام، تغذِّيه الجهود الدبلوماسية المستمرَّة، والتطوُّرات الإقليمية. فمع حلول شهر يناير، كانت المملكة العربية السعودية وجماعة الحوثي الانقلابية، والمدعومة إيرانيًّا، تجريان محادثات سرِّية بوساطة عُمانية؛ ورغم أنَّها لم تكن قد تجاوزت -حينها- القضايا الخلافية إلَّا أنَّه سرعان ما بدا أنَّ الطرفين يحقِّقان تقدُّمًا وبعض التقارب. ومع حلول شهر أبريل جرى تنفيذ صفقة كبيرة لتبادل الأسرى، أطلق بموجبها سراح (973) أسيرًا، مِن بينهم وزير الدفاع السابق محمود الصبيحي، وناصر هادي (شقيق الرئيس السابق عبدربّه منصور هادي). وجاء هذا الاتِّفاق كخطوة متقدِّمة لتعزيز الثقة، إلى جانب خطوات أخرى مرافقة، كتخفيف القيود على ميناء الحديدة. وقد أعرب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، "هانز غروندبرغ"، في حينه، عن أنَّ "الزخم مِن أجل السلام آخذ في الازدياد".

اكتسبت المباحثات زخمًا إضافيًّا مع وصول وفد سعودي عُماني إلى صنعاء في 9 أبريل، وعقد الوفد اجتماعات مع مسئولي الجماعة، وعلى رأسهم رئيس المجلس

السياسي الأعلى، مهدي المشّاط، والذي وجّهت له الرياض دعوة لزيارتها[1]؛ لكن ظهر أنَّ الطرفين يواجهان الكثير مِن الخلافات، لتسيطر فيما بعد حالة مِن عدم اليقين على هذه المباحثات التي دخلت بعد تلك الزيارة في حالة مِن الجمود. استؤنفت الاتِّصالات بين الجانبين، بمساعدة عُمانية، وعادت حالة التفاؤل لتسيطر مجدَّدًا بعد أشهر؛ ففي منتصف سبتمبر وصل وفد حوثي إلى العاصمة السعودية (الرياض)، وكانت أوَّل زيارة علنيَّة لوفد كهذا[2]. وأعلنت السعودية إثرها أنَّ التوصُّل إلى اتِّفاق بات وشيكًا، وأنَّها تعمل على إعداد خارطة طريق لتحقيق السلام في اليمن. وجرى الكشف لاحقًا عن مضمون الاتِّفاق الذي تمَّ التوصُّل إليه، وأنَّه يشمل إعلان وقف إطلاق نار فوري وشامل، ودفع مرتَّبات موظَّفي القطاع العام، وفتح الطرقات، وتخفيف القيود المفروضة على مطار صنعاء وميناء الحديدة. ليُصار بعد ذلك إلى إطلاق مفاوضات شاملة بين الأطراف اليمنية.

وبرغم الإعلان السعودي، منتصف شهر نوفمبر، عن قرب التوقيع على اتِّفاق مع الحوثيين[3]، إلاَّ أنَّ ذلك لم يحدث نتيجة تصاعد العدوان الإسرائيلي على غزَّة ودخول الحوثيين على خطِّ الحرب، وتدشينهم هجماتهم على الملاحة البحرية، وانتقاد زعيم الجماعة اللَّاذع للسعودية لموقفها مِن العدوان على غزَّة. وتمَّ تعليق أو تجميد عملية التوقيع على الاتِّفاق. ومِن غير المحدَّد متى سيجري الانتهاء مِن خارطة الطريق التي يُفترض أن تكون خطَّة تنفيذية للالتزامات والتفاهمات التي تمَّ التوصُّل إليها، والتي أعلن مكتب المبعوث الدولي في 23 ديسمبر أنَّه يعمل على وضعها.

إجمالًا، تمحورت عملية السلام وجهوده حول هذه المباحثات، ولم يكن هناك مبادرات ولا مفاوضات أخرى، وبدا أنَّ كلَّ شيء متوقِّف بانتظار أن تحقِّق هذه المباحثات تقدُّمًا ينقل عملية السلام إلى المستوى التالي.

---

(1) اليمن: وفد سعودي في صنعاء لإجراء محادثات مع الحوثيين بوساطة عمانية لإحياء عملية السلام، فرانس24، في: 2023/4/9م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/UCKzT8vV

(2) وفد حوثي يزور الرياض للتفاوض في شأن وقف الحرب، إندبندنت عربية، في: 2023/9/15م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/w9IWrFXz

(3) إعلان سعودي مبهج بشأن الحرب والرواتب، العربي نيوز، في: 2023/11/15م، متوفر على الرابط التالي: https://al-arabinews.com/news6939.html

التحدِّيات والشكوك:

استمرَّت حالة مِن انعدام الثقة تعيق تقدُّم المفاوضات؛ ومثَّلت مطالب جماعة الحوثي المتزايدة والمبالغ فيها أهمَّ عوائق التقدُّم، ومع أنَّه جرى التوصُّل إلى تفاهمات حول القضايا الرئيسة إلَّا أنَّ الخلافات كانت تظهر وتزداد كلَّما انتقلت المحادثات إلى بحث التفاصيل. ومِن بين قضايا الخلاف الأهم التي واجهت هذه المباحثات حرص السعودية على تقديم نفسها كوسيط لا كطرف في الحرب، فقد كان ذلك أحد الأسباب الرئيسة للتعثُّر المتكرِّر للمباحثات. وقد أشار إلى هذه العقدة زعيم الجماعة، عبد الملك الحوثي، في خطاب له، في 23 فبراير، قال فيه: إنَّ السعودية تحاول تحويل الحرب والصراع في اليمن إلى قضية يمنيَّة بحتة، وتتنصَّل عن قيادتها لعمليَّات التحالف في اليمن، عندما تقدِّم نفسها مجرَّد وسيط بين أطراف الصراع المحلِّية. ويبدو أنَّه لم يتم تجاوز الخلاف حول هذه المسألة حتَّى ما بعد مغادرة الوفد الحوثي للرياض، كما يشي تصريح وزير الدفاع السعودي، خالد بن سلمان، على منصَّة "إكس"[4]. وإلى جانب القضايا الخلافية المتوالدة، بدا الطرفان وكأنَّ كلًّا مِنهما يراهن على احتياجات الآخر وحاجته لإحراز تقدُّم ما، وعلى الضغوط التي تمارس عليه مِن قبل المجتمعين الإقليمي والدولي.

أطراف الصراع وأدوارهم:

بينما استمرَّت المحادثات بين جماعة الحوثي والسعودية، ظلَّت بقيَّة الأطراف المعنيَّة، أي دولة الإمارات العربية المتَّحدة، والحكومة الشرعية المعترف بها دوليًّا، والمجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي، والمدعوم إماراتيًّا، مستبعدة مِن هذه المحادثات[5]؛ وهو ما ظلَّ يثير قلقها. ومع بداية أبريل استدعت الرياض مجلس القيادة

(4) انظره على الرابط التالي: https://x.com/kbsalsaud/status/1704258607187898703?s=20

(5) انظر: The U.N. Is the Only Path to Peace in Yemen, Veena Ali-Khan, Foreignpolicy, 8 november /2023, at: https://foreignpolicy.com/2023/11/08/yemen-saudi-arabia-houthis-peace-deal-un

الرئاسي وأعضاء في الحكومة[6]، وأطلعتهم على مقترح للاتِّفاق الذي عُرض على جماعة الحوثي، لكنَّها استمرَّت في عدم إطلاع المجلس وبقيَّة الأطراف على ما يدور داخل أروقة المحادثات. وهو ما ظلَّ يمثِّل أحد نقاط ضعف هذه المباحثات.

ولا يزال لدى الأطراف اليمنية العديد مِن التحفُّظات حول الخطَّة السعودية. ومنذ تسريب بنودها أثارت مقترحات السعودية جدلًا كبيرًا لدى بقيَّة الأطراف اليمنية، وكان الاتِّجاه السائد يرى أنَّها قدَّمت تنازلات كبيرة للحوثيين. وظلَّ التوتُّر قائمًا بين مجلس القيادة الرئاسي والرياض، إلَّا أنَّ الأخيرة مارست ضغوطها، وانتزعت موافقة المجلس عليها[7].

ويحتفظ المجلس الانتقالي الجنوبي بموقف رافض لما جاء في بيان المبعوث الأممي[8]، الصادر في 23 ديسمبر، بشأن خارطة الطريق، مع ترحيبه على جهود السعودية وعُمان، وأكَّد على ضرورة وجود عملية سياسية لمعالجة قضية الجنوب، تضمن حضورها في أيِّ مفاوضات قادمة برعاية أمميَّة، وحذَّر أنه سيعتبر أيَّ صفقة تتمُّ بين الطرفين كمسألة تخصُّ السعودية وشمال اليمن.

ورغم تفاعلها الإيجابي مع جهود السلام إلَّا أنَّ الحكومة الشرعية، والقوى المنضوية تحت مظلَّتها، لا تزال تؤمن أنَّ مواجهة الحوثيين وحسم الصراع معهم عسكريًّا هي الطريقة المعقولة الوحيدة لإحلال السلام، وإعادة الاستقرار إلى البلاد.

والتزمت دولة الإمارات العربية المتَّحدة الصَّمت، والمعارضة الصامتة وغير المباشرة، حتَّى إعلان السعودية قرب التوصُّل إلى اتِّفاق مع جماعة الحوثي

(6) استدعاء كافة قيادات الصف الأول إلى الرياض بعد عام على تفويض هادي مجلس القيادة الرئاسي بكامل صلاحياته.. ماذا يحدث؟، المشهد اليمني، في: 2023/4/4م، متوفر على الرابط التالي: https://www.almashhadnews.com/252580

(7) ترحيب يمني بالجهود السعودية لإحلال السلام، الشرق الأوسط، في: 2023/9/15م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/i171Mx4o

(8) فيتو جنوبي على خارطة غروندبرغ للسلام في اليمن، العرب، في: 2023/12/27م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/5GDvEuks

في سبتمبر، حيث أصدرت وزارة الخارجية الإماراتية بيانًا أشادت فيه بجهود السعودية وعُمان لإحلال السلام[9].

التأثير الإقليمي:

برزت عُمان كوسيط محايد ومُيسِّر رئيس للمحادثات بين جماعة الحوثي والسعودية، ولعبت دورًا حاسمًا في تسهيلها، واستضافت عدَّة جولات مِن المفاوضات. وقدَّم الاتِّفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية -في مارس 2023م- أملًا قويًّا لتهدئة التوتُّرات الإقليمية التي أجَّجت الصراع، على أساس أنَّ هذا التقارب سيخلق بيئة أكثر ملاءمة لمحادثات السلام[10]. غير أنَّ مفاعيل هذا التطوُّر لم تكن واضحة، بل إنَّ مواقف جماعة الحوثي وتعثُّر المباحثات أصبحت سببًا للتشكُّك في حقيقة الموقف الإيراني، وغذى الافتراضات القائلة بأنَّ إيران بحاجة لاستمرار الصراع، ولن تخاطر بخسارة ورقة مهمَّة كهذه.

الجهود الأممية والدولية:

لم تتوقَّف جهود المبعوث الخاص للأمم المتَّحدة إلى اليمن، "هانز غروندبرغ"، حيث واصل لقاءاته مع المسئولين اليمنيين والسعوديين[11]، وقام بعدد مِن الزيارات إلى دول مختلفة، وأعلن مكتبه -في 23 ديسمبر- أنَّه يعمل على إعداد خارطة طريق للسلام في اليمن تعكس التفاهمات التي جرى التوصُّل لها؛ وقال: إنَّها لم تنجز بعد. واستمرَّ المبعوث في عقد لقاءات مع الجهات غير الحكومية، ومكوِّنات المجتمع المدني، مع التركيز

---

(9) الإمارات تُشيد بجهود السعودية وعُمان لإحلال السلام في اليمن، موقع وزارة الخارجية الإماراتية، في: 2023/9/18م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.mofa.gov.ae/ar-ae/mediahub/news/2023/9/18/18-9-2023-uae-yemen

(10) الاتفاق السعودي الإيراني.. ماذا يعني للحرب في اليمن؟، الحرة، في: 2023/3/11م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/6kqd0ISs

(11) انظر: صفحة المبعوث الأممي إلى اليمن، على الرابط التالي: https://osesgy.unmissions.org/

على مسألة مشاركة النساء في عملية السلام. وفي السياق الأممي أيضًا، مدَّد مجلس الأمن الدولي -في شهر يوليو- ولاية بعثة الأمم المتَّحدة لدعم "اتِّفاق الحديدة" لمدَّة عام آخر[12]، وفي نوفمبر جدَّد المجلس العقوبات على عدد مِن الشخصيَّات والكيانات اليمنيَّة لمدَّة عام[13]، كما مدَّد ولاية فريق الخبراء المعني باليمن، وفي ديسمبر عُيِّن "سرهد فتَّاح" نائبًا لرئيس البعثة في مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتَّحدة إلى اليمن، بدلًا عن "معين شريم".

إلى جانب الجهود الأممية استمرَّت الجهود الدبلوماسية الدولية، خصوصًا مِن قبل الاتِّحاد الأوربّي ودوله، ومِن قبل الولايات المتَّحدة الأمريكية التي بدت أكثر نشاطًا واهتمامًا بدعم جهود السلام، ومتابعتها، مِن خلال مبعوثها الخاص إلى اليمن، ومِن خلال مسئولين آخرين كبار ومتوسِّطي المستوى زاروا المنطقة. ورغم ما أبدته مِن حرص على التوصُّل إلى اتِّفاق ودعم لهذه المباحثات إلَّا أنَّ الولايات المتَّحدة الأمريكية لم تكن متحمِّسة بخصوص التفاهمات التي تعقدها السعودية مع جماعة الحوثي، وكان لها تحفُّظات عليها، وضغطت مِن أجل إعادة النظر فيها[14]، واتَّهمها زعيم الجماعة بعرقلة جهود إنهاء الحرب[15]. كما أضاف دخول الجماعة على خطِّ الحرب في غزَّة أسبابًا ووجاهة للتحفُّظات الأمريكية، ووسَّعتها إلى تحفُّظات غربية، لعبت جميعها دورًا في تجميد الاتِّفاق أو تأجيل الإعلان عنه، إذ أنَّها طلبت تأجيله.

(12) مجلس الأمن يمدد مهمة بعثة "أونمها" في الحديدة، العربية، في: 2023/7/11م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/UotBOjX0

(13) مجلس الأمن يجدد العقوبات المفروضة على عدد من الشخصيات اليمنية منذ 2014م، يمن شباب، في: 2023/11/15م، متوفر على الرابط التالي: https://yemenshabab.net/news/89155

(14) إمكانية توقيع هدنة موسعة في اليمن في ظل الاضطرابات الإقليمية، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، في: 2023/11/21م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/fl7jDVy3

(15) زعيم الحوثيين يتهم الولايات المتحدة بعرقلة جهود إنهاء حرب اليمن، ديبريفر، في: 2023/2/24م، متوفر على الرابط التالي: https://debriefer.net/news-32551.html

مستقبل السلام:

مِن المفترض أن يعود زخم السلام، ويجري التوقيع على الاتِّفاق، بمجرَّد توقُّف الحرب على غزَّة، إلَّا أنَّ الهجمات التي تشنُّها جماعة الحوثي على إسرائيل والملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن، ودخولها بسبب ذلك في مواجهة مع الولايات المتَّحدة، تُلقي بظلال مِن الشكِّ حول إمكانية مواصلة المباحثات، والبناء على التفاهمات التي سبق التوصُّل إليها، فهذه التطوُّرات تقضي على الافتراضات المتفائلة حول أنَّ أيَّ اتِّفاق سلام مع الجماعة سيدفعها إلى تطبيع علاقاتها المحلِّية والخارجية، ويجعلها أكثر اعتدالًا، ويبعدها عن طهران ومشاريعها. فما أظهرته الجماعة مِن استعداد للانخراط السريع والجامح في صراعات المنطقة، ومِن تهديد للملاحة الدولية، وفي مواجهة جريئة مع الولايات المتَّحدة والمجتمع الدولي، تثير المخاوف مِنها، وقد تدفع كلُّها إلى إعادة النظر في وجهات النظر السالفة، وفي أيِّ تفاهمات سبق التوصُّل إليها، فالحاصل يُظهرها بصفتها خطرًا دائمًا سيزداد حال طبَّعت سلطتها وأحكمت سيطرتها على البلاد، وزادت مواردها، إذ ستتمكَّن حينها مِن تطوير قدراتها العسكرية بأريحيَّة وفعَّالية أكبر. ومِن جهة أخرى، مِن المتوقَّع أن تكون الأطراف اليمنية أكثر جرأة في مقاومتها، وأكثر تشدُّدًا في مواقفها.

ثانيًا: المشهد السياسي في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية

كان 2023م عامًا آخر مِن المناورات السياسية المعقَّدة، والتوازنات الدقيقة، وشهدت مناطق سيطرة الحكومة الشرعية تنافسًا مركَّبًا واستقطابًا متفاقمًا انتهى بزيادة التوتُّرات. وكان مجلس القيادة الرئاسي والحكومة ساحة التنافس والتوتُّر الرئيسة؛ فقد عانت المؤسَّستان مِن الخلافات الداخلية، والصراعات على السلطة، وظلَّتا بعيدتين عن كونهما جوقة متناغمة، وجغرافيا توزَّعت خريطة الخلافات والتوترات، لكنَّها تركَّزت في حضرموت وعدن. ولم تكن علاقة مختلف السلطات والأطراف بالشارع جيِّدة، أو في أحسن حالاتها، فقد شهدت تأزُّمًا عبَّر عن نفسه بطرق مختلفة. ومضى المشهد باتِّجاه المزيد مِن السيولة السياسية، بظهور كيانات جديدة، وتورُّط قبلي أكبر في الشأن السياسي، لتتكرَّس عمومًا حالة التصدُّع. وبدا المشهد السياسي أكثر تجزُّؤًا وهشاشة، وأشبه بلوحة مرسومة بالشكوك وغياب اليقين.

شكَّل هذا المشهد وحكمه عدد مِن المحدِّدات التي تجمعها علاقة تكافلية، وأثبتت حضورها وتأثيرها خلال العام، أهمُّها:

- سياسات كلٍّ مِن السعودية والإمارات، والتنافس بينهما، والذي برز على السطح بشكل غير مسبوق، وكان أهمَّ ما ميَّز هذا العام.
- تفاعلات المشهد الجنوبي، فقد واصل المجلس الانتقالي الجنوبي متابعة

أجنداته السياسية وتطلُّعاته للانفصال، ما أدَّى إلى إثارة المخاوف لدى بقيَّة الأطراف، وتسبَّب بتوتُّر علاقته بمجلس القيادة الرئاسي والحكومة، وظهور حالة مِن التنافس والتوتُّرات بشأن الموارد وتخصيصها، وبشأن السيطرة الأمنية.

- الوضع الاقتصادي الصعب والموقف الحرج للمالية العامَّة، فقد وجدت الحكومة نفسها في موقف حرج اضطرَّت بسببه إلى تعليق كثير مِن الخدمات العامَّة الأساسية، بل وإلى تعليق مزادات تمويل استيراد السلع الأساسية، وهو ما تسبَّب بخروج احتجاجات عليها، وأعطى خصومها أوراقًا استثمروها ضدَّها. ومع أنَّ السعودية أعلنت في أغسطس تقديم دعم للحكومة، بمبلغ (1.2) مليار دولار أمريكي [16]، وهو ما ساعد على تحسين موقف الأخيرة وخفَّف مِن الضغوط عليها، إلَّا أنَّ هذا الدعم لا يمثِّل حلًّا صحيًّا، فإلى جانب محدوديَّته ليس هو بالدعم المستدام، هذا عدا أنَّه يُبقي الحكومة ضعيفة في علاقتها بالرياض. ولم تتمكَّن الحكومة عمومًا مِن التغلُّب على موقفها المالي الصعب، ولم تنجح في تحسين إيراداتها، ومازالت معتمدة على العون السعودي، وهو ما سيحافظ على ذات الموقف العام.

- لا تزال مزاعم الفساد وسوء الإدارة تصيب الحكومة، ويعوِّق الافتقار إلى المؤسَّسات الشفافة وآليات المساءلة القوية تخصيص الموارد بكفاءة، ويؤدِّي إلى تآكل ثقة الجمهور بالحكومة، ويعيق الجهود المبذولة لتقديم الخدمات الأساسية في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

(16) انظر: Saudi Arabia to grant Yemen $1.2 billion in economic aid, Saudi source says. Reuters, 1 august 2023, at: https://2u.pw/TMi246

التفاعلات والتطوُّرات الداخلية:

باتِّجاه إكمال سيطرته على المناطق الجنوبية والشرقية، سعى المجلس الانتقالي الجنوبي إلى السيطرة على كامل محافظة حضرموت، وذلك مِن خلال زيادة قوَّاته هناك، ومِن خلال التحريض على القوَّات الموالية للحكومة الشرعية والسعودية. وخلال شهر يناير شهدت المحافظة توتُّرات متزايدة مع تظاهر أنصار المجلس الانتقالي الجنوبي في شوارع سيئون، مطالبين بإحلال مقاتلين محلِّيين محلَّ قوَّات المنطقة العسكرية الأولى الموالية للحكومة. وقد قوبلت مظاهرات الانتقالي تلك بمظاهرات مضادَّة ترفض إقامة معسكرات تابعة للمجلس الانتقالي في المنطقة. إلى جانب المظاهرات التي استمرَّت لحوالي شهر، شهدت المحافظة تعبئة وتوتُّرًا عسكريًّا بين قوَّات الحكومة والتشكيلات المسلَّحة التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي؛ وسيطر التحريض والتحريض المضاد على المشهد الحضرمي، واستمرَّ التوتُّر والتنافس المركَّب، وبلغ ذروته في شهري يونيو ويوليو. وحالت تحرُّكات السعودية التي نسَّقت مع التحالفات القبلية والفعاليات والشخصيَّات الحضرمية، كحلف قبائل حضرموت، دون تحقيق المجلس الانتقالي الجنوبي لتطلُّعاته حتَّى نهاية العام.

في 29 يناير، صدر قرار رئاسي بإنشاء "قوَّات درع الوطن"، تخضع لقيادة رئيس مجلس القيادة الرئاسي[17]. وقد جاءت هذه الخطوة في سياق سعي السعودية لموازنة النفوذ الإماراتي، ولتوسيع نفوذها، ولضمان احتفاظها بنفوذ مستقبلي في البلاد، بعد توقُّف الصراع. واعترض المجلس الانتقالي على تشكيل هذه القوَّات[18]. وفي 25 يونيو تعهَّد رئيس مجلس القيادة الرئاسي، د. رشاد العليمي، بمنح حضرموت الإدارة لكافَّة شئونها[19]، وتعهَّد في نفس الوقت البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن

(17) قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي بإنشاء قوات درع الوطن، موقع السفارة اليمنية بالسعودية، في: 2023/1/31م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/M1ctEgFc

(18) قوات "درع الوطن" واعتراض الانتقالي على قرار تشكيلها، قناة بلقيس، في: 2023/2/4م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/usZYFPWp

(19) توجيه رئاسي ينتصر للوحدة وينسف أحلام الانفصاليين في اليمن، مأرب برس، في: 2023/6/25م، متوفر على الرابط التالي: https://marebpress.net/news_details.php?sid=193245

بتقديم (320) مليون دولار أمريكي، لتمويل (20) مشروعًا تنمويًّا[20]. في مواجهة النفوذ السعودي المتزايد عمدت الإمارات مِن جهتها إلى تقوية موقف حلفائها، وسعت لتجاوز حالة التنافس بينهم، خصوصًا بين المجلس الانتقالي وقوَّات "المقاومة الوطنية"، بقيادة طارق صالح، و"ألوية العمالقة".

وفي 24 فبراير، أثارت تصريحات رئيس مجلس القيادة الرئاسي، والتي قال فيها: "إنَّ القضية الجنوبية ليست قابلة للنقاش الآن، وستتمُّ معالجتها لاحقًا بعد استعادة الدولة" غضب المجلس الانتقالي، واعتبر أنَّها لا تشير إلى جدِّية الشراكة [21]. وعاد د. رشاد العليمي، في محاولة للتهدئة، وصرَّح -في 22 مايو- بأنَّ الجنوبيِّين محقُّون في الالتفاف حول "قضيَّتهم العادلة" بعدما انحرف مسار المشروع الوحدوي، وأُفرغ مِن مضمونه، وقيمته التشاركية بعد حرب صيف 1994م[22].

في 19 أبريل، علَّق عضو مجلس القيادة الرئاسي، فرج سالمين البحسني، مشاركته في اجتماعات المجلس، وذلك احتجاجًا على عدم معالجة بعض القضايا الأمنية المرتبطة بحضرموت[23]؛ وكان قد طالب بإخراج قوَّات المنطقة العسكرية الأولى مِن وادي حضرموت.

---

(20) انظر: Saudi launches $320m developmental projects in Yemen's Hadramout, MIDDLE EAST monitor, 26 June 2023, at: https://2u.pw/fGpV6arJ

(21) تصريحات العليمي تفجّر غضب الشارع الجنوبي وتهدد بفض الشراكة مع الرئاسي، الأمناء، في: 2023/2/26م، متوفر على الرابط التالي: https://al-omana.net/m/details.php?id=195125

(22) العليمي: الجنوبيون اليوم محقُّون في الالتفاف حول قضيَّتهم العادلة، صحيفة الأيام، في: 2023/5/21م، متوفر على الرابط التالي: https://www.alayyam.info/news/9F1GBJL1-HGQW9F-E746

(23) البحسني يعلِّق مشاركته في مجلس القيادة الرئاسي والانتقالي الجنوبي يعلن تضامنه ويطالب بتمكين ابناء حضرموت، عدن السبق، في: 2023/4/20م، متوفر على الرابط التالي: https://www.adensbq.com/news/139147

وفي الفترة -4 8 مايو، عُقِد ما أطلق عليه "اللقاء التشاوري الجنوبي" الذي دعا إليه المجلس الانتقالي[24] بهدف توحيد الساحة الجنوبية، وشاركت فيه عدَّة أطراف جنوبية، وصدر عن اللِّقاء ما سمِّي بـ"الميثاق الوطني الجنوبي"، وعدد مِن الوثائق المهمَّة، كـ"مشروع اتِّجاهات الرؤية السياسية للمرحلة الراهنة"، و"أسس وضوابط التفاوض السياسي القادم"، و"أسس بناء الدولة الجنوبية الفيدرالية القادمة". وفي ختام هذا اللِّقاء أُعلن عن انضمام عضوي مجلس القيادة الرئاسي، عبد الرحمن المحرمي وفرج البحسني، إلى المجلس الانتقالي، كنائبين لرئيس المجلس الانتقالي، وهو ما عُدَّ انتصارًا للمجلس الانتقالي داخل مجلس القيادة الرئاسي، وكذلك في مواجهة السعودية، وأثار جدلًا واسعًا في الساحة اليمنية.

وفي 31 مايو، أعلن مجلس القضاء الأعلى تعليق اجتماعاته، وذلك احتجاجًا على عدم توفُّر المخصَّصات المالية، وعلى الطريقة التي تتعامل بها الحكومة مع ميزانية القضاء[25]. وبسبب تفاقم أزمة الكهرباء، وجَّه محافظ عدن الموالي للمجلس الانتقالي، أحمد بن لملس، في 12 يونيو، بوقف توريد المبالغ الإيرادية للمحافظة إلى البنك المركزي اليمني[26]، ما هدَّد بتقليص إيرادات الحكومة بصورة أكبر وأكثر فداحة، خصوصًا أنَّها تُعاني مِن أزمة بسبب توقُّف صادرات النفط؛ وهو قرار تمَّ التراجع عنه. وقالت التقارير: إنَّ الاحتكاكات بين عضو مجلس القيادة الرئاسي، عبد الرحمن المحرمي، ورئيس الحكومة اليمنية، معين عبدالملك، في أغسطس، تسبَّبت بمحاصرة قوَّات جنوبية لقصر معاشيق في عدن[27].

---

(24) الرئيس الزُبيدي يلقي كلمة مهمة في افتتاح فعاليات اللقاء التشاوري للمكونات السياسية الجنوبية (نص الكلمة)، موقع المجلس الانتقالي، في: 2023/5/4م، متوفر على الرابط التالي:
https://stcaden.com/posts/20956

(25) مجلس القضاء الأعلى في عدن يعلق اجتماعاته احتجاجا على عدم توفير المخصصات المالية، قناة بلقيس، في: 2023/5/31م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/qNiO6Mmu

(26) محافظ عدن التابع للانتقالي يوجه بمنع توريد الإيرادات إلى البنك المركزي، المصدر أونلاين، في: 2023/6/12م، متوفر على الرابط التالي: https://almasdaronline.com/articles/275832

العرب: حادثة معاشيق تعكس صعوبة التعايش بين قوى المجلس الرئاسي، صحيفة الأيام، في: 2023/8/15م، متوفر على الرابط التالي: https://www.alayyam.info/news/9IEZNC8F-NV3V6E-C77A

وبرعاية السعودية، وفي عاصمتها (الرياض)، أعلن طيف مِن الشخصيَّات والمكوِّنات الحضرمية، في 21 يونيو، عن تشكيل "مجلس حضرموت الوطني"[28]. وأوضح بيان إشهار المجلس أنَّ تشكيله جاء استجابة لدعوة سعودية، وليكون حاملًا سياسيًّا يعبِّر عن طموحات "المجتمع الحضرمي"، ولضمان وحدة حضرموت، وحماية مصالح أبنائها، وهويَّتهم الثقافية والتاريخية، وفقًا لمعايير المساحة والسكَّان، ومساهمتها في الميزانية العامَّة للدولة، ولضمان حقِّهم في المشاركة العادلة في صناعة القرار السيادي، وإدارة شئونهم الاقتصادية والسياسية والأمنية، واعتبار كلِّ ذلك "مصالح حيوية لأبناء حضرموت"، وتمثِّل أولوية قصوى مقدَّمة على كافَّة المصالح الحزبية والشخصيَّة والفئوية. وأكَّد البيان على الالتزام بالأهداف المشتركة مع تحالف دعم الشرعية، بقيادة السعودية. وقد أثار هذا التطوُّر جدلًا حول أهداف السعودية مِن وراء تشكيل هذا المجلس، كما أثار حفيظة المجلس الانتقالي الذي أعلن رفضه "تفريخ المكوِّنات"، واعتبر ذلك خطوة لمواجهة جهود المجلس الانتقالي في توحيد الشارع الجنوبي[29].

وفي 7 يوليو، نظَّم المجلس الانتقالي الجنوبي، عدَّة مسيرات في مدن حضرموت، بمناسبة "يوم الأرض الجنوبي"، وهي مظاهرة انتهت بالصدام، وبعدد مِن القتلى[30]. وشهدت مدينة زنجبار بأبين -في 11 يوليو- مظاهرة احتجاجية بسبب انقطاع الكهرباء، وهي احتجاجات عمدت إلى قطع الطرقات، وإشعال النيران[31]؛ وحدث ذلك بالتزامن مع مظاهرات مماثلة لذات السبب في مدينة سيئون. وبسبب أزمة الكهرباء وانهيار

(28) الإعلان في الرياض عن تشكيل مجلس حضرموت الوطني والاتفاق على وثيقة سياسية وحقوقية، الجزيرة نت، في: 2023/6/21م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/jnFkuCse

(29) رسائل تحذيرية من الانتقالي لمجلس حضرموت الوطني والسلطة المحلية وقوات المنطقة العسكرية الأولى، المشهد اليمني، في: 2023/7/15م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.almashhadnews.com/258993

(30) لجنة مستقلة لتقصِّي الحقائق في الاعتداء على ساحة مهرجان "يوم الأرض"، صحيفة الأيام، في: 2023/7/9م، متوفر على الرابط التالي: https://www.alayyam.info/news/9GZGONVP-PNCQJI-64BE

(31) بعد أبين.. مظاهرات غاضبة في حضرموت تنديدا بأزمة الكهرباء، الخبر اليمني، في: 2023/7/11م، متوفر على الرابط التالي: https://alkhabaralyemeni.net/2023/11/07/228147/

قيمة العملة[32]، وتدهور الأوضاع المعيشية، تكرَّرت الاحتجاجات طوال العام، وفي مختلف المناطق.

وفي نهاية شهر يوليو، أُعلن في مأرب عن تشكيل المجلس الأعلى للمقاومة، برئاسة الشيخ حمود المخلافي، وذلك كقيادة عليا للمقاومة الشعبية. وجاء في بيان الإشهار أنَّ المجلس يتكوَّن مِن ممثِّلي الأقاليم وممثِّلي مجالس المقاومة في المحافظات المختلفة، وأنَّه يهدف إلى توحيد جميع مجالس المقاومة الشعبية في المحافظات ضمن كيان واحد، وبما يضمن تطوير أداء المقاومة وتنسيق جهودها بما يخدم معركة استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب[33].

وقد نصَّ **بيان إشهار المجلس** على مبادئ والتزامات عامَّة للمجلس، توزَّعت على (18) نقطة، مِن أبرزها[34] :

- "الالتزام بمبدأ النِّضال الوطني": وأن يكون المجلس حركة نضال وطني، تضمُّ جميع القوى السياسية والاجتماعية، مبتعدًا عن التَّجاذبات السياسية والصراعات الحزبية.
- "احترام المرجعيات الثلاث، المتعلقة بالأزمة اليمنية (المبادرة الخليجية، مخرجات الحوار الوطني، القرار الأممي 2216)"، داعيًا إلى تنفيذها والاحتكام إليها، وعدم تجاوزها بأيِّ حال مِن الأحوال.
- "التمسك بالنظام الجمهوري للحكم، والشكل الاتحادي للدولة، والتعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة" .

(32) انهيار العملة وأزمة الكهرباء تشعل نار الاحتجاجات في المحافظات المحتلة، صحيفة الثورة (الخاضعة لجماعة الحوثي)، في: 2023/7/12م، متوفر على الرابط التالي:
https://althawrah.ye/archives/816906

(33) مأرب.. إشهار المجلس الأعلى للمقاومة الشعبية برئاسة الشيخ حمود المخلافي، الموقع بوست، في: 2023/7/29م، متوفر على الرابط التالي: https://almawqeapost.net/news/87914

(34) تشكيل المجلس الأعلى تحول جديد في مسار المقاومة الشعبية في اليمن ، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية ، في : 2023/8/10 ، متوفر على الرابط التالي : https://2u.pw/qS8dJxYj

- النِّضال مِن أجل "الحفاظ على استقلال اليمن، ووحدته، وسلامة أراضيه".
- " إسناد الجيش الوطني، ودعمه بالوسائل والإمكانيات المتاحة، في معركة استعادة الدولة".
- دعم المجلس لـ "جهود تعزيز حضور مؤسسات الدولة الشرعية، وفرض هيبتها، وتطوير أداءها، وتمكينها من أداء واجباتها على كل شبر مِن الأراضي اليمنية، وعلى رأس تلك الواجبات قيادة معركة التحرير، والرعاية الكاملة لأسر الشهداء والجرحى ".
- "حقُّ الدولة اليمنية في استعادة جميع مواردها السيادية "، وقد دعا المجلس في هذا الإطار إلى مضاعفة الجهود مِن أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية، ورفع المعاناة عن الشعب اليمني.
- دعم المجلس لـ " جهود الدولة الشرعية في تأمين الممرات المائية اليمنية، بما يحقِّق أمن البحر الأحمر والبحر العربي ".
- التزام المجلس بـ " علاقات جيدة مع دول التحالف العربي، وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية، والدول الشقيقة والصديقة الداعمة لحق الشعب اليمني في استعادة دولته، والحفاظ على وحدته وسيادته الوطنية، وإقامة علاقات أساسها المصالح المشتركة والاحترام المتبادل ".
- رفض كل " أشكال التطرف والإرهاب، وكل المشاريع السلالية والطائفية، والمناطقية والجهوية، والعمل على تعزيز التماسك المجتمعي والتسامح الديني والسلم الاجتماعي ".
- " الالتزام بتعزيز قيم المواطنة المتساوية وسيادة القانون "، و " احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"

وفي نهاية شهر سبتمبر (2023) أقر المجلس تشكيل هيئة سياسية، وعدد من اللجان، كما أقر المجلس تشكيل هيئة للعمليات الميدانية من القيادات العسكرية والميدانية، بما يتفق مع متطلبات العمل الميداني وإسناد معركة استعادة الدولة.

من جهة أخرى شهد شهر يوليو قيام قبائل الصبيحة بمحافظة لحج، بتنفيذ وقفة احتجاجية مسلَّحة لمنع إقامة معسكرات تابعة لنائب مجلس القيادة الرئاسي، طارق صالح، في مناطقها، ما اضطرَّ هذه القوَّات للتراجع[35].

وفي 23 أغسطس، واحتجاجًا على انقطاع التيار الكهربائي وتردِّي الوضع الاقتصادي، عمدت مجاميع محتجَّة إلى قطع الطريق المؤدِّي إلى قصر معاشيق في مدينة عدن[36].

العلاقات الخارجية:

أظهر المجتمع الدولي اهتمامًا أكبر بالشأن اليمني، وكان أكثر تواصلًا مع الفاعلين فيه، وانصبَّ اهتمامه بطبيعة الحال على عملية السلام، وتيسيرها، والتصدِّي للعوائق التي تقف في طريقها، فكانت هناك جهود أمريكية لكبح الخلافات والتوتُّر بين السعودية والإمارات[37]، بالإضافة إلى ذلك أظهر المجتمع الدولي اهتمامًا أكبر بالأوضاع والتطوُّرات الاقتصادية.

كان هذا العام جيِّدًا لعلاقة الحكومة الشرعية بالعالم الخارجي، وتلقَّت الثناء مِن الدول الغربية، وشارك مسئولوها في الفعاليات والمؤتمرات الإقليمية والعالمية، واستقبلت العديد مِن الدبلوماسيين الدوليين في زيارات متنوِّعة الأهداف، وتكرَّرت

(35) حشود عسكرية محسوبة على قبائل الصبيحة في باب المندب رفضا لتمدد "قوات طارق صالح" غرب لحج، الحرف28، في: 2023/7/29م، متوفر على الرابط التالي: https://alharf28.com/p-89559

(36) احتجاجات عدن تتصاعد وتصل إلى القصر الرئاسي، صحيفة الأيام، في: 2023/8/24م، متوفر على الرابط التالي: https://www.alayyam.info/news/9IRG3APO-VZIZI7-06BE

(37) خلافات السعودية والإمارات في اليمن.. مسئول أمريكي يعلق لـ"الحرة"، الحرة، في: 2023/9/20م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/RaDr0rZ

الزيارات الجماعية للدبلوماسيّين الأوروبيّين إلى عدن[38]، وكان آخرها الزيارة التي تمَّت في 28 نوفمبر، لوفد برئاسة سفير الاتِّحاد الأوربّي لدى اليمن، وضمَّ سفراء فرنسا وألمانيا وهولندا[39]، والتقى بمحافظ البنك المركزي اليمني، وتعهَّد بمواصلة دعم البنك المركزي اليمني. ومِن بين الدبلوماسيين الدوليين تكرَّرت زيارات السفير الأمريكي لدى اليمن إلى مناطق سيطرة الحكومة بشكل ملحوظ.

وفي تطوُّر لافت أعلنت الحكومة الشرعية -في 11 أكتوبر- أنَّ السلطات السورية قرَّرت إعادة مبني السفارة اليمنية في دمشق إليها[40]، وطلبت مِن الحوثيين مغادرة المبني. ولكنَّ علاقة الحكومة الخارجية لم تعدم بعض العثرات، ففي نهاية شهر مارس -مثلاً- فرضت جمهورية مصر شروطًا جديدة على اليمنيّين للدخول إلى أراضيها، وأعلن مسئولون مصريُّون عن نيَّتهم استبدال هذه القيود بنظام أسهل[41]. وتردَّد أنَّ الخطوة المصرية جاءت احتجاجًا على زيارة وزير الخارجية اليمني إلى العاصمة الأثيوبيَّة (أديس أبابا).

في السياق، واصل المجلس الانتقالي مساعيه لتسويق نفسه، وتسويق القضية الجنوبية، بغية الحصول على دعم دولي، خصوصًا مِن خلال تصوير نفسه الحاكم الفعلي للجنوب، ولوحظ إصرار رئيس المجلس على المشاركة -جنبًا إلى جنب- مع رئيس مجلس القيادة الرئاسي في الفعاليات الدولية. وقام رئيس المجلس في شهر مارس بزيارة إلى موسكو[42]، وقالت التقارير: إنَّ الزيارة جاءت بدعوة رسمية مِن موسكو. والتقى -في

(38) سفراء الاتحاد الأوربي يختتمون زيارة إلى عدن، موقع الاتحاد الأوربي، في: 2023/3/5م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/Sjywv1JZ

(39) انظر: Governor of CBY receives EU ambassadors in Yemen, sabanet, 11 November 2023, at: https://sabanew.net/story/en/103931

(40) سوريا تقرر إعادة مقر السفارة اليمنية في دمشق للحكومة الشرعية، الشرق الأوسط، في: 2023/10/12م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/gTRQy6gk

(41) مصر تفرض قيودا جديدة على اليمنيين لدخول أراضيها بينها تقارير طبية وشروط مسبّقة، الموقع بوست، في: 2023/3/29م، متوفر على الرابط التالي: https://almawqeapost.net/news/84123

(42) الزبيدي يزور موسكو بعد دعوة رسمية من الحكومة الروسية، روسيا اليوم، في: 2023/3/18م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/PDRUOizY

أواخر شهر يونيو- بوزير الدولة البريطاني لشئون الشرق الأوسط[43]. وما مِن مؤشِّر على أنَّ المجلس الانتقالي حقَّق نجاحًا في مساعيه، وعلى العكس مِن ذلك تعرَّض للانتقاد مِن قبل المجتمع الدولي، فقد انتقدته الدول الغربية -مثلًا- بسبب تحريضه ضدَّ الحكومة، وتهديده بوقف توريد الإيرادات إلى البنك المركزي في عدن.

وضعت الحرب في غزَّة الحكومة الشرعية، والقوى المنضوية تحت مظلَّتها، في موقف حسَّاس، بسبب دخول الحوثيين على خطِّ المواجهة، فلم يكن بوسعها إعلان دعم هجمات الحوثيين، وفسِّر انتقادها لتهديد الحوثيين للملاحة الدولية على أنَّه تمالؤٌ مع إسرائيل وحلفائها وضدَّ القضية الفلسطينية، ومِن جهة أخرى يمكن القول: إنَّ المكاسب الشعبية التي جناها الحوثيُّون مِن تدخُّلهم في الحرب لم يكن بالتطوُّر الجيد للحكومة وموقفها، هذا على الرغم مِن أنَّ الحكومة الشرعية والمقاومة الوطنية لم يوافقا على طلب للمشاركة في تحالف "حارس الازدهار"، الذي أعلنت عنه الولايات المتَّحدة لمواجهة هجمات الحوثيين. وربَّما انعكست هجمات الحوثيين في ميل الحكومة الأمريكية للتعاون أكثر مع المجلس الانتقالي وقوَّات العميد طارق صالح في المسائل البحرية، بعدما كانت تفضِّل التعامل بصورة حصرية مع الحكومة الشرعية.

(43) الزبيدي يستلهم تجارب استقلال الدول من نيويورك، ساوث24، في: 2023/9/23م، متوفر على الرابط التالي: https://south24.net/news/news.php?nid=3539

ثالثًا: المشهد السياسي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي

لم تشهد هذه المناطق تطوُّرات كثيرة، لكنَّها مع ذلك شهدت بعض التطوُّرات النوعية، فقد تزايدت في هذا العام المؤشِّرات على تنامي حالة الاحتقان الشعبي، وعلى أنَّ علاقة الجماعة بالشارع تمرُّ في أسوأ حالاتها، وهو ما انعكس في تزايد مخاوفها لتصبح أكثر نزقًا وعدوانية، إذ بالغت في سياسة تكميم الأفواه واعتقال عدد مِن نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي. وشكَّل العدوان الإسرائيلي على غزَّة حدثًا فارقًا، وقدَّم للجماعة فرصة لتخفيف الضغوط الداخلية التي تواجهها. ومع أنَّ العام انتهى باكتساب الجماعة شعبية كبيرة في اليمن والمنطقة العربية، إلَّا أنَّه انتهى كذلك بتدهور علاقتها مع المجتمع الدولي، وبزيادة عزلتها الدولية.

التطورات والتفاعلات الداخلية:

تزايد السخط الشعبي بسبب الأوضاع الاقتصادية وامتناع الجماعة عن دفع مرتَّبات الموظَّفين وتقديم الخدمات؛ وبدأت الاحتجاجات العلنية شبه المنظَّمة ربَّما لأوَّل مرَّة على نحو أشعر جماعة الحوثي بالقلق، وكان نادي المعلِّمين أوَّل مَن دشَّن احتجاجًا علنيًّا واسعًا بدعوته إلى الإضراب مطلع شهر أغسطس، وذلك للمطالبة بتسليم مرتَّبات المعلِّمين[44]، وهي احتجاجات لاقت مساندة مِن بعض أعضاء مجلس

(44) نادي المعلمين يدعو لإضراب شامل غدا الأربعاء لانتزاع المرتبات، الصحوة نت، في: 2023/8/1م، متوفر على الرابط التالي: https://alsahwa-yemen.net/p-67404

النوَّاب في صنعاء، غير أنَّ مظاهر هذا الاحتجاج تراجعت بعد الزجِّ برئيس نادي المعلِّمين، أبو زيد الكميم، في السجن[45]، وكذلك بسبب العدوان الإسرائيلي على غزَّة.

كجزء مِن إجراءات بناء الثقة بين السعودية وجماعة الحوثي خُفِّفت القيود المفروضة على ميناء الحديدة، وأعلنت الجماعة في 12 فبراير عن بدء دخول السفن إلى الميناء دون عوائق أو تأخير، وحاولت الجماعة استغلال هذه الخطوة في سياق زيادة الضغوط على الحكومة، ومارست الضغوط على شركات الشحن والمستوردين لتوجيه سفنهم إلى الحديدة عوضًا عن الموانئ في منطقة سيطرة الحكومة الشرعية[46]، وقدَّمت الجماعة للسفن وللتجَّار المستوردين محفِّزات إضافية؛ وفي ذات السياق منعت الجماعة دخول الغاز مِن مناطق سيطرة الحكومة الشرعية إلى مناطقها.

واصلت الجماعة العمل على خططها الساعية إلى التغيير الثقافي، ونشر أيديولوجيَّتها الدينية، وأعلنت -في 29 أبريل- عن تدشين الدورات والمدارس الصيفية[47]، وهي دورات ثقافية سنوية مصمَّمة لطلَّاب المدارس، ويلتحق بها مئات الآلاف مِن الطلَّاب.

وفي نهاية شهر سبتمبر أقدمت سلطات الحوثيين على اعتقال مئات المواطنين المحتفلين بذكرى ثورة 26 سبتمبر، خصوصًا في مدينتي صنعاء وإب[48]، وقامت قوَّاتها بنزع أعلام الجمهورية التي كان يرفعها المحتفلون، وأطلقت النار عليهم في أكثر مِن حادثة، واعتدت عليهم بالضرب، واستمرَّ احتجاز الكثير مِن المحتفلين لفترة طويلة. وبقدر الحساسية التي تسبِّبها للجماعة، كانت هذه الاحتفالات بثورة 26 سبتمبر (التي قضت على الحكم الإمامي الزيدي) هي الطريقة الآمنة للتعبير عن رفض السكَّان ومقاومتهم

(45) رئيس نادي المعلمين "الكميم" يواجه الموت في سجون المليشيات الحوثية بعد دخوله في غيبوبة كاملة منذ نحو أسبوع، المشهد اليمني، في: 2023/11/25م، متوفر على الرابط التالي: https://www.almashhadnews.com/268787

(46) الحوثيون يرغمون التجار على الاستيراد عبر ميناء الحديدة، الشرق الأوسط، في: 2023/6/11م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/nWFQA6qA

(47) تدشين الدورات الصيفية للطالبات بأمانة العاصمة، سبأ نت (الخاضعة لجماعة الحوثي)، في: 2023/4/29م، متوفر على الرابط التالي: https://www.saba.ye/ar/news3237082.htm

(48) حفلات "ثورة سبتمبر" تحرج الحوثي في عقر داره، يمن فريدم، في: 2023/9/28م، متوفر على الرابط التالي: https://yemenfreedom.net/view/9322

لمشروع جماعة الحوثي. كما تحوَّل تشييع جنازة أحد معارضي جماعة الحوثي، ويُدعى "المكحَّل"، في مدينة إب، أواخر شهر مارس، إلى انتفاضة تطالب برحيل الحوثيين[49].

في نهاية سبتمبر أيضًا، أعلن زعيم الجماعة عن مرحلة جديدة أطلق عليها "مرحلة التغيير الجذري"[50]، تلا ذلك الإطاحة بـ"حكومة الإنقاذ" في صنعاء، على أساس نيَّة استبدالها بحكومة "كفاءات"، لكنَّها ما زالت قائمة بصفتها حكومة تصريف أعمال، ولم يُعلن كذلك عن أيِّ إجراءات في سياق سياسة التغيير الجذري تلك.

العلاقات الخارجية:

كان عام 2023م سيِّئًا لعلاقة جماعة الحوثي بالعالم الخارجي، كما كان عامًا دراماتيكيًّا لتفاعلاتها الخارجية. فقد مثَّل الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي باليمن، وما يجري فيه، ومساعيه المصمِّمة لوقف الصراع، سببًا لقلقها، وذهبت في تفسيرها لهذا الاهتمام، خصوصًا للزيارات المتكرِّرة والمتقاربة للسفراء الغربيين إلى مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، حدَّ القول: إنَّ هناك مؤامرة وخططًا استعمارية لتجزئة اليمن[51].

وتسبَّبت مواقف الحوثيين بتدهور علاقتهم بالمجتمع الدولي، ففي بيان ثلاثي مشترك[52]، في 27 يونيو، دعت الولايات المتَّحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، جماعة الحوثي إلى التخلِّي عن أيِّ خيار عسكري، واتَّهمتها بمفاقمة الأزمات الإنسانية والاقتصادية في البلاد، وحذَّرتها مِن استئناف القتال، وأنَّ ذلك سيؤدِّي إلى عزلها التام مِن قبل المجتمع الدولي.

---

(49) إب تنتفض ضد الحوثي أثناء تشييع "المكحل" والمليشيا تقمع الاحتجاجات بالرصاص وتشن حملة اعتقالات، يمن الغد، في:2023/3/23م، متوفر على الرابط التالي:https://yemenalghad.net/176941

(50) قائد الثورة السيد عبدالملك الحوثي يعلن المرحلة الأولى من التغيير الجذري بتشكيل حكومة كفاءات وطنية تجسد الشراكة الوطنية، وإصلاح وضع القضاء، صحيفة الثورة (الخاضعة لجماعة الحوثي)، في: 2023/9/27م، متوفر على الرابط التالي: https://althawrah.ye/archives/832423

(51) مركز إعلام المحافظات الجنوبية يكشف مخاطر التحرك الأمريكي الأخير في المحافظات المحتلة، سبأ نت (الخاضعة لجماعة الحوثي)، في: 2023/3/9م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.saba.ye/ar/news3228083.htm

(52) انظره على الرابط التالي: https://x.com/USEmbassyYemen/status/1673695441177681920?s=20

وتدهورت في هذا العام أيضًا علاقة سلطات الحوثيين بالمنظَّمات والوكالات الإنسانية، فقد أُبلغ عن اختطاف قوَّات حوثيَّة -في 8 أغسطس- لمبارك العنوة[53]، أحد موظَّفي المفوضيَّة السامية للأمم المتَّحدة لشئون اللَّاجئين في صنعاء. وفي 25 أكتوبر، أعلنت منظَّمة "أنقذوا الأطفال" الدولية وفاة مسئول الأمن والسلامة لديها، هشام الحكيمي، في أحد سجون جهاز الأمن والمخابرات التابعة لسلطات جماعة الحوثي[54]، بعد اختفائه قسريًّا في 9 سبتمبر، وأوقفت المنظَّمة بسبب ذلك أنشطتها وأعمالها لحوالي 10 أيَّام. وفي 14 نوفمبر، طالبت هيئات الأمم المتَّحدة بالإفراج الفوري عن عدد مِن الموظَّفين الذين تحتجزهم الجماعة في انتهاك للحصانات الممنوحة لموظَّفي الأمم المتَّحدة، واتَّهمت الجماعة بالتجاهل التام لسيادة القانون[55].

مثَّلت مطالبة السلطات السورية لممثِّلي الجماعة، في شهر أكتوبر، إخلاء مبنى السفارة اليمنية، بنيَّة تسليمها للحكومة الشرعية، انتكاسة للجماعة، خصوصًا أنَّ سوريا البلد الوحيد -إلى جانب إيران- الذي استقبل سفيرًا لها. وفي 14 نوفمبر، أعلنت الخارجية الإيرانية عن نيَّتها تعيين سفير جديد لإيران في اليمن، لكن هذا لم يحدث حتَّى الآن.

وفي سياق العدوان على غزَّة وتفاعلاته، أخذت الجماعة في تنظيم مظاهرات كبيرة في مختلف المدن اليمنية. وتعهَّد زعيم الجماعة -في 10 أكتوبر- بالتدخُّل في الحرب ضدَّ إسرائيل في حال تدخَّلت الولايات المتَّحدة فيها بشكل مباشر. وفي 19 أكتوبر، أعلن الجيش الأمريكي عن اعتراض المدمِّرة "يو. إس. إس. كارني" طائرات مسيَّرة وثلاثة صواريخ "كروز"، شمالي البحر الأحمر، أُطلِقت مِن اليمن باتِّجاه إسرائيل[56]. وفي

(53) مليشيا الحوثي تخطف موظف من أبناء صعدة يعمل لدى الأمم المتحدة وتقتحم منزله بصنعاء، شباب نت، في: 2023/10/26م، متوفر على الرابط التالي:
https://yemenshabab.net/locales/88685

(54) أكاذيب كثيرة ومساعدات قليلة.. هكذا كان الوضع الإنساني في اليمن خلال 2023م، المصدر أونلاين، في: 2024/1/3م، متوفر على الرابط التالي: https://almasdaronline.com/articles/288122

(55) هيئات الأمم المتحدة تطالب بالإفراج الفوري عن موظفيها المحتجزين في اليمن، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، في: 2023/11/14م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/PnhfCBcD

(56) البنتاغون يعلن اعتراض صواريخ ومسيّرات حوثية ويرجح أنها كانت تستهدف إسرائيل، الجزيرة، في: 2023/10/19م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/kkPIMSA

31 أكتوبر أعلنت الجماعة[57] أنَّها قامت بشنِّ عدَّة هجمات صاروخية ومسيَّرة على إسرائيل. وأعلنت في 14 نوفمبر أنَّها ستستهدف أيَّ سفينة إسرائيلية في أيِّ مكان تطاله يدها، ولن تتوقَّف حتَّى وقف العدوان على غزَّة[58]. وأعلنت في 19 نوفمبر عن توسيع خطَّة استهدافها لتشمل أيضًا السفن التي تتعامل مع إسرائيل، وأنَّها لن تتوقَّف حتَّى يُرفع الحصار عن غزَّة[59]. وأعلنت عن احتجاز سفينة تدعى "جلاكسي ليدر"، وتوالت بعد ذلك عمليَّاتها البحرية ضدَّ السفن، ما اضطرَّ الكثير مِن شركات الشحن إعادة توجيه سفنها عبر طريق رأس الرجاء الصالح. وفي 1 ديسمبر، أدان أعضاء مجلس الأمن الدولي هجمات الحوثيين، وطالب بوقف فوري لها[60]. وأعلنت الولايات المتَّحدة -في 19 ديسمبر- عن تشكيل تحالف "حارس الازدهار" لحماية الملاحة في البحر الأحمر[61]. وانتهى التصعيد بشنِّ هذا التحالف هجماته على أهداف عسكرية تابعة للجماعة ابتداءً مِن 11 يناير 2024م.

وبمنطق الربح والخسارة، كان لدخول الحوثيِّين في الحرب، ولهجماتهم على خطوط الملاحة الدولية، تأثير كبير على موقفهم الداخلي والخارجي، فقد تزايدت بسببها شعبية الجماعة، وحظيت بتأييد أكبر في اليمن مثلما في العالمين العربي والإسلامي. وفي المقابل تسبَّبت بتدهور علاقتها بالمجتمع الدولي على نحو غير مسبوق.

وهكذا، ووسط فوضى إقليمية انتهى العام 2023م ببقاء حالة الجمود في المشهد اليمني، وببقاء الكثير مِن الملفَّات عالقة ومفتوحة. ويفترض أنَّ الملفَّ اليمني على وعد بالعودة، غير أنَّ التطوُّرات الإقليمية والانخراط الحوثي في الصراع قد تعمل على إعادة صياغة الموقف الدولي مِن الملفِّ اليمني وأطرافه.

---

(57) انظره على الرابط التالي: https://x.com/army21ye/status/1719341380491759791?s=20

(58) انظره على الرابط التالي: https://x.com/army21ye/status/1724524423623917931?s=20

(59) انظره على الرابط التالي: https://x.com/army21ye/status/1726277654544785788?s=20

(60) أعضاء مجلس الأمن يدينون هجمات الحوثيين على سفينة في البحر الأحمر، موقع الأمم المتحدة، في: 2023/12/1م، متوفر على الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2023/12/1126647

(61) الولايات المتحدة تعلن عن تشكيل تحالف دولي لمكافحة هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، فرانس24، في: 2023/8/10م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/T3pRCW0

خلاصة واستنتاجات:

شهدت بداية عام 2023م تفاؤلًا بإمكانية التوصُّل إلى اتِّفاق سلام، بفضل التقدُّم الذي أحرزته المفاوضات بين السعودية وجماعة الحوثي، لكن سرعان ما تعثَّر مسار السلام، وتأجَّل التوقيع على الاتِّفاق الذي توصَّل له الطرفان، وكان يفترض توقيعه نهاية العام. وعانت الحكومة الشرعية مِن صراعات وتنافسات داخلية انعكست في زيادة منسوب التوتُّر في مناطق سيطرتها، خاصة في حضرموت وعدن، ولعبت السعودية والإمارات دورًا محوريًّا في هذا التوتُّر. وأدَّت الأزمات الاقتصادية والفساد إلى تدهور الأوضاع المعيشيَّة وزيادة الاحتجاجات الشعبية، وأصبح المشهد السياسي أكثر سيولة بظهور كيانات سياسية جديدة، كمجلس حضرموت الوطني، والمجلس الأعلى للمقاومة الشعبية. وعزَّزت جماعة الحوثي مِن سيطرتها على مختلف جوانب الحياة في مناطق سيطرتها، والتي شهدت تزايد الاحتقان والسخط الشعبي بسبب الأوضاع الاقتصادية وسياسة تكميم الأفواه. واستغلَّت الجماعة العدوان على غزَّة لتخفيف الضغوط الداخلية، وكسب شعبية مؤقَّتة، فيما تدهورت علاقتها مع المجتمع الدولي بسبب هجماتها على الملاحة البحرية ودخولها في مواجهة مع الولايات المتَّحدة.

يواجه اليمن مستقبلًا غامضًا بالنظر إلى التحدِّيات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي تواجهها البلاد، ويتوقَّف الكثير بشأن مستقبل المشهد السياسي فيه على تحقيق تقدُّم في مسار السلام، وعلى تحسين الوضع الاقتصادي والإداري وتعزيز القدرات المؤسَّسية، وهذا بدوره يتوقَّف على وجهة الأحداث في المنطقة، وبالذات العدوان على غزَّة، كما يتوقَّف قبل ذلك على درجة التزام الفاعلين المحلِّيين والإقليميين بإعادة الاستقرار إلى البلاد، وعلى درجة التزام المجتمع الدولي وانخراطه في جهود التسوية، والمدى الذي يمكنه الذهاب إليه في الضغط على الفاعلين الرئيسين. وفي العموم، سوف يتدهور الوضع بصورة أكبر ما لم تتحقَّق مثل هذه الالتزامات، وفي حال انفلتت الأوضاع وتدهورت في المنطقة، وسوف يستحيل الأمر إلى مزيد مِن التفكُّك والاضطراب، وإلى زيادة في تعقيدات المشهد، وبما قد يؤذن بتحوُّله إلى بؤرة قلق مستعصية في المنطقة، وتهديدًا لأمنها.

الفصـــل الثاني

الاقتصاد والتنمية

مقدمة

يلقي هذا التقرير نظرة على الأوضاع الاقتصادية اليمنية خلال عام 2023م، والتي اتَّسمت بتراجع الأداء الاقتصادي، وتعقيد الظروف السياسية، وغياب فرص تحقيق السلام العادل والمستدام؛ كما يقدِّم استعراضًا لأهمِّ القضايا والأجندة الاقتصادية اليمنية، حيث يتناول بالتفصيل إمكانية تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادي في ظلِّ الظروف السياسية والأمنية الهشَّة، وانقسام السلطات الاقتصادية والسياسية. ويتطرَّق لقضية هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر، وآثارها على الاقتصاد اليمني، وكذلك قضية التغيُّر المناخي باعتبارها إحدى القضايا الملحَّة نتيجة التغيُّرات المناخية، وزيادة آثارها على البلاد. وأخيرًا وليس آخرًا، يستشرف التقرير سيناريوهات المستقبل في ظلِّ المعطيات القائمة.

الأوضاع الاقتصادية في عام 2023م

النمو الاقتصادي:

تراجع الناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي عام 2023م بشكل ملحوظ، بسبب توقُّف إنتاج وتصدير النفط -والذي يمثِّل أحد أهمِّ ركائز الاقتصاد اليمني- نتيجة للهجمات التي شنَّتها جماعة الحوثي، الانقلابية المدعومة إيرانيًّا، على موانئ تصدير النفط في الربع الأخير مِن عام 2022م. وتوقَّع خبراء صندوق النقد الدولي أن يبلغ حجم النمو الاقتصادي الحقيقي (0.5%-) عام 2023م [1] (100=1990). وبذلك يواصل الاقتصاد اليمني المضيَّ في مسار النمو السلبي منذ عام 2020م، باستثناء عام 2022م الذي حقَّق فيه نموًّا إيجابيًّا بلغ 1.5%، مدفوعًا بتحسُّن إيرادات النفط بدرجة رئيسة، وبالتوقيع على اتِّفاق الهدنة بين الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًّا، وجماعة الحوثي، وكذلك بسبب الدعم المالي الذي تمَّ الإعلان عنه عقب تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في شهر أبريل 2022م.

(1) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2023م، صندوق النقد الدولي.

وقد بدأ مسار التعثُّر في النمو مع بدء هجمات الحوثيين على موانئ تصدير النفط في أكتوبر 2022م، في مدينة شبوة جنوبي البلاد، ثمَّ في مدينة الضبَّة بحضرموت شرقًا[2]، على الرغم مِن سريان وقف إطلاق النار، الأمر الذي أدَّى إلى توقُّف تصدير النفط، وإلى تقلُّص النمو الاقتصادي عام 2022م إلى 1.5%، بعد أن كان صندوق النقد الدولي توقَّع في أكتوبر مِن نفس العام أن يبلغ النمو 2% على الأقل، وأن يحقِّق الاقتصاد نموًّا حقيقيًّا بنسبة 3.2% عام 2023م[3]. إلاَّ أنَّ مصادر أخرى توقَّعت أن يحقِّق الاقتصاد نموًّا حقيقيًّا بمقدار 1% فقط في نفس العام[4].

وأظهرت البيانات الحديثة أنَّ مسار النمو كان أشدَّ قتامة عام 2023م، بسبب تواصل توقُّف تصدير النفط، وإشكالات أخرى، على رأسها تجفيف مصادر دخل الحكومة مِن الضرائب والجمارك بعد رفع قيود الاستيراد عبر ميناء الحديدة الذي يسيطر عليه الحوثيون، وتحوُّل الإيرادات لصالحهم.

وقد سجَّل النمو الحقيقي للاقتصاد اليمني -خلال الفترة مِن 2015م- 2023م- بأسعار أساس 1990م- متوسِّط نمو بلغ 5.3%-، مقارنة بـ3.9% و0.4% للفترة مِن 2005م- 2009م، و2010م- 2014م، على التوالي؛ حيث بقي معدَّل النمو الحقيقي أدنى مِن الصفر خلال الفترة مِن 2014م- 2023م، باستثناء الأعوام 2018م و2019م و2022م.

ويبيِّن الشكل أدناه معدَّل النمو الحقيقي في اليمن مقارنة بالنمو الحقيقي في كلٍّ مِن منطقة الشرق الأوسط والعالم، خلال الفترة مِن 2014م وحتَّى 2023م:

---

(2) انظر: هجوم حوثي على ميناءين نفطيين، الجزيرة ت، في: 2022/10/22م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3cWuoK

(3) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022م.

(4) التقرير الاستراتيجي السنوي (اليمن 2021م/2022م)، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية: ص197.

الشكل (1): معدَّل النمو الحقيقي:

(المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2023م، صندوق النقد الدولي)

وكان نصيب الفرد مِن الناتج المحلِّي الإجمالي الحقيقي قد تراجع مِن 1,399 دولارًا عام 2015م إلى 575 دولارًا فقط عام 2022م[5]، وفقًا لأسعار عام 2015م. ويعكس ذلك تدنيًّا مستمرًّا في نصيب الفرد مِن الناتج المحلِّي نتيجة لتراجع الناتج المحلِّي الحقيقي وزيادة عدد السكَّان.

وبلغ نصيب الفرد مِن الناتج المحلِّي الإجمالي -بالأسعار الجارية- (617) دولارًا، بعد أن شهد تحسُّنًا عام 2022م، حيث بلغ (706) دولارات[6]. ولا تتوفَّر بيانات حول قيمة الناتج المحلِّي الحقيقي لعام 2023م يمكن مِن خلالها حساب نصيب الفرد بالأسعار الحقيقية؛ وحالة الانقسام الاقتصادي وعدم وجود بيانات إحصائية منتظمة، خاصَّة في مناطق سيطرة جماعة الحوثي تؤثِّر على دقَّة حسابات الناتج المحلِّي.

(5) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، مركز الإحصاءات، متوفِّر على الرابط التالي:
https//:unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.GDPTotal

(6) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023م.

المالية العامَّة وتمويل الإنفاق:

واجهت الحكومة تحدِّيات واسعة خلال عام 2023م بسبب التراجع الحاد في مصادر الدخل جرَّاء توقُّف تصدير النفط، وتدهور مصادر الدخل المتعلِّقة بالضرائب، على الواردات التي تحوَّل جزء كبير مِنها إلى ميناء الحديدة الذي يسيطر عليه الحوثيون. وتشير البيانات إلى أنَّ العجز في موازنة الحكومة قد بلغ (1.236.6) مليار ريال[7] حتَّى نهاية نوفمبَّر 2023م (نحو 814 مليون دولار)، مقارنة بـ(483.3) مليار ريال في نهاية نوفمبر 2022م، وبنسبة زيادة بلغت 155%، وكذلك بنسبة زيادة قدرها 65% مقارنة بالعجز الحكومي لعام 2022م[8]. وبلغت الايرادات والنفقات العامة (1.012.1) و(2.248.7) مليار ريال على التوالي، بحلول نوفمبر 2023م، وبنسبة 4.9% و7.6% مِن الناتج المحلِّي الإجمالي (GDP)[9].

الجدول (1): أهمَّ المؤشِّرات الاقتصادية الكلِّية:

المؤشِّر	2022	2023
معدل النمو الحقيقي (%)	1.5	0.5-
عجز الموازنة العامة (مليار ريال)	-746.6	*-1.236.6
نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي	9.58	*4.92
سعر الصرف ريال/ دولار نهاية الفترة	1,172.48	*1.518.3
نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي	12.17	*7.59
معدل التضخم (أسعار المستهلك= متوسط الفترة)	29.5	14.9
المستحقات على الحكومة لدى البنك المركزي (مليار ريال)	4,309.7	5.538.6

المصدر: - تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.. أكتوبر 2023م، صندوق النقد الدولي.
- التقرير السنوي 2022م، البنك المركزي اليمني. ونشرة التطوُّرات النقدية والمالية، نوفمبر 2023م.

*حتى نهاية نوفمبر 2023

(7) نشرة التطورات النقدية والمالية.. نوفمبر 2023م، البنك المركزي اليمني.
(8) نشرة التطورات النقدية والمالية.. نوفمبر وديسمبر 2022م، البنك المركزي اليمني.
(9) تقرير الراصد المالي.. نوفمبر 2023م، صندوق النقد الدولي.

وقد أدَّت الهجمات التي شنَّتها جماعة الحوثي -كما ذكر آنفًا- إلى توقُّف إنتاج وتصدير النفط، ما أدَّى إلى حرمان الحكومة مِن أحد أهمِّ مصادر الدخل. فعلى سبيل المثال بلغت الإيرادات النفطية (1.108.2) مليار ريال عام 2022م، وبنسبة 58% و42% مِن إجمالي الإيرادات والنفقات العامَّة على التوالي لنفس العام[10]. وكانت الحكومة الشرعية، المعترف بها دوليًّا، قد وقَّعت اتِّفاق الهدنة مع جماعة الحوثي، برعاية أمميَّة، في أبريل عام 2022م، الأمر الذي سهَّل دخول سفن المشتقَّات النفطية إلى ميناء الحديدة[11]. وبالرغم مِن محدودية عدد السفن المنصوص عليها في الاتِّفاق، وكذا عدم تجديد التوقيع على اتِّفاق الهدنة بعد انتهاء أجل الاتِّفاق المذكور، إلَّا أنَّ القيود التي سبق فرضها على استيراد السلع، وعلى رأسها المشتقَّات النفطية، عبر الموانئ التي لا تسيطر عليها الحكومة قد تمَّ رفعها بشكل شبه كامل، الأمر الذي حرم الحكومة مصادر دخل إضافية كانت تتحصَّل عليها، وتتمثَّل في الضرائب والرسوم المفروضة على السلع المستوردة، وأهمُّها المشتقَّات النفطية. وكانت آليَّة الأمم المتَّحدة للتحقُّق والتفتيش في اليمن (UNVIM) توقَّفت عن إصدار النشرات الإحصائية الشهرية ابتداء مِن شهر مايو 2023م.

مِن جهة أخرى، بلغت الواردات مِن الغذاء والوقود المستوردة عبر مينائي عدن والمكلَّا، الَّذَين تسيطر عليهما الحكومة الشرعية، المعترف بها دوليًّا، (2,414,595) طن متري، وبنسبة 31% فقط، مقارنة بتلك المستوردة عبر موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، خلال الفترة مِن يناير وحتَّى ديسمبر 2023م، والتي بلغت بدورها (7,790,734) طن متري[12]، ما حقَّق للحوثيين مكاسب مالية، حيث تمكَّنوا مِن تحويل تلك الإيرادات لصالحهم.

وأشارت جهات رسميَّة في منتصف عام 2023م إلى أنَّ الخسائر التي تكبَّدتها الحكومة بلغت نحو مليار دولار في صورة خسائر مباشرة، جرَّاء توقُّف تصدير

(10) التقرير السنوي 2022م، البنك المركزي اليمني.
(11) مبادرة من الأمم المتحدة لإبرام هدنة مدتها شهران، مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3d3uYK
(12) النشرة اليمنية للسوق والتجارة.. ديسمبر 2023م، منظمة الأغذية والزراعة بالشراكة مع السكرتارية الفنية للأمن الغذائي.

النفط، إلى جانب نحو 700 مليار ريال بسبب تحوُّل ايرادات ضريبية وجمركية لصالح الحوثيين[13]. وكان تقرير الخبراء المعني باليمن، في رسالته الموجَّهة إلى مجلس الأمن، في نوفمبر 2023م، قد وصف الإجراءات الحوثيَّة بأنَّها "حرب اقتصادية"، وأشار التقرير إلى أنَّ تلك الإجراءات تعيق عمل الحكومة، وقادت إلى تقسيم البلاد[14]. ومِن ضمن الإجراءات المذكورة قيام الحوثيين بحظر استيراد مادَّة الغاز المنزلي مِن مناطق سيطرة الحكومة، والاستعاضة عنه بالاستيراد مِن الخارج. وقد بلغ حجم الزيادة في واردات الغاز بنحو 444% حتَّى منتصف عام 2023م، مقارنة بالواردات خلال عام 2022م، وانخفض حجم الغاز المحلِّي المباع في مناطق سيطرة جماعة الحوثي بنحو (31) طنًّا، خلال الربع الثاني مِن عام 2023م، وبنسبة انخفاض بلغت 45%، لتفقد الحكومة نحو (8) مليارات ريال خلال نفس الفترة. ويقدَّر أن تبلغ الخسار نحو (64) مليار ريال[15]. بالإضافة إلى إجراءات أخرى مثل تهديد التجَّار والمستوردين ومنعهم مِن التعامل مع البنك المركزي في عدن، وفرض جمارك إضافية على الواردات التي تصل برًّا عبر الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة[16].

الشكل (2): إجراءات حوثية استهدفت الاقتصاد منذ توقيع الهدنة:

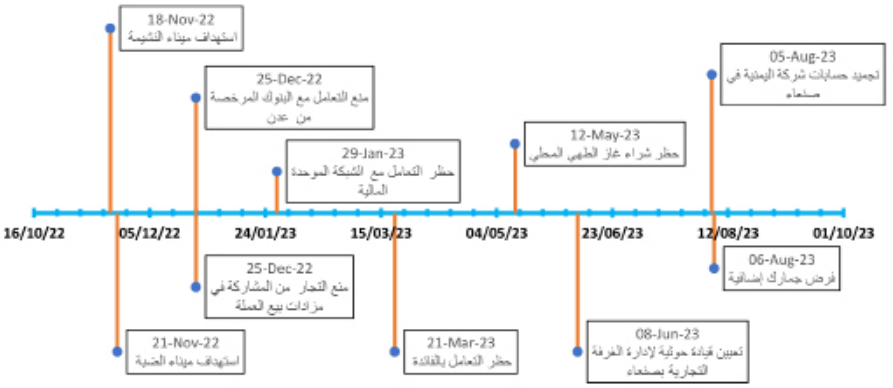

المصدر: إعداد الباحث

(13) انظر تصريحات محافظ البنك المركزي اليمني على: بن عمر يصل اليمن لمتابعة تنفيذ اتفاق نقل السلطة، المصدر أونلاين، في: ٢٠١٢/١/١٢م، متوفر على الرابط التالي:
https//:almasdaronline.com/articles27585/

(14) رسالة فريق الخبراء المعني باليمن إلى رئيس مجلس الأمن.. نوفمبر 2023م، مجلس الأمن- الأمم المتحدة.

(15) المرجع السابق نفسه.

(16) المرجع السابق نفسه.

مِن جهة أخرى، لا توجد إحصاءات دقيقة حول حجم الأموال التي تمكَّن الحوثيون مِن الحصول عليها عام 2023م، إلَّا أنَّ تقديراتنا تشير إلى أنَّ إجمالي الإيرادات التي تحصَّل عليها الحوثيون عام 2023م تتجاوز ملياري دولار[17]؛ ومع ذلك فإنَّ موظَّفي القطاع الحكومي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي لا يحصلون على المرتَّبات والأجور بانتظام، حيث تراكمت مستحقَّاتهم غير المدفوعة لقرابة (60) شهرًا.

وأمام تصاعد حدَّة الأزمة الاقتصادية أعلنت المملكة العربية السعودية، في أغسطس 2023م، عن تقديم دعم اقتصادي للحكومة اليمنية بقيمة (1.2) مليار دولار[18]، تسلَّمت الحكومة الدفعة الأولى مِنه، والبالغة (267) مليون دولار، في أغسطس 2023م[19]، والدفعة الثانية البالغة (250) مليون دولار، في فبراير 2024م[20]. ويمثِّل الإنفاق على المرتَّبات والأجور والكهرباء أحد أبرز أوجه الإنفاق الحكومي، حيث بلغ الإنفاق على الأجور (859.4) مليار ريال عام 2022م؛ بينما تنفق الحكومة نحو (100) مليون دولار شهريًّا على قطاع الكهرباء وفقًا لبيانات رسميَّة، فيما بلغ حجم الدعم الحكومي لقطاع الكهرباء وفقًا لتقرير برلماني (569) مليار ريال، بخلاف موازنة المؤسَّسة العامة للكهرباء، ومنحة المشتقَّات النفطية السعودية[21]، البالغة (1,260,895) طن متري، وبقيمة (422) مليون دولار[22]، والتي تمَّ استهلاكها خلال

---

(17) قدَّر فريق الخبراء المعني باليمن، في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن عام 2021م، بأنَّ الحوثيين تمكَّنوا مِن جمع قرابة 1.8 مليار دولار مِن الإيرادات، إلى جانب مصادر الدخل الجديدة، والمتمثِّلة في الإيرادات الضريبية والجمركية على الواردات عبر ميناء الحديدة.

(18) المملكة تقدم دعمًا اقتصاديًا بقيمة 1.2 مليار دولار للجمهورية اليمنية الشقيقة، وكالة الأنباء السعودية، في: 2023/8/1م، متوفر على الرابط التالي: https://www.spa.gov.sa/c5b49e96f0q

(19) التحديات أمام تنمية مصادر الإيرادات العامة في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، ديسمبر 2023م.

(20) المملكة تودع الدفعة الثانية من دعم معالجة عجز الموازنة لدى الحكومة اليمنية بقيمة 250 مليون دولار أمريكي، (واس) وكالة الأنباء السعودية، في: 2024/2/11م، متوفر على الرابط التالي: https//:www.spa.gov.sa/N2045451

(21) تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بالتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالمخالفات في قطاعات النفط والكهرباء والاتصالات والقضايا المالية، مجلس النواب، أغسطس 2023م.

(22) منحة المشتقات النفطية السعودية، البرنامج السعودي للتنمية وإعمار اليمن، متوفر على الرابط التالي: https://saudioilgrant.org/ar/about

الفترة مِن مايو 2021م وحتَّى أبريل 2022م، والمنحة الثانية، والتي بلغت قيمتها (200) مليون دولار، وتمَّ استهلاكها خلال الفترة مِن أكتوبر 2022م وحتَّى مارس 2023م[23]. وتنفق الحكومة نحو (55) مليون دولار شهريًّا على كهرباء العاصمة المؤقَّتة (عدن) فقط، وبنحو 60% مِن إجمالي الإنفاق على الكهرباء في المحافظات المحرَّرة[24].

ورغم الدعم الحكومي المقدَّم لشراء الطاقة، وقطع الغيار، إلَّا أنَّ انقطاعات التيار الكهربائي في صيف 2023م تجاوزت (18) ساعة يوميًّا. وإلى جانب مشكلة الدعم الحكومي الكبير فإنَّ نسبة تحصيل إيرادات الفواتير مِن الأفراد والمؤسَّسات الحكومية متدنٍ للغاية، حيث تجاوزت المديونية لصالح مؤسَّسة الكهرباء (260) مليار ريال، وبنسبة تأخير بلغت (56) شهرًا للأفراد، و(49) شهرًا للمؤسَّسات الحكومية، ممَّا يعني تدنِّي كفاءة مؤسَّسة الكهرباء بشكل كبير[25].

أمَّا في مناطق سيطرة جماعة الحوثي فقد جرى خصخصة قطاع الكهرباء بشكل شبه كامل، وبلغت التعرفة السعرية 234 ريالا/ كيلووات/ ساعة، مقارنة بـ(12) ريالا/ كيلووات/ ساعة في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية[26].

مِن جهة أخرى أعلن البنك المركزي عن استلام الدفعة الثانية مِن وحدات السحب الخاصَّة مِن صندوق النقد الدولي، في يونيو 2023م[27]، دون الإعلان عن

---

(23) البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن يوقع اتفاقية لمنحة مشتقات نفطية جديدة بقيمة 200 مليون دولار أمريكي، (واس) وكالة الأنباء السعودية، في: 2022/9/29م، متوفر على الرابط التالي: https://www.spa.gov.sa/2388402

(24)مصدر حكومي يوضح بالتفصيل إنفاق الحكومة على قطاع الكهرباء ويستغرب حديث محافظ عدن، سبأ (وكالة الأنباء اليمنية التابعة للشرعية)، في: 2023/6/18م، متوفر على الرابط التالي: https://www.sabanew.net/story/ar/98798

(25) المصدر السابق.

(26) تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بالتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالمخالفات في قطاعات النفط والكهرباء والاتصالات والقضايا المالية، مجلس النواب، أغسطس 2023م.

(27) الثقب الأسود: انهيار منظومة الكهرباء في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، في: 2023/12/8م، متوفر على الرابط التالي: https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/sept-oct-2023/21414

(28) تسييل الدفعة الثانية من وحدات حقوق السحب الخاصة، البنك المركزي اليمني، في: 2023/6/17م، متوفر على الرابط التالي: https://cby-ye.com/news/530

قيمة المبلغ. وكان البنك المركزي في عدن قد استلم مبلغ (300) مليون دولار كدفعة أولى مِن إجمالي المبلغ المخصَّص لليمن، والبالغ (665) مليون دولار[29].[30]

ولجأت الحكومة إلى الاستدانة مِن البنك المركزي لتغطية النفقات العامَّة، حيث بلغت مديونية الحكومة (5,691.6) مليار ريال بنهاية نوفمبر 2023م، مقابل (4,309.7) مليار ريال بنهاية 2022م، وبزيادة قدرها 32%.[31]

التضخُّم والتطوُّرات النقدية:

بلغ معدَّل التضخُّم 14.92% نهاية الربع الثالث مِن عام 2023م، بينما بلغ 9.43% لعام 2022م، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء (100=2014)[32]. ووفقًا لمصادر أخرى فقد بلغ معدَّل التضخُّم 29.5% و14.9% لعامي 2022م و2023م على التوالي، مع ضرورة الإشارة إلى اختلاف سنة الأساس[33]. ويعدُّ تدهور قيمة الريال أحد أهمِّ أسباب ارتفاع معدَّل التضخُّم وتدهور الأوضاع المعيشية في مناطق سيطرة الحكومة، حيث تراجعت قيمة الريال مقابل الدولار الأمريكي بشكل مطَّرد، فقد بلغ سعر الصرف (1,531) ريالًا للدولار نهاية ديسمبر 2023م، مقارنة بـ(1,198) نهاية ديسمبر 2022م، بينما بقي سعر الصرف في مناطق سيطرة جماعة الحوثي مستقرًّا عند قرابة (527-550) ريالًا للدولار[34]. ويعود تراجع أسعار الصرف بدرجة رئيسة إلى الضغوط

(29) إيداع 300 مليون دولار لتعزيز حساب البنك المركزي في اليمن، وكالة الأناضول، في: 2022/11/17م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3d7xs

(30) اليمن يحصل على 665 مليون دولار من احتياطيات صندوق النقد الدولي في صورة حقوق سحب خاصة جديدة، وكالة رويترز، في: 2021/8/13م، متوفر على الرابط التالي: https://www.reuters.com/world/23-08-middle-east/yemen-get-655-mln-imf-reserves-new-sdr-allocation-2021/

(31) انظر: نشرة التطورات النقدية والمالية.. نوفمبر 2023م، والتقرير السنوي 2022م، البنك المركزي اليمني.

(32) انظر: نشرة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لعام 2022م، وأيضًا للربع الثالث 2023م، الجهاز المركزي للإحصاء.

(33) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023م.

(34) نظام معلومات السوق والإنذار المبكر- اليمن، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3ddAj

على العملة الوطنية مِن أجل توفير فاتورة الاستيراد المرتفعة، وتوقُّف تصدير النفط، وتراجع حجم الدعم المقدَّم للحكومة مِن قبل حلفائها، وغيرها مِن الإشكالات كما أشرنا في القسم السابق؛ كما يلعب انقسام السلطات النقدية دورًا مهمًّا في إضعاف الرقابة على الأسواق، وكذلك بسبب وجود سياسات اقتصادية متضادَّة، وإن كانت أكثر تركُّزًا مِن قبل الحوثيين. ويستفيد الحوثيُّون مِن تحويلات المغتربين، ومِن قلَّة النقود المتداولة بيد الأفراد، وهو الأمر الذي يخفِّف كثيرًا مِن الضغوط التضخُّمية. ويزداد فارق سعر الصرف بين مناطق سيطرة الحكومة وجماعة الحوثي بشكل مستمرٍّ، الأمر الذي ينذر بفصل الاقتصاد بشكل شبه تام، حيث اقترب سعر صرف الدولار الواحد في عدن مِن ثلاثة أضعاف سعره في صنعاء، أي قرابة 300%.

الشكل (3): سعر صرف الدولار أمام الريال في عدن وصنعاء لعام 2023م:

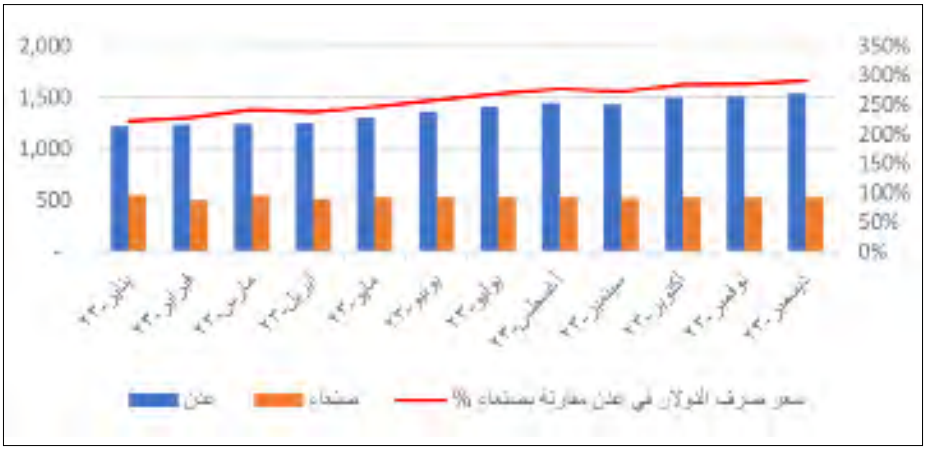

(المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نظام معلومات السوق والإنذار المبكِّر- اليمن)

وعلى الرغم مِن حالة التفاؤل التي سادت بعد نقل السلطة إلى مجلس القيادة الرئاسي، في أبريل 2022م، إلَّا أنَّ الريال واصل التدهور أمام الدولار، وبوتيرة أعلى مِنها في ظلِّ رئاسة الرئيس عبدربّه منصور هادي، مع ملاحظة وجود تقلُّبات شديدة في الشهور الأخيرة التي سبقت إعلان نقل السلطة، كما يوضِّح الشكل (4)، وذلك خلال الفترة مِن يناير 2019م وحتَّى ديسمبر 2023م.

الشكل (4): سعر صرف الريال أمام الدولار خلال الفترة 2019م- 2023م:

(المصدر: إعداد الباحث)

وقد انعكست الفوارق في سعر الصرف على الفوارق في أسعار سلَّة الغذاء بالريال؛ حيث ازدادت تكلفة سلَّة الغذاء في مناطق سيطرة الحكومة بمقدار 10% في ديسمبر 2023م، مقارنة بديسمبر 2022م، في حين انخفضت في مناطق سيطرة جماعة الحوثي بنحو 9.5%؛ إلَّا أنَّ أسعار تكلفة سلَّة الغذاء في حدِّها الأدنى مقيَّمة بالدولار في مناطق سيطرة الحكومة لا تزال أقلَّ مِنها في مناطق سيطرة جماعة الحوثي كما يوضِّح الجدول (2). وبرغم تراجع تكلفة سلَّة الغذاء (مقيَّمة بالدولار) إلَّا أنَّ ذلك لا ينعكس بصورة مباشرة على أرض الواقع، نظرًا لتعقيدات الاستيراد وتماسك الأسعار عند مستوياتها السابقة، كما أنَّه لا يتم تعويض العمَّال والموظَّفين عن النقص في القيمة الحقيقية لأجورهم.

الجدول (2): تكلفة سلَّة الغذاء بالريال والدولار في عدن وصنعاء

البند/ المنطقة	عدن		صنعاء	
	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023
تكلفة سلة الغذاء مقيمة بالريال	112,050	123,450	51.075	46.217
سعر الصرف (ريال مقابل الدولار)	1,198	1,531	540	527
تكلفة سلة الغذاء مقيمة بالدولار	93.6	80.6	94.6	87.7

- المصدر: إعداد الباحث

مِن جهة أخرى، استمرَّ البنك المركزي في تنظيم مزادات بيع الدولار للبنوك مِن أجل تغطية واردات أهم السلع الأساسية حتَّى نهاية أكتوبر 2023م، حيث كان آخر مزاد بتاريخ 2023/10/31م، وبسعر صرف (1,474) ريالًا للدولار، وعاود البنك تنظيم المزادات في مطلع العام 2024م، وكان سعر الصرف في مزاد 2024/2/15م قد بلغ (1.617) ريالًا للدولار[35].

إطار(1) نمذجة العلاقة بين سعر الصرف وتكلفة سلَّة الغذاء:

تتزامن التقلبات في سعر الصرف مع التقلبات في سعر تكلفة سلة الغذاء في حدها الادنى مما يوحي بوجود علاقة بينهما في الأجلين القصير والطويل، ويمكن استنتاج ذلك بالنظر إلى السلاسل الزمنية لهما كما هو موضح جانبا، وبتطبيق معامل الارتباط (بيرسون) وجدنا أن معامل الارتباط بينهما يبلغ 94%، ومن أجل فهم طبيعة العلاقة بشكل أكبر تم استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي لدراسة العلاقة وتفسيرها باستخدام بيانات اسبوعية تمتد من يناير 2019 وحتى ديسمبر 2023 تم الحصول عليها من نظام معلومات السوق والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأمم المتحدة

(35) انظر: أسعار العملات، البنك المركزي اليمني، متوفر على الرابط التالي:
https://cby-ye.com/auctionshsitory

للأغذية والزراعة، وتم تحليل الأثر في حال زيادة أو انخفاض سعر الصرف على تكلفة سلة الغذاء. وكشفت النتائج عن وجود علاقة معنوية إحصائيا في الأجلين الطويل والقصير، حيث إن الزيادة في سعر الصرف تقود إلى زيادة في تكلفة سلة الغذاء في الأجلين القصير والطويل كما أن انخفاض سعر الصرف يقود إلى انخفاض تكلفة سلة الغذاء في الأجلين القصير والطويل كما هو موضح في الجدول أدناه، ولكن بنسبة أقل في الأجل القصير، وكذلك وجود علاقة سببية بين المتغيرين تتجه من سعر الصرف إلى تكلفة سلة الغذاء.

يتبع:

معلمة انخفاض سعر الصرف. أجل طويل	معلمة زيادة سعر الصرف. أجل طويل	معلمة انخفاض سعر الصرف. أجل قصير	معلمة زيادة سعر الصرف. أجل قصير	قيمة (f)
*0.85	*1.15	*0.40	**0.27	*19.6

ملاحظات:

- تم تطبيق اختبارات جذر الوحدة ADF وPP وFourier ADF وهذا الأخير لأخذ الصدمات بالاعتبار، واتَّضح سكون السلاسل عند الفرق الأوَّل.
- النموذج المستخدم هو نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزَّعة غير الخطي (NARDL)، مع أخذ الصدمات الهيكلية بالاعتبار عبر تحويل Fourier.
- قيمة (k*) تعبِّر عن التردُّد الأمثل والمستخدم في تحويل Fourier.
- تمَّ تحويل المتغيِّرات إلى الصيغة اللوغاريتمية.
- تشير * إلى المعنوية الإحصائية عند 1% و** إلى المعنوية الإحصائية عند 5%.
- تمَّ تطبيق اختبارات السببية التالية: جرانجر للأجل القصير، تودا ياماماتو للأجل الطويل، واختبار تودا ياماماتو مع تحويل Single-Fourier مع استخدام تقنية البوتستراب لتوليد القيم الحرجة.
- النموذج سليم إحصائيًّا وخال مِن مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين في البواقي، ومستقر.

قضايا وأجندة اقتصادية

معضلة الإصلاحات الاقتصادية في ظلِّ الأوضاع السياسية الهشَّة واقتصاد الحرب:

تجربة اليمن مع برامج الإصلاحات الاقتصادية ليست جديدة، لكنَّها تتجدَّد باستمرار، بسبب تغيُّر الحالة والظروف السياسية في البلاد؛ حيث أنَّ هشاشة الوضع السياسي والأمني يقود إلى تعثُّر برامج الإصلاح وزيادة الأوضاع الاقتصادية سوءًا أحيانًا، إذ تتبنَّى هذه البرامج غالبًا حزم إصلاح قصيرة ومتوسِّطة وطويلة الأجل، وعادة تتَّسم الإجراءات قصيرة الأجل بكونها أشدُّ إيلامًا على الفقراء نظرًا لاستهدافها وتركيزها على سياسات أكثر صرامة فيما يخصُّ الإنفاق، ومِن جهة أخرى فإنَّ الاصلاحات الاقتصادية دون إصلاحات مؤسَّسية تتمثَّل في مكافحة الفساد، وتبنِّي مبادئ الحكم الرشيد، وإعلاء دور القانون، يقود إلى تعثُّرها.

ويزداد الحديث عن الإصلاحات الاقتصادية في اليمن في الآونة الأخيرة[36] مع

(36) انظر: اليمن يوقع مع صندوق النقد العربي اتفاقية بقيمة مليار دولار، وكالة الأناضول، في: 27/11/2022م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3dj3i

- خبراء صندوق النقد الدولي يختتمون زيارتهم إلى اليمن، صندوق النقد الدولي، في: 2023/6/7م، متوفر على الرابط التالي: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2023/06/07/pr23201-yemen-imf-staff-concludes-staff-visit

- لجنة برئاسة وزارة المالية لمتابعة تنفيذ برنامج الإصلاحات، وزارة المالية اليمنية، في: 24/5/2023م، متوفر على الرابط التالي: https://mof-yemen.net/news/209

تزايد المشاكل الاقتصادية. وتنقسم الإصلاحات المطروحة إلى قسمين. الأوَّل: يتطرَّق إلى مواجهة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، والثاني يتعلَّق بالإجراءات المالية التقشُّفية وإصلاح برامج الدعم الحكومي وخاصَّة لقطاع الكهرباء.

وفي ظلِّ الأوضاع الاقتصادية والسياسية المعقَّدة التي تعيشها البلاد، فإنَّ برامج الإصلاح الاقتصادي تواجه مشاكل معقَّدة بدورها، وعلى رأسها استقرار الحكومة المعنيَّة بتطبيق البرامج، وهنا تظهر معضلة المفاضلة بين تبنِّي برامج الإصلاح الاقتصادي والحفاظ على استقرار الحكومة في ظلِّ أوضاع سياسية هشَّة وشديدة الحساسيَّة للتقلُّبات الاقتصادية. وقبل ذلك ينبغي التساؤل عن توفُّر إمكانات وأدوات تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لدى الحكومة.

وعند تناول الشقِّ الأوَّل، المتمثِّل في مواجهة الفساد وإعلاء دور القانون وتطبيق النصوص القانونية فيما يخصُّ المناقصات الحكومية.. الخ، نجد أنَّ طبيعة تشكيل الحكومة القائم على المحاصَّصة لا يسمح بعمل شفَّاف، ويغيِّب إمكانية الرقابة والمساءلة، ومع ذلك لا يمكن إعفاء الحكومة مِن حتمية مواجهة الفساد وترشيد النفقات الإدارية، وضرورة اتِّباع السبل القانونية في إرساء المناقصات والمزايدات والمحافظة على المال العام.

وبالنظر إلى الشقِّ الثاني مِن الإصلاحات، المتعلِّق بسياسات التقشُّف المالي وإيقاف الدعم الحكومي، نجد أنَّه يصطدم مع ضعف برامج الحماية للفئات الأشدِّ احتياجًا خاصَّة في ظلِّ أوضاع الحرب، ويُهدِّد بشكل فعلي استقرار الحكومة؛ حيث يقود إلى ازدياد الغضب الشعبي واندلاع العنف، ويقود إلى ظهور النزاعات مع السلطات المحلِّية، فعلى سبيل المثال فإنَّ أزمة الكهرباء كانت سببًا لظهور نزاعات بين الحكومة وبين السلطات المحلِّية في بعض المحافظات[37]. [38]

(37) محافظ عدن يوجه بمنع توريد إيرادات المحافظة إلى البنك المركزي، المندب نيوز، في: 2023/6/13م، متوفر على الرابط التالي: https://almandeb.news/news/316784

(38) السلطة المحلية بحضرموت تعلن إيقاف توريد الإيرادات للبنك المركزي، عدن 24، في: 2023/12/1م، متوفر على الرابط التالي: https://aden24.net/news/249361

مِن جهة أخرى، اندلعت احتجاجات في كثير مِن المحافظات المحرَّرة للتنديد بتردّي الخدمات[39]، وضدَّ رفع الدعم عن البنزين (حالة محافظة مأرب[40]).[41]

كما أنَّ الحرب الاقتصادية التي يشنُّها الحوثيون تزيد مِن صعوبة تنفيذ سياسات الإصلاح، حيث يتبنَّى الحوثيون النقيض تمامًا، فعلى سبيل المثال قامت الحكومة برفع سعر الدولار الجمركي ضمن برنامج تنمية الإيرادات غير النفطية، وتحرير سعر الصرف، فأعلن الحوثيون عن تخفيض سعر الدولار الجمركي[42].

إلى جانب ذلك فإنَّ تدويل الملفِّ الاقتصادي، وتدخُّل القوى الإقليمية والدولية في آليَّة صنع القرار الاقتصادي، يؤثِّر سلبًا على أداء الحكومة، ويقود إلى تقويض قراراتها[43]. كما أنَّ الضغط المتواصل على الحكومة مِن أجل تنفيذ الإصلاحات وربطها بالمساعدات، وخاصَّة مِن قبل الجانب السعودي، فيما يتمُّ التساهل مع الحوثيين، ومواصلة المفاوضات معهم دون تخلِّيهم عن استهداف المنشآت الاقتصادية، يعني بشكل أساسيٍّ استحالة تطبيق شروط الإصلاح لغياب أدوات التطبيق مِن جهة، ولأنَّ التطبيق الصارم للإصلاحات المالية يقود إلى تحقيق مكاسب للحوثيين كما هو موضَّح أدناه.

والخلاصة، أنَّ تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي أمر جيِّد لحشد الموارد وتوجيهها في مجالات أكثر كفاءة وإنتاجية، إلَّا أنَّه يشكِّل معضلة للحكومة في ظلِّ اقتصاد الحرب، وهشاشة الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية في ظلِّ استمرا النزاع، والذي قد يقود في نهاية المطاف إلى إسقاطها[44]، وتعثُّر برامج الإصلاح، وبالتالي زيادة الأوضاع

(39) عدن.. احتجاجات غاضبة في وجه الحكومة والانتقالي بسبب انقطاع الكهرباء، بلقيس نت، في: 2023/8/22م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3dj7C

(40) قبائل بمأرب تهدد بمهاجمة المنشآت النفطية ردًّا على رفع سعر المشتقات، صحيفة الأيام، في: 2024/2/8م، متوفر على الرابط التالي: https://www.alayyam.info/news/9PFBBSGO-YRREQ8-E88E

(41) إضراب وتهديد بالتصعيد.. انهيار الريال يشل الحركة التجارية في عدن، صحيفة الأيام، في: 2024/2/7م، متوفر على الرابط التالي: https://www.alayyam.info/news/9PE1LLJW-VG6ZWN-7E98

(42) بعكس الشرعية.. جماعة الحوثي تعلن تثبيت الدولار الجمركي عند 250 ريالًا، فري بوست، متوفر على الرابط التالي: https://freeposts.net/archives/45434

(43) تدور مفاوضات ومشاورات سلام بين السعودية والحوثيين في ظلِّ فرض الأخير حظرًا على صادرات النفط يقود إلى خنق الحكومة، وذلك بالرغم مِن حصوله على تسهيلات كثيرة في الملفِّ الاقتصادي.

(44) جرى تعيين د. أحمد عوض بن مبارك رئيسًا للوزراء بديلًا عن د. معين عبدالملك، مِن قبل رئيس مجلس القيادة الرئاسي، أثناء كتابة هذا التقرير. انظر: سبأ نت (وكالة الأنباء اليمنية التابعة للحكومة الشرعية)، في: 2024/2/5م، متوفر على الرابط التالي: https://www.sabanew.net/story/ar/106337

الاقتصادية سوءًا؛ مع عدم إغفال الحاجة الملحَّة لأن تتبنَّى برامج الإصلاح تلك أهدافًا معقولة تراعي مصالح الفئات الأكثر احتياجًا، وتقود إلى انتقال سلسل نحو اقتصاد أكثر كفاءة.

الجدول (3): معضلة الإصلاحات الاقتصادية في ظل الأوضاع السياسية الهشَّة

	غياب الاحتجاجات (استقرار)	اندلاع الاحتجاجات (غياب الاستقرار)
تبني الاصلاحات الاقتصادية (تحسن)	أ (1،1)	ب (0،1)
عدم تبني الاصلاحات الاقتصادية (تدهور)	ج (1،0)	د (0،0)

- المصدر: إعداد الباحث

يمكن لنا فهم طبيعة المعضلة مِن خلال الجدول (3)، والذي يبيّن حالات المفاضلة بين الخيارات المتاحة في ظلِّ المناخ السياسي الهش، حيث إنَّ تبنّي الإصلاحات الاقتصادية مع الحفاظ على الاستقرار السياسي (أ) هو الخيار الأمثل، لكنَّه في غالب الأحيان غير متاح، بينما تمثِّل الحالة الرابعة (د) الحالة المتطرِّفة التي تقود في غالب الأحيان إلى انهيار الحكومة، بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية مِن جهة وتصاعد الاحتجاجات مِن جهة أخرى، بينما تمثِّل الحالتان (ب) و(ج) حالتا توازن ممكن لكنَّه محفوف بالمخاطر. ويعتمد اتِّخاذ القرار على حجم المزيج المنتقى مِن كلا الحالتين، ومدى فعالية الاحتجاجات الشعبية، وهما حالتان غير مستقرَّتان لفترة زمنية طويلة.

مِن جهة أخرى، فإنَّ وجود تضارب في السياسات الاقتصادية، بين الحكومة وجماعة الحوثي في حالة اليمن، واعتماد سياسات الفعل وردِّ الفعل فيما يتعلَّق بتطبيق سياسات التشدُّد الاقتصادي، يقود إلى تشكُّل نقطة توازن غير مثالية وغير كفؤة (توازن ناش)، لكنَّها قابلة للاستمرار لفترة طويلة نسبيًّا. انظر الجدول (4).

ويمكننا فهم اختلاف العوائد على القرار على النحو التالي: الطرف الذي لا يتبنَّى تطبيق برنامج أو سياسة إصلاح اقتصادي يربح أكثر بسبب تقديمه لتسهيلات مقابل التشديد مِن الطرف الآخر (رفع سعر الدولار الجمركي على سبيل المثال)، وتمثِّل الحالة (أ) الحالة المثلى، لكنَّها غير واردة بسبب غياب التنسيق بين الطرفين، ولذلك فإنَّ الأمور تؤول إلى الحالة (د)، حيث ينتهي الحال بكلا الطرفين إلى عدم تبنِّي برنامج الإصلاح، وبالتالي استمرار تدهور الوضع الاقتصادي (الأرقام المذكورة للتوضيح)، بمعنى أنَّ الإستراتيجية المستدامة هي عدم تبنِّي الإصلاحات الاقتصادية لأنَّها تقود إلى الضرر بسبب التسهيلات التي يقدِّمها الطرف الآخر، ويختلف هذا عن الحالة السابقة بسبب وجود طرف آخر يتبنَّى سياسات مضادة، وينبغي أخذ ردود فعله بالاعتبار.

الجدول (4): صيرورة برامج الإصلاح الاقتصادي في ظلِّ السياسات المتناقضة

		الحوثيون	
		عدم تبني الإصلاحات الاقتصادية	
الحكومة الشرعية	تبني الإصلاحات الاقتصادية	أ (2،2)	ب (2،0)
	عدم تبني الإصلاحات الاقتصادية	ج (0،2)	د (1،1)

-المصدر: إعداد الباحث

الهجمات الحوثية في البحر الأحمر وآثارها الاقتصادية والسياسية

شنَّ الحوثيون -منذ شهر نوفمبر 2023م- هجمات على السفن التجارية في البحر الأحمر، مستهدفين حسب زعمهم السفن الإسرائيلية أو تلك المتوجِّهة إلى فلسطين المحتلَّة (إسرائيل)، بسبب عدوان الأخيرة على قطاع غزَّة. وتأتي تلك الهجمات بعد إعلانهم قبل ذلك عن استهداف إسرائيل بصواريخ وطائرات بدون طيار[45]. وقد استمرَّت الهجمات حتَّى لحظة كتابة هذا التقرير (فبراير 2024م) مع تباين أهدافها ونتائجها. ويدَّعي الحوثيون أنَّ هجماتهم لا تمسُّ الملاحة البحرية وحركة التجارة العالمية، وأنَّها تستهدف فقط السفن الإسرائيلية، أو تلك المتوجِّهة إلى إسرائيل[46].

وأعلنت الولايات المتَّحدة الأمريكية تشكيل حلف دولي باسم "حارس الازدهار" للتَّصدِّي لهذه الهجمات[47]، وضمان حرِّية الملاحة، وفقًا للبيان الأمريكي. ويضمُّ التحالف مجموعة مِن الدول، مِنها المملكة المتَّحدة، وفرنسا والبحرين (عضو إقليمي وحيد).

في ظلِّ ذلك، ازداد الوضع في المنطقة توتُّرًا، بعد قيام قوَّات تحالف حارس الازدهار بصدِّ بعض الهجمات الحوثية، وشنِّ ضربات استباقية لمواقع حوثية داخل الأراضي اليمنية. مِن جهتها اتَّهمت الحكومة اليمنية الحوثيين باستغلال القضية الفلسطينية

(45) الحوثيون يعلنون إطلاق مسيّرات نحو إسرائيل، سكاي نيوز عربية، في: 2023/10/31م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3dnF2

(46) قيادي حوثي يطالب السفن برفع لافتة تنفي العلاقة بإسرائيل، الجزيرة نت، في: 2024/1/7م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3dnFR

(47) انظر: وزارة الدفاع الأمريكية (بنتاغون)، في: 2023/12/18م، متوفر على الرابط التالي: https://www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/3621110/statement-from-secretary-of-defense-lloyd-j-austin-iii-on-ensuring-freedom-of-n/

مِن أجل تحقيق مصالحهم العسكرية، وأكَّدت على أنَّ استهداف السفن التجارية يضرُّ بمصالح البلاد الاقتصادية[48].

لقد أدَّت تلك الهجمات إلى تراجع حجم النشاط التجاري في ميناء إيلات الاسرائيلي بنحو 85%[49]، والذي يعدُّ دوره أقلَّ بكثير مقارنة بالموانئ الأخرى المطلَّة على البحر الأبيض المتوسِّط التي يمرُّ عبرها نحو 70% مِن حجم التجارة، غير أنَّ الميناء يكتسب أهميَّة نسبيَّة بسبب حجم الواردات القادمة مِن الصين، والتي بلغت 14%[50] مِن إجمالي الواردات عام 2021م. كما أدَّت الهجمات إلى زيادة تكاليف الشحن على البضائع المتوجِّهة إلى إسرائيل[51]. غير أنَّ آثار الهجمات بشكل عام لا تزال متدنيَّة، ويمكن أن تزيد في حال استمرَّت الهجمات لفترة أطول، وفشل التحالف، بقيادة الولايات المتَّحدة، في التصدِّي لها[52]. بالمقابل، شهدت الآثار على حركة الملاحة البحرية الدولية عبر ميناء المندب انخفاضًا ملحوظًا خلال الفترة مِن نوفمبر 2023م وحتَّى فبراير 2024م، كما هو واضح مِن الشكل (5).

---

(48) انظر: وزير الخارجية للعربية. نت: الحوثيون يستغلون أحداث غزة للتكسب شعبيًا، وزارة الخارجية وشئون المغتربين، في: 2023/12/15م، متوفر على الرابط التالي: https://www.mofa-ye.org/Pages/25325/

(49) ميناء إيلات الإسرائيلي يشهد انخفاضا بنسبة 85٪ في النشاط وسط هجمات الحوثيين على البحر الأحمر، وكالة رويترز، في: 2023/12/21م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.reuters.com/world/middle-east/israels-eilat-port-sees-85-drop-activity-amid-red-sea-houthi-attacks-2023-12-21/

(50) مرصد التعقيد الاقتصادي، متوفر على الرابط التالي: https://oec.world/en/profile/country/isr?yearSelector1=2021&yearlyTradeFlowSelector=flow1&latestTrendsFlowSelectorNonSubnatLatestTrends=flow1

(51) ميرسك تفرض رسومًا إضافية على الشحنات الإسرائيلية لتغطية التأمين، وكالة رويترز، في: 2023/12/7م، متوفر على الرابط التالي: https://www.reuters.com/business/maersk-introduces-surcharge-israel-shipments-cover-insurance-2023-12-07/

(52) هل أضرت هجمات الحوثيين في البحر الأحمر بالاقتصاد الإسرائيلي؟، الجزيرة، في: 2024/1/13م، متوفر على الرابط التالي: https://www.aljazeera.com/news/2024/1/13/have-the-houthi-red-sea-attacks-hurt-israels-economy

الشكل (5): عدد سفن الحاويات والناقلات التي عبرت مضيق باب المندب (يناير 2023م- فبراير 2024م)

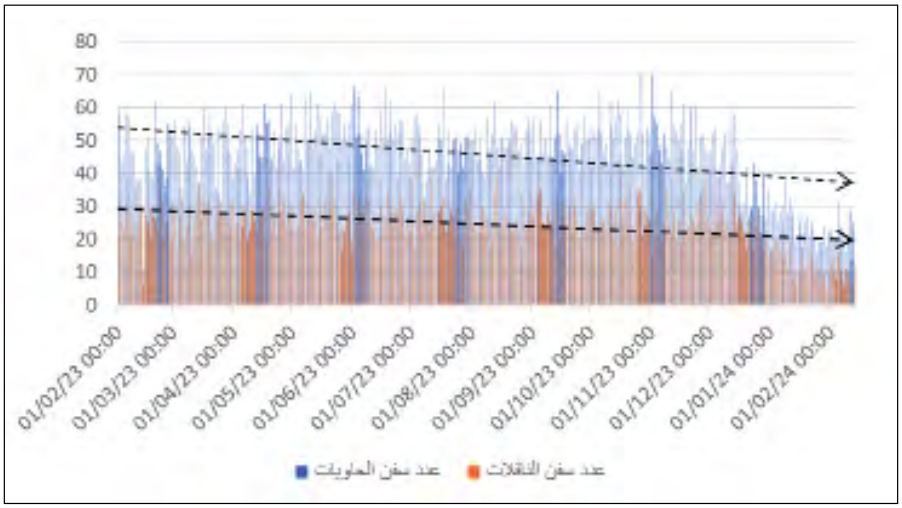

(المصدر: مرصد الموانئ (PORTWATCH) صندوق النقد الدولي بالشراكة مع جامعة أكسفورد)

ووفقًا لمعهد "KEIL" فإنَّ حجم التجارة عبر البحر الأحمر انخفض بنسبة 80% في يناير 2023م[53]، خاصَّة مع تحويل كثير مِن السفن مسارها عبر "رأس الرجاء الصالح"؛ وكان المعهد نفسه أشار إلى تزايد تكاليف شحن الحاوية الواحدة مِن الصين إلى أوربَّا بنحو 300%، وإلى انخفاض عدد الحاويات اليومية التي تمرُّ عبر البحر الأحمر مِن (500) ألف حاوية يوميًّا إلى (200) ألف حاوية يوميًّا فقط، في يناير 2024م أيضًا؛ علمًا أنَّ 30% مِن حجم التجارة العالمي ونحو مليون برميل نفط يمرُّ يوميًّا عبر قناة السويس[54]، الأمر الذي يثير مخاوف مِن توقُّف سلاسل التوريد إلى المنطقة، وزيادة أسعار الشحن، وأقساط التأمينات، بشكل كبير.

(53) معهد كيل للاقتصاد العالمي، متوفر على الرابط التالي: https://www.ifw-kiel.de/publications/news/freight-volume-in-the-red-sea-continues-to-decline-fewer-ships-in-hamburg/

(54) كيف تؤدي الهجمات التي يشنها المتمردون الحوثيون في اليمن على السفن في البحر الأحمر إلى إعاقة التجارة العالمية، أسوشيتد برس، في: 2024/1/12م، متوفر على الرابط التالي: https://apnews.com/article/red-sea-yemen-houthis-attack-ships-f67d941c260528ac40315ecab4c34ca3

محلِّيًّا، تعدُّ اليمن إحدى المناطق عالية المخاطر بسبب الحرب، حيث إنَّ تكاليف التأمين على السفن أكثر بنحو 15 ضعفًا مقارنة بالوجهات العالمية الأخرى؛ وخلال ديسمبر 2024م كانت تكاليف التأمين قد ارتفعت بنحو 50%[55]، الأمر الذي ينذر بارتفاع أسعار الغذاء، وإمكانية انقطاع سلاسل التوريد إلى اليمن، أو ارتفاع أسعار الشحن بشكل مبالغ به، مع العلم بأنَّ اليمن يعتمد بشكل شبه كامل على الاستيراد لتوفير الغذاء. وعليه يمكننا استنتاج أنَّ زيادة المخاطر والمصاعب الاقتصادية على اليمن مرتفعة جدًّا، وتفوق الآثار على الدول الأخرى، ومِن ضمنها إسرائيل، خاصَّة مع تعمُّد الحوثيين شنَّ الهجمات مِن مواقع مختلفة، الأمر الذي يزيد مِن نسبة مخاطر الشحن إلى اليمن جنوبًا وشمالًا، هذا فضلًا عن الأخطار الجيوسياسية متوسِّطة وطويلة الأجل جرَّاء "عسكرة" المياه الإقليمية اليمنية، وتحويل اليمن إلى ساحة صراع جديد بين القوى الدولية.

ويستفيد الحوثيُّون مِن هذه الهجمات محلِّيًّا بشكل كبير في حشد الدعم الشعبي، واستغلال الأحداث لتقوية موقفهم العسكري والتهرُّب مِن التزاماتهم تجاه المواطنين الذين يعيشون في مناطق سيطرتهم، بالإضافة إلى "صهينة" الحكومة اليمنية كدعاية مضادَّة عليها.

تغيرُّ المناخ وتأثيراته الاقتصادية:

شهدت اليمن خلال السنوات القليلة الماضية تقلُّبات مناخية متعدِّدة، وعلى رأسها زيادة درجات الحرارة، وتغيُّر موسمية الأمطار، وزيادة الفيضانات، وزيادة عدد الصواعق الرعدية، بالإضافة إلى تعرُّض البلاد لستِّ أعاصير خلال ستِّ سنوات، مقارنة بأربع أعاصير خلال عقدين ونصف سابقًا[56].

---

(55) هجمات الحوثيين في البحر الأحمر تتسبب في ارتفاع تكاليف الشحن، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، في: 2024/1/9م، متوفر على الرابط التالي:
https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/nov-dec-2023/21676

(56) إعصار تيج يُعيد تسليط الضوء على أزمة المناخ في اليمن، مساعد عقلان، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، في: 2023/12/8م، متوفر على الرابط التالي: https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/sept-oct-2023/21430

وقد فقد نحو (218) شخصًا حياتهم، وأصيب (2,381) شخصًا آخرين، جرَّاء الأمطار والسيول، خلال الفترة مِن مارس وحتَّى أغسطس 2023م؛ وتسبَّبت العواصف بأضرار متفاوتة لأكثر مِن نصف مليون شخص خلال نفس الفترة[57]. كما ازدادت قيمة مؤشِّر مخاطر التغيُّرات المناخية "INFORM" بشكل مطَّرد، خلال الفترة مِن 2013م وحتَّى 2022م، حيث بلغ 6.5 و8.1 على التوالي، لتكون بذلك اليمن ثالث أكثر الدول تعرُّضًا لمخاطر تغيُّر المناخ، بعد الصومال (8.8)، وجنوب السودان (8.5)[58].

ووفقًا لدراسة نشرت مؤخَّرًا، فإنَّ حالة التقلُّبات المناخية في اليمن مرشَّحة للارتفاع بشكل مطَّرد. وهناك حاجة ماسَّة لتطبيق برنامج تكيُّف مناخي للتقليل مِن آثار التغيُّرات المناخية على البلاد، خلال العقود القليلة القادمة. وقدَّرت الدراسة قيمة الخسائر في الناتج المحلِّي الإجمالي في حال غياب هكذا مشروع بـ93 مليار دولار[59]، والتَّسبُّب في دفع نحو 8 ملاين شخص إلى الفقر. وتعدُّ اليمن ضمن الدول الأقل استعدادًا لمواجهة مخاطر التغيُّرات المناخية، خاصَّة في ظلِّ الصراع المستمرِّ منذ نحو عقد مِن الزمن. ويتضمَّن سيناريو مواجهة التغيُّرات المناخية حزمة مِن السياسات التي تشمل إدخال تحسينات في أنظمة الزراعة والتعليم والصرف الصحِّي وإنتاج الطاقة المتجدِّدة ودعم الفقراء وزيادة مستوى الحوكمة وغيرها، حيث يمكن أن تقود هذه التحسينات إلى تحقيق معدَّلات نمو إيجابية، وقادرة على الصمود أمام التغيُّرات المناخية.[60]

(57) السيول في اليمن: الأضرار والاستجابة الإنسانية والتحديات المستمرة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، في: 2023/10/4م، متوفر على الرابط التالي:
https://reports.unocha.org/ar/country/yemen/card/6xCbWcmpqq/

(58) مركز معرفة وإدارة مخاطر الكوارث، المفوضية الأوربّية، متوفر على الرابط التالي: https://drmkc.jrc.ec.europa.eu/inform-index/INFORM-Climate-Change/Results-and-data

(59) تأثير تغير المناخ على التنمية البشرية في اليمن، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ديسمبر 2023م.

(60) المرجع السابق نفسه.

الآفاق المستقبلية:

ترتبط الآفاق الاقتصادية بشكل وثيق بإنهاء الصراع الحالي، وطبيعة شكل الدولة القادمة؛ حيث يتطلَّب الاستقرار تحقيق سلام عادل يراعي العدالة الانتقالية، ويقدِّم حلولًا عادلة فيما يخصُّ تقاسم الثروة والسلطة. ولعلَّ إعادة إحياء الحلِّ الفيدرالي يمكن أن يقدِّم قاعدة صلبة نحو بناء سلام مستدام، شريطة أن يترافق ذلك مع عودة مؤسَّسات الدولة واحتكارها حصرًا للقوَّة، والعمل وفقًا لمبادئ الحوكمة والحكم الرشيد.

ويعدُّ سيناريو الدولة غير المركزية مع تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية ومبادئ الحكم الرشيد والعدالة في مشاركة الثروة والسلطة أفضل السيناريوهات التي يمكن أن تحقِّق تحسُّنًا في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مِن بين الخيارات المتاحة، والتي قد تشمل عودة الحرب، أو بقاء الوضع الراهن كما هو عليه، أو تحقيق تسوية سياسية لا تمكِّن الدولة القادمة مِن القيام بوظائفها كما ينبغي.

وقد نشر البنك الدولي مؤخَّرًا تقريرًا درس فيه الآفاق المستقبلية للاقتصاد اليمني[61]، ضمن عدَّة سيناريوهات، مع تقدير مقاربة للنمو الاقتصادي حتَّى عام 2030م. وقد اعتبر الوضع الراهن قاعدة أساس للتقييم، حيث يبقى النمو في حدوده الدنيا (حوالي 2%)، وهو نفسه المعدَّل الذي يتوقَّعه صندوق النقد الدولي لعام 2024م[62]. بينما يتراوح معدَّل النمو في بقيَّة السيناريوهات بين 3% إلى 6%. ويأتي على رأس قائمة هذه السيناريوهات سيناريو تحقيق تسوية سياسية، وإنشاء نظام حكم لا مركزي. وتتوزَّع بقيَّة السيناريوهات بين بقاء حالة "اللَّاحرب واللَّاسلم"، أو عودة الدولة المركزية سواء بتسوية أو بدون تسوية سياسية (حسم عسكري)، مع بقاء الوضع الاقتصادي والسياسي هشًّا وغير مستقر.

(61) المذكرة الاقتصادية القطرية الخاصة باليمن 2023م، البنك الدولي.
(62) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.. أكتوبر 2023م، صندوق النقد الدولي.

ويبدو أنَّ الحسم العسكري بات غير ممكن نظرًا لتعقيد الظروف السياسية، وتدخُّل القوى الإقليمية والدولية المختلفة، وأنَّ السيناريو الأبرز هو بقاء الوضع الراهن كما هو عليه لفترة 6 شهور على الأقل، مع إمكانية تحقيق تسوية سياسية هشَّة تُبقي نفوذ القوى العسكرية، وعلى رأسها جماعة الحوثي، مع وجود حكومة تحكمها المحاصَّصة، على أن يتمَّ تحقيق هذا الأمر على خطوات خلال عدَّة سنوات؛ ما يعني أنَّ التسويات التي تلوح في الأفق تبدو بعيدة عن تحقيق السلام العادل والمستدام، والذي يمكِّن مِن نشوء دولة لا مركزية تسيطر على كلِّ أراضي اليمن، وتحتكر القوَّة، الأمر الذي يعني بقاء البلاد في وضع هشٍّ سياسيًّا واقتصاديًّا خلال المدى المتوسِّط.

إنَّ بقاء الوضع الراهن كما هو عليه يعني بقاء المعاناة والمصاعب الاقتصادية وحالة الانقسام الشديد في الاقتصاد، وتحوُّل الحرب إلى حرب منسيَّة تتدهور معها المؤشِّرات الاقتصادية، ويتراجع معها مستوى التنمية الاقتصادية والبشرية، ما يعني القضاء على المكاسب التي سبق لليمنيين تحقيقها على مدار نصف قرن.

الفصل الثالث

تطوُّرات الوضع العسكري والأمني

أوَّلًا: تطورات الوضع العسكري

تتجلَّى تطوُّرات الوضع العسكري خلال عام 2023م، فيما يلي:

١- العنف المسلَّح بين الحكومة والحوثيين:

تخطَّى اليمن عتبة عام 2023م حاملًا معه حالة "اللَّا سِلم واللَّاحرب"، بين الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًّا، وجماعة الحوثي، الانقلابية المدعومة إيرانيًّا، التي أفرزتها الهدن الإنسانية (هدنة الستِّين يومًا)، المعلن عنها في 2 أبريل 2022م، والتي أضحت غير رسميَّة، لكنَّها مستمرَّة بعد آخر تمديد لها في 2 أغسطس 2022م[1]. ورغم ما فرضته أحكام الهدنة فإنَّ المواجهات المسلَّحة ظلَّت قائمة بين الجانبين، لكنَّها كانت منخفضة الحدَّة، ومتفاوتة بينهما؛ وقد لزمت قوَّات الحكومة الشرعية وضعًا دفاعيًّا ثابتًا، فيما ظلَّ الوضع الهجومي سائدًا لدى مليشيا جماعة الحوثي، وتجلَّى ذلك في معظم مناطق التماس التي تبنَّتها الهدنة.

ففي محافظة مأرب، شملت المواجهات جنوبي مديرية مأرب، والمركز الإداري للمحافظة (مدينة مأرب)، وإلى الجنوب والغرب مِنه، في حريب، وبالقرب مِن معسكر "أم ريش" في الجوبة؛ وفي الغرب حيث جبهة الكسَّارة في صرواح، وفي شمال غرب في

(1) حُدِّدت مدَّة الهدنة بنحو ستِّين يومًا، لكنَّ عمرها يقترب مِن العامين بحلول 2 أبريل 2024م، دون توافق رسمي على تمديدها الثالث، في 2 أكتوبر 2022م.

اتِّجاه رغوان. وفي محافظة تعز بالمدخل الغربي لمدينة تعز (مركز المحافظة)، ومقبنة، وماوية، والكدحة، والحيمة. وفي محافظة الحُديدة بحَيس، والجبلية في التُّحَيتا. وفي محافظة صعدة بباقم (محور عَلب- باقِم)، وقطابر، ورازح، وشَدا، والظاهر. وفي محافظة الضالع بقطاع حَبِيل يحيى- جبهة الفاخر. وفي محافظة لحج بجبل العُر بيافِع. وفي محافظة إب بمُرَيس. وفي محافظة الجوف بقطاعات الريان والشهلاء وبير المرازيق، شرقي مديرية الحزم. وفي محافظة شبوة بحدود محافظة البيضاء، بوادي مرخة العُليا، وعَقَبة أمقوَّة في بيحان، وجبهة مخدرة في عَين. وأخيرًا عقبة ثرة- مُكيراس بين محافظتي البيضاء وأبيَن[2].

تجلَّى عنف مليشيا جماعة الحوثي تجاه القوَّات الحكومة الشرعية في عدَّة مظاهر، مثل الهجمات بالطائرات غير المأهولة (مسيَّرة عن بُعد)، والمدفعيَّة، والصواريخ، وعمليَّات التسلُّل، والقَنص، والإغارات، والكمائن، والتخريب، والاستطلاع بالقوَّة، واستخدام العبوَّات الناسفة، والسيَّارات المفخَّخة. وكان التركيز فيها على مناطق التماس التي تقف خلفها مواقع حيوية، كالمدن المهمَّة، والحدود المشتركة بين المحافظات، أو مع السعودية، والطرقات، والتجمُّعات البشرية.

ظلَّ الحوثيون يتحدَّثون عن هجمات مدفعية على مناطق مِن صعدة، زاعمين أنَّ مصدرها الأراضي السعودية، لكنَّها في الحقيقة مناوشات متبادلة بين مليشياتهم وبين تشكيلات مسلَّحة يقودها ضبَّاط مِن المحافظات الشرقية والجنوبية، ينتمون إلى التيَّار السَّلفي، وتتحكَّم فيها السعودية تحكُّمًا كاملًا، ماليًّا وإداريًّا وقياديًّا. وهذه التشكيلات تتموضع في محور عَلب، الذي يضمُّ مناطق مِن باقم بصعدة، وتحاذي الأراضي السعودية[3].

وإلى ذلك، تركِّز جماعة الحوثي على ما يصفونها بخروقات لوقف إطلاق النار الذي تضمَّنه "اتِّفاق استوكهولم"، في نوفمبر 2018م، وهدنة أبريل 2022م، وتضمَّن

(2) بعض ممَّا ورد تجده في: التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن (2140/ 2014)، مجلس الأمن، في: 2023/11/2م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/UxUW

(3) مقابلات ميدانية خاصة، يناير 2024م.

ذلك نيران المدفعية، واستحداث الخنادق والتحصينات. وتبرُز في هذا الشأن جبهات صعدة، ولكن بترتيب متأخِّر في مصفوفة الجبهات المشتعلة، التي تأتي في صدارتها جبهات: مأرب، وتعز، والحديدة.

في هذا السياق، وفي حادثة غامضة، مثَّلت خرقًا لجانب مِن الحكم الأوَّل لهدنة 2 أبريل 2022م، فيما يخصُّ وقف الهجمات الخارجية؛ شنَّت مليشيا جماعة الحوثي -في سبتمبر 2023م- هجمة عنيفة بطائرة انتحارية غير مأهولة، على محطَّة لتوزيع الطاقة الكهربائية، ومركز للشرطة السعودية، بمنطقة جيزان، ما أسفر عن مقتل ضابطين وضابط صَفٍّ وجندي مِن قوَّات الدفاع البحرينية المشاركة في "التحالف العربي"، ومثَّل ذلك أوَّل تصعيد للحوثيين تجاه السعودية، منذ الإعلان عن الهدنة.

يتضمَّن الشكل (6) مناطق العنف المسلَّح بين قوَّات الحكومة الشرعية ومليشيا جماعة الحوثي خلال عام 2023م.

الشكل (6): مناطق العنف بين قوَّات الحكومة الشرعية ومليشيا الحوثي خلال عام 2023م:

(المصدر: الباحث)

2- العنف الموجَّه نحو الضبَّاط وكبار القادة:

تعرَّض عدد مِن قادة الجيش والشرطة في الحكومة الشرعية لمحاولات اغتيال شتَّى، وبوسائل مختلفة، أبرزها الطائرات غير المأهولة. وتصدَّرت مليشيا جماعة الحوثي هذه الهجمات، تلتها القوَّات الحكومية في وقائع محدودة[4]. وكان التركيز في هذه الهجمات على مواكب هؤلاء القادة، والتجمُّعات القتالية، والتدريبية، والاحتفالية. وكانت محافظات تعز ومأرب وعدن في واجهة هذه الأحداث. ومثالًا على ذلك، ما حصل في شهر مارس مِن هجوم بطائرة انتحارية غير مأهولة على موكب ضمَّ وزير الدفاع اليمني، الفريق محسن الداعري، ورئيس هيئة الأركان العامَّة، الفريق صغير بن عزيز، ومحافظ محافظة تعز، نبيل شمسان، وقائد قوَّات الدعم والإسناد في "التحالف العربي"، اللواء سلطان البقمي، وقائد المنطقة العسكرية الرابعة، اللواء فضل حسن، أثناء سير الموكب على الطريق الرابط بين مدينة تعز والكدحة غربًا. وخلال شهر مايو، قامت طائرة انتحارية مماثلة بمهاجمة معدات تشقُّ طريقًا ترابية بين مدينة تعز والكدحة غربًا، وصولًا إلى ميناء المخا. وقتلت طائرة مماثلة العقيد توفيق الوقار الذي شغل -سابقًا- منصب مدير أمن مديرية جبل حَبَشي، أثناء سيره على الطريق ذاتها.

في شمالي محافظة صعدة، استهدفت طائرة غير مأهولة ميدان عرض عسكري، يقع بمحور عَلب، تزامنًا مع احتفالية بالذكرى 60 لثورة 14 أكتوبر 1963م، ولحسن الحظِّ كان المحتفلون قد غادروا الموقع. وفي أواسط الشهر نفسه نجا رئيس هيئة الأركان العامة، الفريق صغير بن عزيز، مع مجموعة مِن الضبَّاط، مِن هجمة بصاروخ استهدف جزيرة بَكلان، ولم تسجَّل أيُّ إصابات حينها، لأنَّ الهجمة وقعت بعد مغادرتهم الجزيرة[5]. وفي نوفمبر، نجا رئيس هيئة الأركان العامَّة مِن محاولة اغتيال أخرى استهدفت موكبه، بين مأرب والعَبر، بواسطة سيَّارة مفخَّخة، وأُصيب خلالها ثلاثة جنود.

---

(4) انظر: *Continued Violations During 2023, Relief Web, 11/1/2024, accessed 28/2/2024, at:* https://bitly.ws/3eUXc

(5) مصدر ميداني، في 2023/10/22م. وكان الحوثيون قد شنُّوا هذه الهجمة ضمن أوَّل هجمة لهم بالصواريخ والطائرات غير المأهولة، على ميناء إيلات وأمَّ الرشراش بفلسطين المحتلَّة في 19 أكتوبر، ولم يكشفوا عنها إلَّا أثناء هجمات شهر نوفمبر.

في جانب جماعة الحوثي، ثمَّة وقائع اغتيالات ووفَيَّات غامضة، إلَّا أنَّه لم ترد أيُّ إشارة إلى دور الحكومة الشرعية فيها، وهناك مَن ينسبها إلى الحوثيّين أنفسهم، وأنَّها محصِّلة حسابات عنيفة، باعثها السياسة، أو المصالح المنهارة. وهناك جملة مِن الجرائم التي وقعت بحقِّ شخصيَّات قبلية وعسكرية بارزة حاول الإعلام المناوئ للحوثيين تحميلها ما لا تحتمل. وممَّا لا يزال مثار جدل اغتيال اللواء عاقل علي صالح الأغربي، بمحافظة الجوف، في شهر مارس، والذي وُصِف بأنَّه "شهيد الجبهة الزراعية"، نظرًا لدوره في الاستصلاح الزراعي لمصلحة الحوثيين. وفي الجوف كذلك، اغتيل أركان حرب المنطقة العسكرية السادسة، العميد محمَّد النُّصرة (عقيل المطري)، بكمين مسلَّح نُصِب له بمديرية خب والشعف، أواسط شهر يوليو، وقد وصَف الحوثيون الواقعة بأنَّها جنائية، وخلفها عصابة تقطُّع.

وفي ظروف غامضة، أعلن الحوثيون عن وفاة قائد القوَّات الجويَّة لديهم، اللواء أحمد الحمزي، في شهر أغسطس، وهي على الأرجح وفاة قديمة، ذلك أنَّ اسمه مُدرج في قوائم الإرهاب الأمريكية والسعودية، وكان قد طاولته عقوبات مجلس الأمن، في أكتوبر 2022م، وفقًا للقرار (2140/ 2014)، والقرار (2216/ 2015)، وذلك لضلوعه في أعمال تهدِّد السلم والأمن والاستقرار في اليمن، ومثالها: انتهاكات حظر توريد الأسلحة، وتقديم الدعم بهذا الشأن[6]. وقد تضمَّن الخطاب الذي ألقاه، رئيس المجلس السياسي الأعلى، مهدي المشَّاط، أثناء تشييع جنازة هذا الضابط، في 6 أغسطس، وتوعَّد فيه "التحالف العربي" بصمود قوَّات جماعته، إشارات مثيرة للجدل بشأن طبيعة الوفاة؛ أمَّا بيان النعي فقد عزا الوفاة إلى مرض عضال.

ويلخِّص الشكل (7) استهدافات طالت شخصيَّات قيادية مِن الجانبين عام 2023م.

(6) انظر: "AHMAD AL-HAMZI"، مجلس الأمن، في: 2022/10/5م، متوفر على الرابط التالي:
https://bitly.ws/3eUXr

الشكل (7): استهداف شخصيَّات قيادية لدى أطراف الحرب عام 2023م:

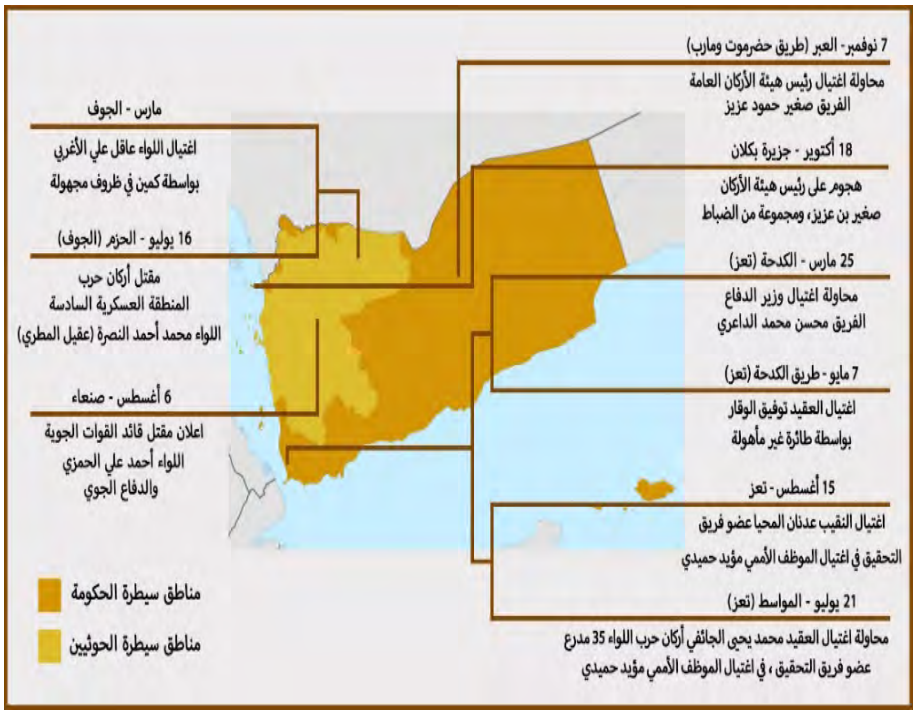

(المصدر: الباحث)

في سياق آخر للعنف الموجَّه نحو الضبَّاط وكبار القادة، لا تزال المحاكمات العسكرية مستمرَّة لدى طرفي الصراع؛ حيث استدعت نيابة المنطقة العسكرية المركزية بصنعاء، في 10 سبتمبر 2023م، قائمة مِن الضبَّاط، بتهم "الالتحاق بصفوف معسكرات دول العدوان السعودي الإماراتي، وتسهيل دخول القوَّات المعادية إقليم الجمهورية اليمنية". وكان مِن ذلك "القضية الجنائية رقم (1) لسنة 1445هـ ج: ج المتَّهم فيها اللواء الركن، رويس عبدالله مجوَّر، وآخرون، عدد 331"[7].

(7) إعلان قضائي: 331 متهمًا من المرتزقة مطلوبون للمثول أمام نيابة المنطقة العسكرية المركزية، 26 سبتمبر نت، في: 2023/9/10م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3eXvz

تُعدُّ هذه المحاكمات حربًا ناعمة على مَن يقع تحت طائلتها، وذلك لما يترتَّب عليها مِن آثار مادية ونفسية، خاصَّة تلك التي تصدرها محاكم الحوثيين؛ لأنَّها وإن لم تتمكَّن مِن الأشخاص أنفسهم، فإنَّها تطال ممتلكاتهم بالحجز أو المصادرة أو الاثنين معًا، إضافة إلى أثرها في مواقف بعضٍ مِن هؤلاء، ممَّن لديهم أقارب يقيمون في مناطق سيطرة جماعة الحوثي.

وممَّا يُمكن استنتاجه بشأن العنف المتبادل بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي أنَّ الهجمات التي شنَّها كلُّ طرف جاءت في سياق إظهار حالة الاستعداد القتالي لأيِّ تهديد، ولبعثِ رسائل قويَّة نحو الداخل والخارج. أمَّا مناطق التماس الأكثر عنفًا فكانت في مأرب وتعز والحديدة.

بالنسبة إلى تعز، كان واضحًا أنَّ الهدف مِن تركيز أعمال العنف تجاهها هو إحكام الحصار على مركزها الإداري، ومحاولة عزلها عن محيطها، باختراق منفذها الغربي والوحيد. حيث تتمركز مليشيا جماعة الحوثي في ثلثي المناطق القريبة مِن المنفذ، عند وادي حِذران، والرُّبيعي، والهَان بالقُرب مِن الكَدَحة، وفي الزُّهيب بمنطقة مَقبَنة؛ لذلك يعني وصولهم إلى طريق الكدحة إغلاقه تمامًا، أو السيطرة النارية عليه مِن المناطق المحيطة به، وتعطيل حركة الأفراد والسلع إلى مدينتي المخا والتربة بتعز، وامتدادهما إلى محافظتي لحج وعدن[8].

وبشأن التركيز على مأرب، فذلك لأنَّها تمثِّل جغرافيا الطاقة (الغاز والنفط)، والبوابة الواسعة للنفوذ نحو محافظتين نفطيَّتين هما شبوة وحضرموت (الوادي والصحراء)، ومِن ثمَّ محافظة المهرة، حيث الحدود مع عُمان والسعودية. وهذا التركيز، يفسِّر أبرز الشروط الإضافية التي يطرحها الحوثيون لتمديد الهدنة، واستئناف عملية السلام، وهي في مضمونها إصرار على تقاسُم عائدات النفط، لدفع رواتب موظَّفي جهازهم الإداري، المدني والعسكري والأمني. والحوثيُّون -بذلك- يدركون أنَّ اقترابهم مِن المحافظات الشرقية يثير حساسية أمنيَّة لدى السعودية، مع ما تثيره -في الشأن ذاته- محاولة استفرادهم بمحافظات الجوف وصعدة وحجَّة التي تقع جميعًا على الحدود مع السعودية، وهذا ما يجعل مِن مأرب هدفًا وورقة تفاوضية في آن واحد.

(8) مقابلات ميدانية خاصة، في: 2024/2/5م.

3- العنف في بين أطراف الشرعية:

مع دخول يناير 2023م، استأنف المجلس الانتقالي الجنوبي، الانفصالي والمدعوم إماراتيًّا، محاولاته للوصول عسكريًّا إلى محافظتي حضرموت والمهرة، معتمدًا على ما حقَّقه مِن سيطرة عسكرية وأمنية على محافظات عدن وسقطرى والضالع، وأقلَّ مِن ذلك في محافظات أبين وشبوة ولحج. ثمَّ تأجَّلت المحاولة لتأخذ شكلًا أوضح منتصف العام ذاته، عقب تعيين عُضوَي مجلس القيادة الرئاسي، فرج البحسني وعبدالرحمن المحرَّمي (أبو زُرعة)، نائبين لرئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، عيدروس الزُّبيدي، في رئاسة هذا المجلس، الذي أُعِيد تشكيل هيئة رئاسته في مايو 2023م. حيث حاول هؤلاء، عبر أدوار متبادلة، الدفع بعناصر مسلَّحة إلى الجزء الشمالي مِن حضرموت، لكنَّهم واجهوا ممانعة سعودية مسنودة بمراكز قبلية محلِّية، وبقوَّات المنطقة العسكرية الأولى، المنخرطة فعليًّا تحت قيادة الحكومة الشرعية[9].

في المقابل، أخفقت محاولات تمكين القوَّات المعروفة بـ"درع الوطن"، التي يقودها العميد بشير سيف غُبَير (المضربي)، والموالية لرئيس مجلس القيادة الرئاسي، د.رشاد العليمي، في التمركز بمناطق مِن ساحل حضرموت[10]، بجانب قوَّات النخبة الحضرمية، التي تأسَّست عام 2016م، وقويت شوكتها خلال فترة قيادة اللواء فرج البحسني للمنطقة العسكرية الثانية، وفي فترة تولِّيه قيادة محافظة حضرموت إضافة إلى منصبه العسكري، خلال الفترة (يونيو 2017م- يوليو 2022م). وتُعدُّ هذه المحاولات والإصرار عليها مؤشِّرًا على أنَّها قد تتكرَّر، ما يُرشِّح وقوع عنف أكبر بين الجانبين، إذ إنَّ الهدف مِن إنشاء قوَّات "درع الوطن" إضعاف القبضة العسكرية للمجلس الانتقالي في مناطق نفوذه، ووقف تمدُّده، وخلق توازن في معادلة القوَّة بين أعضاء المجلس، الذين

---

(9) استغلَّ قادة المجلس الانتقالي مناسبة انعقاد الجمعية العمومية فأقاموها بمدينة المكلاً، مركز حضرموت (الساحل)، بحضور رئيس المجلس، عيدروس الزبيدي، ونائبه فرج البحسني، والاثنان هما عضوان -في الوقت نفسه- في مجلس القيادة الرئاسي الذي يقوده د. رشاد العليمي.

(10) تتمركز هذه القوَّات -حاليًّا- في عدن وشمال غربي حضرموت. انظر: قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي بإنشاء قوات درع الوطن، سبأ نت (وكالة الأنباء اليمنية التابعة للشرعية)، في: 2023/1/29م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/U3nU

تتنافس على كسب ولاءاتهم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتَّحدة.

إلى ذلك، شهدت مدينة عتق (مركز محافظة شبوة)، خلال ديسمبر 2023م، مواجهات مسلَّحة بين "ألوية العمالقة" التي يتزعَّمها عضو مجلس القيادة الرئاسي، عبدالرحمن المحرَّمي، وقوَّات دفاع شبوة التي تخضع لمحافظ شبوة، عوض بن الوزير العولقي. وكان دافعها التنافس على مناطق استخراج النفط، والمناطق التي يُنقل عبرها إلى مينائي قِنا والنُّشَيمة (بير علي)، ومرافق تصديرها، خاصَّة منشأة بلحاف الغازية. وقد احتويت الأزمة بين الطرفين سريعًا، لكنَّها قد تتكرَّر مستقبلًا[11].

وممَّا تكشَّف عن هذه الأحداث، أنَّه بالرغم مِن التفاف قادة القوَّات المنحازة للمجلس الانتقالي حول مشروع انفصال جنوب البلاد عن شمالها إلَّا أنَّ ثمَّة تعارضات سياسية صارخة حول كيفيَّة ذلك، فضلًا عن التعارضات الفكرية التي تهدِّد مجتمعة هذا المشروع، ويعزِّز ذلك ارتهان هذه القوَّات وقادتها لإرادات خارجية، حاكمها التمويل المالي. لذلك يُفهم مِن تصارع هذه القوَّات على مناطق النفط أنَّه سعي واضح للتحرُّر مِن الهيمنة الخارجية.

(11) لا تزال ألوية العمالقة وقوَّات دفاع شبوة والقوَّات المرتبطة فعليًّا بالمجلس الانتقالي الجنوبي، إضافة إلى قوَّات المقاومة الوطنية في الساحل الغربي، تعمل خارج هياكل وزارة الدفاع في الحكومة الشرعية، وتموِّل جانبًا كبيرًا مِنها السعودية والإمارات.

4- تطوير القدرات وتعزيز التدريب:

أظهرت أطراف الصراع ديناميكية عالية في مجال بناء قدراتها العسكرية والأمنية، وتجلَّى مستوى ما وصلت إليه في هذا الشأن أثناء تدشين المرحلتين الأولى (يناير- يونيو) والثانية (يوليو- ديسمبر)، مِن العام التدريبي 2023م، وأثناء الاستعراضات العسكرية في المناسبات الوطنية والخاصَّة، والتي انتهزها كل طرف لإظهار قوَّته، والتباهي بها، وتوجيه رسائل تهديد مِن خلالها، وبدا ذلك كما لو أنَّه سجال استعراضي. ولعلَّ ممَّا جعل مليشيا جماعة الحوثي وأسلحتها التي استعرضت بها، تثير جدلًا محليًّا وخارجيًّا، أنَّها بدت على نحو كثيف ومتطوِّر، ما يعني استفادتهم القصوى مِن هدنة أبريل 2022م، واستغلالها في هذا الشأن، لا سيَّما قدراتهم البشرية، إلَّا أنَّها مثقلة بالأطفال[12]، وتضمُّ عددًا كبيرًا مِمَّن لا تنطبق عليهم معايير الخدمة العسكرية، إضافة إلى الطابع الشعبوي لها، فهي -عمومًا- قوَّات تعبئة استعراضية.

وقد أقام الحوثيون نحو ثماني استعراضات بالقوَّات والأسلحة، خلال عام 2023م، في معظم مناطق سيطرتهم، ومثال ذلك، ما أُقيم بمدينة إب في 23 يونيو، وفي صنعاء في 21 سبتمبر، وفي البيضاء في 14 أكتوبر، بحضور رئيس المجلس السياسي الأعلى، مهدي المشَّاط، الذي بلغت به الثقة في قوَّات جماعته أن قال، في محفل بمدينة الحديدة، خلال شهر سبتمبر: إنَّ القوَّة الصاروخية قادرة على ضرب أيِّ هدف، في أيِّ مدينة بدول التحالف (السعودية والإمارات).

كان واضحًا، خلال استعراض جماعة الحوثي بالمليشيا المسلَّحة التابعة لها، أو المسِير بها مسافات طويلة بين المدن، والمناورات (المشروعات) التكتيكية، حرص الحوثيين على إظهار حجم قدراتهم البشرية، والتسليحية الثقيلة والمتوسِّطة. وقد أبرزوا خلالها قدراتهم المدفعية، بما فيها المدفع "غاتلنغ"، عيار 20 (M61 Vulcan)[13]، والصواريخ الباليستية (كصاروخ طوفان، أرض- أرض)، والصواريخ المجنَّحة "كروز"

---

(12) انظر: *2023 Trafficking in Persons Report: Yemen, US Department of State, 2024, accessed 25/2/2024, at:* https://bitly.ws/3eUXN

(13) يبدو أنَّ الحوثيين تحصَّلوا على مدفع غاتلنغ خلال معاركهم مِن القوَّات السعودية، شمالي البلاد؛ حيث إنَّه مدفع أمريكي الصنع.

(كصاروخ قُدس)، والطائرات المسيَّرة متنوّعة الأغراض (كطائرة "صَمَّاد- 3"، وطائرة "وعيد"). ويتراوح مدى هذه الأسلحة جميعًا بين (900كم- 2500كم)؛ إضافة إلى قدراتهم البحرية، كالزوارق والألغام البحرية[14].

تُعدُّ الطائرات الحربية النفَّاثة، والطائرات المروحية (هليكوبتر)، المستجد الأبرز في قدرات الحوثيين العسكرية والمادية. فقد رُصد مِنها نحو خمس طائرات تحلِّق في مناطق نفوذهم، بعد غيابها معظم سنوات الحرب، مثل الطائرة المروحية التي ظهرت أثناء اختطافهم السفينة "جالاكسي ليدر"، شمالي سواحل الحديدة، وهي تحطُّ على ظهر هذه السفينة في 18 نوفمبر[15]. كما أظهرت عمليَّاتهم البحرية تجاه الشحن -أواخر عام 2023م- امتلاك زوارق تُستخدم في المطاردة، إلَّا أنَّ تسليحها قاصر على الأعيرة الخفيفة والمتوسِّطة. أمَّا قدراتهم الصاورخية البحرية فبدت الأقوى. وممَّا استحدثه الحوثيون في القوَّات البحرية قاعدة بحرية متواضعة التسليح في جزيرة كمران، قُبالة ميناء الصليف، بالحُديّدة[16].

وضاعف الحوثيون جهودهم في مجال التدريب أكثر مِن أيّ وقت مضى، وأظهروا نتائجه عبر الاستعراضات العسكرية، وتخريج الدفعات المتخصِّصة، لا سيَّما في استخدام الطائرات غير المأهولة، فضلًا عن تنفيذ المسِير الطويل على الأقدام بين المدن. كذلك المناورات التكتيكية، ومِنها المناورة البحرية التي أُجريت قبالة جزيرة كمران، في 13 أبريل[17]، و"طوفان الأقصى" الذي أُجري في الجوف، بالقرب مِن الحدود السعودية، في 30 أكتوبر. فضلًا عمَّا أظهره التدريب في سلاح الجو ودفاعاته، كما في نشاط الطائرات النفَّاثة، والطائرات المروحية، وإسقاط طائرة دون طيَّار أمريكية مِن طراز "إم كيو (رايبر)"، جنوبي البحر الأحمر، في نوفمبر 2023م[18].

---

(14) وُقف على ذلك في مصادر عدَّة. انظر: صواريخ ومسيَّرات.. تعرَّفوا إلى ترسانة الحوثيين العسكرية بمواجهة إسرائيل، التلفزيون العربي، في: 2023/11/19، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/37avq

(15) كان مشهد هبوط المروحية تمثيليًّا، حيث صُوِّر المشهد بعد اختطاف السفينة، وأُشيع أنَّه وقع خلال عملية الاختطاف. انظر: مشاركة الطيران الحربي في عرض العيد التاسع مِن ثورة 21 سبتمبر- فلاشة، الإعلام الحربي، في: 2023/9/23، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3eUZq

(16) مجلس الأمن، مرجع سابق: ص 23، 24.

(17) المرجع السابق: ص24.

(18) لم تكن حالة الإسقاط هذه الأولى مِن نوعها، فقد حدث ذلك خلال الأربع السنوات الأخيرة مِن الحرب، كما حدث في أغسطس 2019م.

في جانب الحكومة الشرعية، لا يبدو أنَّ ثمَّة تطوُّرًا مماثلًا في القدرات العسكرية، البشرية والمادية، على نحو ما أظهره الحوثيون، خاصَّة الطيران النفَّاث والطيران المروحي والطيران المسيَّر والصواريخ، ذلك أنَّ معظم هذه التقنيَّات لا تزال مغيَّبة. أمَّا القوَّات البحرية، فكان "التحالف العربي" قد دعم الحكومة الشرعية في تكوين التشكيل البحري المتمركز في ميدي والمخا، إلَّا أنَّ قدرات القوَّات البحرية -عمومًا- لا تزال شحيحة، خصوصًا تشكيلات القطاع البحري الممتدِّ مِن باب المندب حتَّى الحدود البحرية مع عُمان. وتقوم قوَّات خفر السواحل بدور أمني بارز قبالة السواحل اليمنية، انطلاقًا مِن ارتباط بعض مِنها بوزارة الداخلية، والارتباط المؤقَّت لبعض مِنها بالقوَّات المتمركزة بالساحل الغربي، ودورها في جَسر حيّز مِن الفجوة الناشئة عن غياب الدورين العسكري والأمني للقوَّات البحرية[19].

وفي مسعى لإعادة بناء الجيش، أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي، د. رشاد العليمي، في 29 يناير 2023م، قرارًا بإنشاء قوَّات "درع الوطن"، لتُمثِّل معادل قوَّة أمام نظرائه في هذا المجلس، ثمَّ أصدر عددًا مِن القرارات التي تترجم توجُّهاته نحو عملية إعادة تكامل القوَّات المسلَّحة، وفقًا لأحكام إعلان نقل السلطة إلى المجلس في 7 أبريل 2022م، وإسناد هذه العملية إلى اللجنة العسكرية والأمنية والعسكرية المشتركة، لتحقيق الأمن والاستقرار. والواقع أنّ اللجنة لا تزال جهودها منحصرة في إطار الإعداد النظري، رغم مرور عامين، تقريبًا، على تشكيلها. وفي السياق ذاته، استُحدِثت هيئة للعمليَّات المشتركة، وأُعيد تشكيل هيئة العمليَّات الحربية، وقيادة المنطقة العسكرية الثانية، وإسناد منصب نائب رئيس هيئة الأركان العامَّة إلى اللواء أحمد البصر سالم. وفي وزارة الداخلية كُلِّفت قيادة جديدة لكلِّية الشرطة بمدينة المكلَّا، وثمة معالجات إجرائية تجاه منتسبيها السابقين من الضباط، إضافة إلى ضبَّاط سابقين في الجيش[20].

---

(19) تسيطر قوَّات "المقاومة الوطنية"، في الساحل الغربي (المخا)، على قوَّات خفر السواحل، وتوجِّه نشاطها الأمني البحري، بالتعاون مع السلطات المحلِّية وأجهزة المخابرات العاملة هناك.

(20) شملت المعالجات القضايا الخاصَّة بالمبعدين عن وظائفهم، في المجالين العسكري والأمني، بالمحافظات الجنوبية، التي صدرت بشأنها قرارات لم تستكمل منذ عام 2013م. انظر ذلك ونحوه في الموقع الرسمي لفخامة الرئيس د. رشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، على الرابط التالي: https://bitly.ws/3eUZx

أمَّا القدرات البشرية، فثمَّة تركيز ملحوظ على الكفاءة أكثر مِن الكمّ لدى قوَّات "درع الوطن"، وقوَّات "المقاومة الوطنية" (حرَّاس الجمهورية سابقًا)، يليها "ألوية العمالقة"، وقوَّات الدعم والإسناد، وبعض وحدات الجيش في مأرب. وشمل بناء القدرات إقامة المنشئات التدريبية والتعليمية الأكاديمية، في كلٍّ مِن عدن ومأرب وتعز. حيث افتتح، خلال شهر يوليو، الكلِّية الحربية بعدن، وأُقرَّ البدء باستئناف كلِّية الطيران والدفاع الجوي بمأرب. وفي ديسمبر افتُتح مقرُّ الأكاديمية العسكرية العليا بعدن.

ولدى الحكومة الشرعية برامج تأهيل محلِّية وخارجية، برز أثرها بوضوح خلال عام 2023م، ومن أمثلة التدريب المحلِّي: تخريج الدورة التاسعة التأهيلية للضبَّاط بمأرب، ودورات الصاعقة تحت إشراف هيئة التدريب والتأهيل بوزارة الدفاع[21]. أمَّا الابتعاث الخارجي، فتستوعبه دول عدَّة، مِن بينها دول الخليج العربي ومصر والأردن والسودان، وهذه الأخيرة كانت الأكثر استيعابًا للمبتعثين العسكريين، إلَّا أنَّ ذلك توقَّف منذ أبريل 2023م[22].

ما يمكن استخلاصه بشأن بناء القدرات وتعزيز التدريب أنَّ أطراف الحرب -دون استثناء- تواجه تحدِّيات كبيرة في مجالي بناء القدرات وتعزيز التدريب، إلَّا أنَّ القوَّات الحكومية تبدو أكثر معاناة، لأنَّ الحوثيين يعوِّضون ذلك بالتهريب، وإعادة تأهيل ما لديهم مِن قدرات أُعطبت أثناء الحرب. وهناك أثر واضح لاستمرار الدعم العسكري الإيراني، عبر "فيلق القدس"، التابع للحرس الثوري الإيراني، والفواعل العنيفة دون الدول، مثل "حزب الله" اللبناني، فضلًا عن جماعات التهريب الإقليمية. فقد سُجِّلت وقائع عديدة لاعتراض شحنات أسلحة في البحر عبر السفن الحربية الدولية، خاصَّة الأمريكية، خلال عام 2023م، صادرت مِنها الولايات المتَّحدة نحو مليون طلقة ذخيرة بندقيَّة آليَّة، لمصلحة الجيش الأوكراني[23].

إلى ذلك، ارتبط تسليح أطراف الحرب بأجندات الحلفاء الإقليميين، مع السماح

---

(21) وزير الدفاع يشهد حفل تخرج الدفعة التاسعة تأهيل ضباط بمأرب، رئاسة مجلس الوزراء، في: 2023/3/17م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3eUZC

(22) كان سبب ذلك اندلاع الصراع بين القوَّات الحكومية وقوَّات الدعم السريع السودانيَّتين. وقد أُعيد المبتعثون إلى كلِّيات مماثلة في عدن ومأرب.

(23) انظر: *Noah Robertson, "US sending seized Iranian munitions to Ukraine", Défense News, 4/10/2023, accessed 13/2/2024, at: https://bitly.ws/3eUZK*

بهامش ضيّق للإرادة الداخلية لكلِّ طرف. فلم تتمكَّن القوَّات الموالية -حصرًا- للحكومة الشرعية مِن الحصول على الأسلحة التي تُحدث فارقًا إستراتيجيًّا أمام قوَّة جماعة الحوثي لصالح التشكيلات المسلَّحة المنضوية -شكليًّا- تحت قيادة وزارة الدفاع بهذه الحكومة.

بالنظر إلى الأجندة السعودية فإنَّها تقوم على أنَّ القوَّات اليمنية الممتدَّة على حدودها، وأيَّ قوَّة في اليمن عمومًا، يجب أن تظلَّ تحت مستوى القدرة على خلق التهديد؛ لذلك لم تُمكِّن القوَّات الحكومية مِن بلوغ مستوى ما كانت عليه مِن القوَّة، قبل تدخُّل "التحالف العربي" عام 2015م، والذي دمَّر أحدث الأسلحة وأقوَّاها، وشتَّت ما تبقَّى مِنها بين أطراف الحرب، إضافة إلى إبقاء بعض من القوات تحت سيطرتها المباشرة، كحال القوَّات المنتشرة في صعدة. أمَّا الإمارات فبدت القوَّات التي تدعمها أفضل في القدرات مِن القوَّات المنخرطة فعليًّا في هياكل وزارة الدفاع بالحكومة الشرعية، والقوَّات اليمنية المتمركزة على الحدود الشمالية الغربية مع السعودية، في محافظتي صعدة وحجَّة، والتي تخضع للسعودية خضوعًا كاملًا.

وضمن هذه الأجندات تبرز الأجندة الإيرانية ودورها في تعزيز قدرات الحوثيين العسكرية، عبر مصادر خارجية مختلفة، وبأسلحة متنوِّعة، برًّا وبحرًا وجوًّا، وفي مجالات التدريب وتبادل المعلومات، بما يجعل الحوثيين القوَّة الأبرز بين مختلف قوى الصراع، وذلك مِن منطلق صراع الأجندات بين إيران والسعودية والإمارات.

في السياق، تبرز أجندة الولايات المتَّحدة في دعمها للقوَّات الحكومية، حيثُ تركِّز على قوَّات مكافحة الإرهاب، وقوَّات خفر السواحل، في سبيل مواجهة التنظيمات الإرهابية، وحماية ممرَّات الشحن البحري قبالة السواحل اليمنية، وذلك ما لوحظ على تحرُّكات مسئولي السفارة الأمريكية في المناطق الساحلية الجنوبية والشرقية، وتعزيز التدريب لهذه القوى.

ثانيًا: تطوُّرات الوضع الأمني

شهد اليمن خلال عام 2023م شواغل أمنيَّة مختلفة، بعضها مرتبط بحسابات أطراف الحرب، والبعض الآخر مرتبط بالتفاعلات المحلِّية، المجتمعية، والأحداث الإقليمية.

١- الأمن ضمن حسابات أطراف الصراع:

نسلِّط الضوء في هذا السياق على الاغتيالات والجرائم المتَّصلة مباشرة بالصراع، ومناشط الجريمة المنظَّمة، خصوصًا تهريب الأسلحة والمخدِّرات والاتجار غير المشروع فيهما.

أ- الاغتيالات:

شهدت مدينة تعز جرائم مختلفة، عدَّها البعض ذات صلة مباشرة بالصراع الدائر في البلاد، مثل مقتل الأكاديمي بجامعة تعز، العميد الدكتور عبد الله القيسي، نهاية يناير 2023م، واغتيال الموظَّف في برنامج الغذاء العالمي، مؤيَّد حميدي (أردني الجنسية)، في يوليو، واغتيال العضو في فريق التحقيق بشأن عملية الاغتيال هذه، النقيب في جهاز الأمن السياسي، عدنان المحيَّا، ومحاولة اغتيال عضوٍ آخر في الفريق نفسه، وهو رئيس أركان اللواء 35 مدرَّع، العقيد محمَّد الجائفي، خلال شهري أغسطس وأكتوبر على الترتيب. وفي يوليو، كان قد اغتِيل القيادي في حزب التجمُّع اليمني للإصلاح، الشيخ علي محمَّد الحيسي، أثناء مروره بمدينة المخا، واغتيل النقيب في قوَّات الأمن الخاصَّة، صلاح العمراني، أمام منزله، بمدينة تعز.

ب- الخلايا التخريبية:

في هذا السياق تأتي جرائم التخريب ذات الطابع المنظَّم التي ثُبت وقوف أجهزة مخابرات الحوثيين وراءها، ومِنها خلايا التخريب التي كُشف عنها في مناطق نفوذ الحكومة الشرعية عام 2023م، على نحو ما يتضمَّنه الجدول (5) تاليًا[24].

الجدول (5): أبرز الوقائع الأمنية المتَّصلة بحسابات الحوثيين العسكرية:

م	الواقعة	المكان	الزمان	المنفذون
1	إحباط مخطَّط لاغتيال محافظ مأرب، سلطان العرادة، قُبيل عيد الأضحى.	مأرب	يوليو	أفراد محلِّيون ممَّن يُعرفون بالأشراف
2	الإيقاع بخليَّة تخريب تزامنًا مع ذكرى ثورة 26 سبتمبر 1962م.	صرواح- مأرب	سبتمبر	أفراد محلِّيون ممَّن يُعرفون بالمهمَّشين
3	الإيقاع بخليَّة تفجيرية في ذكرى أحداث ديسمبر 2017م.	المخا	ديسمبر	أفراد محلِّيون
4	الإيقاع بخليَّة تجسُّس على القوَّات المشتركة ومحور الحُديدة.	الساحل الغربي (التهامي)	ديسمبر	أفراد ينتمون إلى مقبنة- تعز

(المصدر: من اعداد المركز)

(24) انظر:
- اعترافات خلية إرهابية حوثية جديدة مهمتها إثارة الفتنة بين قبائل مارب الجيش والأمن، قناة الفضائية اليمنية (التابعة للشرعية)، في: 2023/9/3م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3eUZX
- الكشف عن خلية تخابر لمليشيات الحوثي في الساحل الغربي، سبأ نت، (وكالة الأنباء اليمنية التابعة للشرعية)، في: 2023/12/28م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3eV27

لعلَّ ممَّا تشير إليه الوقائع السابقة أنَّ مُزامنتها المقصودة لمناسبات احتفالية، وطنية أو دينية أو سياسية، واتِّفاقها في اختيار التوقيت مع الهجمات ذات الطابع العسكري التي شنَّها الحوثيُّون على قوَّات الحكومة الشرعية، وقد سبق الإشارة إليها في معرض الحديث عن حالة العنف المسلَّح بين الجانبين[25]. كذلك، نجد اعتماد الحوثيين في عمليَّاتهم التخريبية على مَن ينتمون إلى مناطق تنفيذ هذه العمليَّات، مستغِلِّين الضغائن الهويَّاتية، العرقية والمذهبية، والوضع الاقتصادي السيِّئ، والتمييز بين شرائح مجتمعية بعينها، كحال المهمَّشين الذين أطلق الحوثيُّون عليهم مُسمَّى "أحفاد بِلال"، نسبة إلى الصحابي بلال بن رباح، وذلك نظرًا إلى سُمرة بشرتهم.

كذلك النشاط التخريبي، فإنَّه عادة ما يصاحب الحروب، وطبَّقه الحوثيون حرفيًّا، فقد بدا متركِّزًا في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، خصوصًا في تعز ومأرب، وخلت مناطق الحوثيين مِنه. ويُعدُّ هذا السلوك وسيلة مِن وسائل فرض الإرادة السياسية، الأمر الذي يتوافق مع عقيدة العنف التي تتحكَّم في جماعة الحوثي. أمَّا الغياب المقابل لهذا السلوك لدى الحكومة الشرعية فقد يكون سببه عجز أجهزتها الأمنية المعنيَّة بهذا الشأن، أو قناعة القادة العسكريين والأمنيين بسوء ذلك مهما بلغت فوائده، وهذا الأخير ما عبَّر عنه عضو مجلس القيادة الرئاسي، قائد "المقاومة الوطنية"، العميد طارق محمَّد عبد الله صالح، الذي عاب على الحوثيين ممارسة السلوك التخريبي، وتعمُّدهم الإضرار بالأعيان والأشخاص المدنيِّين[26]. وهذا الموقف في واقعه يحتاج إلى مراجعة؛ لأنَّ التخريب في أرض العدو وسيلة حربية قديمة فاعلة الأثر في تركيعه، وتزداد وجاهة هذا السلوك إذا ما نأى عن المدنيِّين، ومصالحهم المشروعة.

(25) مثال ذلك: الاحتفال الذي أقامه محور عَلب بالذكري 62 لثورة 26 سبتمبر 1962م، الذي سبق الإشارة إليه.

(26) للمزيد، انظر: كلمة العميد طارق صالح خلال لقائه مدراء مكاتب الأوقاف والإعلام في مديريات الساحل الغربي، وكالة خبر اليمنية، في: 2023/2/5م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3eV2n

ت- تهريب الأسلحة والمخدِّرات:

أبرزت مناشط الأجهزة الأمنية في الحكومة، والكيانات الأخرى المسلَّحة، مدى حجم تهريب الأسلحة، والاتجار غير المشروع فيها، سواء تلك التي تُهرَّب إلى مناطق الحوثيين، أو التي تهرَّب -أحيانًا- إلى الجوار الإفريقي، وعلى رأسها الصومال(27). وقد سُجِّل زهاء عشرين واقعة إحباط تهريب شحنات أسلحة، ومواد متفجرة، عبر المنافذ البرية والبحرية الخارجية، واحتلت محافظة المهرة المرتبة الأولى، وجاءت في الثانية عدن، وفي الثالثة تعز ولحج، وفي الرابعة وحضرموت.

ويُبيِّن الجدول (6) أبرز وقائع تهريب الأسلحة التي أُحبطت خلال عام 2023م[28].

(27) في أبريل 2023م، أُعلِن عن إحباط تهريب مجموعة مِن الأسلحة الخفيفة إلى الصومال، عبر سواحل شبوة، الذي يعدُّ جزءًا مِن الساحل الجنوبي الذي يشهد عمليَّات تهريب للأسلحة والمخدِّرات والمهاجرين غير الشرعيين إلى البلاد ومِنها.

(28) بالرجوع إلى عدَّة مصادر، مِن بينها:

- إحباط تهريب 100 محرِّك لطائرات مسيَّرة في طريقها إلى الحوثيين، الشرق الأوسط، في: 2023/1/23م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3eV2s

- ضبط أجهزة تشويش مسيَّرات في المهرة.. مَن يقف وراء عمليات التهريب للحوثيين؟، وكالة خبر اليمنية، في: 2023/10/28م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3eV2x

- شحنات الموت في 2023م.. ضربات موجعة لشرايين الحوثي، العين الإخبارية، في: 2023/12/25م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3eV2H

الجدول (6): أبرز وقائع تهريب الأسلحة والمعدَّات العسكرية التي أُحبطت خلال عام 2023م:

م	الواقعة	المكان	الزمان
1	إحباط تهريب 100 محرِّك لطائرات مسيَّرة.	منفذ شحن، المهرة	23 يناير
2	إحباط تهريب 25 بندقية آلية "جي. ثري"، و32 خزنة ذخيرة، و30 صفيحة ذخيرة، و21 ناظورًا.	تعز	فبراير
3	ضبط 200 طائرة مسيَّرة مع كاميرات مراقبة، و4 قواعد إطلاق قذائف مضادَّة للدبَّابات، مع 15 قذيفة، و200 أسطوانة أكسجين غوص، ومعدَّات تنفُّس واتِّصالات.	عدن	فبراير
4	ضبط 5 أطنان مِن مواد كيميائية سائبة، وقطع غيار خاصَّة بأسلحة رشَّاشة، وطائرات مسيَّرة، وأجهزة بصرية.	البريقة، عدن	22 فبراير
5	ضبط 54 طائرة مسيَّرة.	منفذ شحن، المهرة	12 مارس
6	11 كبينة لتغذية وتنظيم محطَّات شبكات اتِّصالات (PAELTA) وتوابعها.	منفذ شحن، المهرة	17 مايو
7	قطع مكوِّنة لطائرات مسيَّرة.	نقطة الحديد، طور الباحة، لحج	5 يونيو
8	ضبط شحنة مكوَّنة مِن 40 صندوقًا تحتوي على مسدَّسات غلوك.	منفذ شحن، المهرة	23 يونيو
9	إحباط تهريب 4 أطنان مِن المواد الأوَّلية لإنتاج وقود الصواريخ.	عدن	10 يوليو
10	ضبط شاحنة على متنها 100 ألف طلقة بندقية رشاشة، و 30 ألف صاعق، وكمية من البندقيات والمسدسات.	منفذ رأس عمران، غربي عدن	16 يوليو
11	إحباط تهريب أجهزة تشويش طائرات غير مأهولة، داخل 20 صندوقًا.	منفذ شحن، المهرة	22 أكتوبر
12	ضبط شحنة أسلحة وذخائر، وكمية من مخدِّر الحشيش، على متن زورقٍ صيد.	ساحل محافظة تعز، المخا	23 ديسمبر
13	إحباط تهريب 45 صندوقًا، لطائرات غير مأهولة، وتقنيات وأجهزة تجسُّس.	نقطة دفيقة، الشِّحِر، حضرموت	ديسمبر

المصدر: من اعداد المركز

من جانب آخر، يمثِّل تهريب المخدِّرات والاتِّجار فيها نشاطًا ذا صلة مباشرة وغير مباشرة بالحرب، حيث أخذ خلال عام 2023م حضورًا منافسًا للعام السابق 2022م، الذي ضُبط فيه نحو (8) أطنان مِنها. فقد أحبطت أجهزة الأمن الحكومية نحو سبع محاولات تهريب مخدِّرات مِن مختلف الصنوف، وأحبطت أجهزة الأمن لدى الحوثيِّين عشر محاولات. وتركَّز معظم هذه المحاولات في المنافذ الخارجية الرابطة بين اليمن ودولتي عُمان والسعودية، وداخليًّا عند الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذ الحكومة والحوثيين، أو داخل هذه المناطق[29]. وبالطبع لم تخل الإثارة الإعلامية المصاحبة لهذه الوقائع مِن تعريض واضح لكلِّ طرف في الصراع تجاه الآخر، سواء بالإشارة إلى أنَّها كانت في طريقها إلى مناطق نفوذ خصمه، أو بالقول إنَّها تمثِّل موردًا ماليًّا له، أو أنَّها أحد الأدوات الناعمة للحرب الناشبة.

2- تدفُّق المهاجرين غير الشرعيين معضلة متعدِّدة الأوجه:

تمثِّل موجات الهجرة غير الشرعية القادمة مِن القرن الإفريقي قضية أمنية متعدِّدة الأوجه، نظرًا إلى مناشطهم غير المشروعة التي تمسُّ الأمن الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، مثل المضاربة بالعملات الأجنبية الصعبة، والاتجار غير المشروع في المخدِّرات والأدوية والأسلحة، وتوالي وقائع العنف المنظَّم فيما بينهم، كما حدث في عدن بين المهاجرين الإثيوبيين، خلال شهري أغسطس وسبتمبر، أو العنف المتبادل بينهم وبين السلطات المحلِّية، أو مع المجتمع وفئاته التي تتَّخذ موقفًا معيَّنًا مِن الهجرة غير الشرعية.

ويؤطِّر هذا كلَّه ضَعف إمكانيَّات السلطات في التعامل مع موجات الهجرة والمخدِّرات، وتداعياتهما، سواء كان الضعف في الإمكانيَّات المادية، أو التنظيم القانوني لها، خاصَّة الهجرة غير الشرعية، والاتجار في البشر. وفي التنظيم القانوني هناك مَن يشير إلى الخلط بين مفهوم الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر، ما سبَّب إرباكًا في التعامل معهما[30].

(29) شحنات الموت في 2023م.. ضربات موجعة لشرايين الحوثي، العين الإخبارية، مرجع سابق.
(30) انظر: *Trafficking in Persons Report: Yemen 2023*.

كانت المنظَّمة الدولية للهجرة قد قدَّرت عدد مهاجري دول القرن الإفريقي إلى اليمن، خلال النصف الأوَّل مِن عام 2023م، بنحو (77,130) فردًا، وذلك بزيادة واضحة عن العام السابق، حيث قدِّر عددهم بنحو (73,233) فردًا[31]. ولم يُعثر على تقديرات للنصف الثاني مِن عام 2023م؛ إلَّا أنَّ المنظَّمة قدَّرت أنَّ العدد سيبلغ الضعف، نظرًا إلى استفادة جماعات التهريب مِن موجات الهجرة المتصاعدة مِن جيبوتي والصومال، وأنَّ تدابير العودة الطوعية التي تنفَّذ برعاية منظَّمة الهجرة ليست ذات أثر بالغ، لأنَّها لم تُسفِر عن إعادة سوى (1,418) فردًا[32]، وفي الوقت ذاته بلغ عدد الوافدين مِن المهاجرين غير الشرعيين خلال شهر يونيو نحو (10.800) فرد[33].

3- الأمن البحري وهجمات الحوثيين:

أثار الحوثيُّون شواغل أمنية مختلفة في البحر الأحمر، خلال عام 2023م، حاولوا مِن خلالها إجبار السفن على الابتعاد عن ميناء عدن، والموانئ اليمنية في البحر العربي (حضرموت وشبوة)، لحرمانها مِن شحن النفط الذي تصدِّره الحكومة الشرعية، وأحيانًا دفعها للتوجُّه نحو ميناء الحديدة. وتعاظم نشاطهم هذا في شهر أغسطس، عندما استخدموا كيانًا مجهولًا، عرَّفته هيئة عمليَّات التجارة البحرية البريطانية بأنَّه كيان ينتحل صفة آلية الأمم المتَّحدة للتحقيق والتفتيش في اليمن، التي فرضها مجلس الأمن الدولي[34]. وقد يكون القصد سفينة "بهشاد" الإيرانية الراسية قُبالة سواحل إريتريا، أو ربَّما المركز الإقليمي البحري لتبادل المعلومات، بصنعاء، المنشأ وفقًا لمدوَّنة سلوك جيبوتي لمكافحة القرصنة على السفن لعام 2009م، والتي تضمُّ (20) دولة مِن دول البحر الأحمر وخليج عدن وغربي المحيط الهندي[35].

---

(31) تقرير مِن المنظمة الدولية للهجرة- اليمن، المنظمة الدولية للهجرة، يونيو 2023م: ص1.

(32) المرجع السابق نفسه: ص1.

(33) المرجع السابق، نفسه: ص3.

(34) البحرية البريطانية تحذر من كيان يوجه السفن بالتوجه لميناء الحديدة، وكالة خبر للأنباء، في: 2023/9/8م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3eV33

(35) تهديدات الحوثيين على جانبي مضيق باب المندب وتداعياتها العسكرية والأمنية، علي الذهب، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، في: 2023/12/13م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3eV37

وعلى إثر "عملية طوفان الأقصى"، التي نفَّذتها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بغلاف قطاع غزَّة، في 7 أكتوبر 2023م، والعمليَّات العسكرية العدوانية الإسرائيلية المضادَّة لها، الموسومة بـ"السيوف الحديدية"، شنَّ الحوثيون عدَّة هجمات على ميناء إيلات شمالي خليج العقبة، ضمن ما يُسمِّيه الحوثيون "معركة الفتح الموعود والجهاد المقدَّس"، وكانت أوَّل هجمة في 19 أكتوبر؛ وضمَّت وما تلاها مِن هجمات صواريخ "كروز" وصواريخ "باليستية"، وطائرات مسيَّرة أحادية الاتِّجاه. ولم يُعلِن الحوثيون عن هذه الهجمة، وأخرى ثانية، في وقتيهما، وإنَّما مع هجمة يوم 31 أكتوبر التي وصفوها بالثالثة مِن نوعها.

في اتِّجاه آخر، نقل الحوثيون تهديداتهم نحو الشحن التجاري في البحر الأحمر وخليج عدن، حيث اختطفوا السفينة التجارية "غالاكسي ليدر"، مع طاقمها المكوَّن مِن (25) بحَّارًا، شمالي ميناء الحُديدة، في 19 نوفمبر[36]. تلا ذلك هجماتهم بالمقذوفات النارية على السفن التجارية المملوكة للحكومة الإسرائيلية، أو لرجال أعمال إسرائيليين، وما يرتاد الموانئ الإسرائيلية مِن سفن، أيًّا كان عَلَمها (جنسيُّتها)، إلَّا أنَّ سفن البحريَّتين الأمريكية والبريطانية نجحت في اعتراض مُعظم المقذوفات. وكان وزير الدفاع الأمريكي، "لويد ج. أوستن الثالث"، قد كشف، في 19 ديسمبر، عن أنَّ إجمالي ما أطلقه الحوثيُّون مِن مقذوفات بلغ نحو (100) مقذوف، تضمَّنت طائرات مسيَّرة، وصواريخ باليستية، وأصابت نحو (10) سفن تجارية تابعة لأزيد مِن (33) دولة، إضافة إلى خطفهم السفينة "غالاكسي ليدر"[37].

على نحو غير مسبوق، هاجم مسلَّحون حوثيون، على متن أربعة زوارق صغيرة، السفينة المملوكة للدانمارك "ميرسك هانغتشو"، والتي كانت ترفع عَلَم سنغافورة، في 31 ديسمبر، جنوبي البحر الأحمر، بعد حوالي 24 ساعة مِن تعرُّضها لهجوم سابق، بصاروخ باليستي. وتمكَّنت البحرية الأمريكية مِن الاشتباك معهم، وإغراق ثلاثة

(36) تختصُّ هذه السفينة بنقل السيارات أو العربات بوجه عام، وقد كانت عند اختطافها فارغة، أمَّا ملكيتها فيشارك فيها رجل أعمال إسرائيلي.

(37) انظر: Readout of Secretary of Défense Lloyd J. Austin III's Virtual Conference on Red Sea Maritime Security, U.S. Department of Défense, 19/12/2023, accessed 12/2/2024, at: https://bitly.ws/36ykF

زوارق، مع عشرة مسلَّحين، فيما لاذ الزورق الرابع بالفرار[38]. وقد بلغ إجمالي هجمات الحوثيين على السفن حتَّى آخر يوم مِن عام 2023م نحو (30) هجومًا.

اكتنف هجمات الحوثيين غموض وجدل كبيرين، سواء بشأن حقيقة أهدافها، أو محدودية أضرارها؛ فمِن جانب الأهداف أعلن الحوثيُّون أنَّها نصرة لفلسطيني غزَّة الذين تعرَّضوا لحرب إسرائيلية شعواء، تدعمها الولايات المتَّحدة وبريطانيا، في ظلِّ خذلان عربي وإسلامي، وثمَّة مَن ربط هجمات الحوثيِّين بتوقُّف جهود السلام في اليمن، عند هدنة 2 أبريل 2022م، إذ عادة ما يحاول الحوثيُّون عند أيِّ حراك في عملية السلام التأثير في مصالح الدول دعمًا لاشتراطاتهم التفاوضية، وكان البحر الأحمر هذه المرَّة مجالًا فاعلًا لهذا التأثير. وكان ممَّا أُثير، على نطاق واسع، أنَّ الأمر مرتبط بتصاعد النقمة الشعبيَّة تجاه الحوثيين، جرَّاء الأوضاع الاقتصادية السيِّئة، والأداء الضعيف لحكومتهم غير المعترف بها. أمَّا ضآلة الأضرار المادية والبشرية الناشئة عن تهديدات الحوثيين في البحر، حتَّى نهاية عام 2023م، فتشير إلى محدودية قدراتهم التهديدية أمام تفوُّق القدرات الدفاعية المقابلة، وقد تكون مخاوفهم مِن التداعيات الكارثية سببًا في تحاشي الإضرار البالغ في السفن.

في جانب الولايات المتَّحدة، ظلَّت استجابتها، حتَّى نهاية عام 2023م، قائمة على أسلوب الدفاع الوقائي، مع استغلال الوقت لتكوين قاعدة بيانات عن مصادر التهديدات، وتشديد الرقابة على إمدادات الأسلحة التي يُشار إلى وقوف إيران وراءها. وقد بدأت البحرية البريطانية مشاركتها غير المباشرة في العمليَّات الدفاعية، وشاركت مع الولايات المتَّحدة في حشد نحو عشرين دولة، ضمن تحالف "حارس الازدهار" المتعدِّد الجنسيات، والمعلن عنه في 19 ديسمبر، لكن دون مشاركة أيِّ دولة عربية، سوى البحرين كونها تستضيف مقرَّ قيادة الأسطول الأمريكي الخامس، والقيادة المركزية للبحرية الأمريكية[39].

---

(38) انظر: *U.S. Helicopters Sink 3 Houthi Boats in Red Sea, Pentagon Says, The New York Times, 31/12/2023, accessed 22/2/2024, at:* https://bitly.ws/3eV3T

(39) انظر: *Jim Garamone, Ryder Gives More Detail on How Operation Prosperity Guardian ill Work, U.S. Department of Défense, 21/12/2023, accessed 12/2/2024, at:* https://bitly.ws/3eV4

4- استئناف الصراع مع أنصار الشريعة "تنظيم القاعدة":

افتتحت جماعة "أنصار الشريعة"، وهي أحد تجلّيات "تنظيم القاعدة"، عام 2023م، بخطاب لزعيمها خالد سعيد باطرفي، الذي نشرته مؤسَّسة الملاحم الإعلامية التَّابعة للتنظيم، في فبراير مِن العام نفسه. وقد عرض فيه التحدِّيات أمام الجماعة، وأثرها في تماسكها، وفاعلية أدائها، واستعطف القبائل اليمنية لدعم جماعته، متذرِّعًا بما يحاك تجاه اليمن مِن مؤامرات -على حدِّ وصفه[40]. وجاء هذا الخطاب عقب مقتل المسئول عن صناعة المتفجِّرات في الجماعة، حسَّان الحضرمي (حسين هدبول)، مع اثنين مِن أشقَّائه، بواسطة طائرة أمريكية مسيَّرة، في وادي عَبِيدة بمأرب، نهاية يناير 2023م. وقد تعاظمت هذه التحدِّيات بالاستهدافات المتواصلة لعناصر الجماعة؛ حيث اغتيل رئيس مجلس الشورى فيها -وأحيانًا يوصف بالمسئول الإعلامي- حمد بن حمود التميمي (سعودي الجنسية)، مطلع شهر مارس، بصحراء مأرب، ثمَّ اغتيل في الشهر ذاته، أبو مصعب الجعدني (ناصر علي صلاح)، الذي يُعدُّ أحد أخطر عناصرها الميدانية.

كانت قوَّات الحزام الأمني، وقوَّات الدعم والإسناد، التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، قد بدأت المرحلة الثانية مِن عمليَّتها العسكرية الموسومة بـ"سهام الشرق"، في يناير 2023م، وتركَّزت هجماتها على معاقل "أنصار الشريعة" في وادي عومران بمديرية مُودية، ووادي الخيالة بمديرية المحفد في أبين. ثمَّ انخرطت في العمليَّة قوَّات حكومية مِن محور أبين، وأخرى تابعة لوزارة الداخلية؛ وأصبح مُسمَّى "القوَّات المشتركة"، توصيفًا جامعًا للقوَّات المنخرطة في هذه العملية. وفي سياق المواجهة بالمثل، أطلقت "أنصار الشريعة"، في سبتمبر 2022م، مُسمَّى "سهام الحق" على عمليَّتها الموجَّهة نحو هذه القوَّات، أثناء جولتها الأولى[41].

---

(40) معترفًا بضعف التنظيم.. خالد باطرفي يستعطف القبائل لنصرة القاعدة في اليمن، أخبار الآن، في: 2023/1/14م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3eV4T

(41) مجلس الأمن، مرجع سابق: ص18، 19.

وفي محافظة شبوة، شنَّت قوَّات دفاع شبوة هجمات متفرِّقة على عناصر "أنصار الشريعة" المبعثرة في عدَّة مديريَّات، استكمالًا لمواجهات عام 2022م؛ وتعرَّضت هذه القوَّات لخسائر عديدة في الأفراد والآليَّات، في مدينة عَتَق (مركز محافظة شبوة)، وخَورة بمديرية مَرخة السلفي، والمصينعة بمديرية الصعيد، والصفراء بمديرية عُسَيلان. وقد تمكَّنت الأجهزة الأمنية في شبوة مِن الإيقاع بخليَّة تابعة لـ"أنصار الشريعة"، وفرَّت معلومات بشأن حصولها على طائرات مسيَّرة انتحارية مِن أشخاص ارتبطوا -سابقًا- بجماعة الحوثي، واستخدمتها في المواجهات.

ويبرز الجدول (7) النشاط العنيف لـ"أنصار الشريعة" خلال عام 2023م.

الجدول (7): أبرز العمليَّات العنيفة لأنصار الشريعة تجاه القوَّات الحكومية:

م	الواقعة	المكان	الزمان	الطريقة
1	قتل ثلاثة جنود مِن قوات دفاع شبوة.	نقطة الفراء بمديرية عُسيلان.	14 مارس	هجوم مسلَّح
2	اغتيال قائد الكتيبة الثالثة بقوَّات الحزام الأمني في دلتا أبين، فوزي شايف البكري (الردفاني).	قرية البقيرة، مديرية مُودية.	29 أبريل	عبوَّات ناسفة
3	قتل جنديين، وإصابة ثلاثة آخرين مِن قوَّات دفاع شبوة.	ثكنة عسكرية في المصينعة بمديرية الصعيد.	11 يونيو	هجوم مسلَّح
4	مقتل خمسة جنود، وإصابة أربعة آخرين، مِن قوَّات الحزام الأمني، فرع أبين.	وادي عومران، مديرية مودية.	1 أغسطس	هجوم مدفعي
5	محاولة استهداف منشأة بلحاف الغازية، في ساحل شبوة.	على بعد 2.5كم مِن محطَّة بلحاف الغازية.	5 أغسطس	هجوم صاروخي
6	اغتيال قائد الحزام الأمني فرع أبين، العميد عبداللطيف محمَّد السيِّد با علوي.	وادي عومران، مديرية مودية.	10 أغسطس	عبوَّات ناسفة
7	قتل أربعة جنود، وإصابة ثلاثة آخرين، مِن قوَّات دفاع شبوة.	المصينعة، بمديرية الصعيد.	24 سبتمبر	هجوم مسلَّح
8	محاولة اغتيال قائد قوَّات الأمن الخاصَّة في عدن وأبين، اللواء فضل عبدالله باعش.	جعار، أبين.	2 أكتوبر	عبوَّة ناسفة

المصدر: من اعداد المركز

مِن الواضح أنَّ عملية "سهام الشرق" مثَّلت غطاءً لفرض إرادة سياسية جديدة في محافظتي أبين وشبوة، ويمثِّل هذه الإرادة المجلس الانتقالي الجنوبي، وقيادة محافظة شبوة، وفقًا لأجندة استحواذية تطيح بنفوذ قوَّات الجيش والأمن التابعة للحكومة

الشرعية، والقضاء على حزب "التجمُّع اليمني للإصلاح" ووجهاء القبائل وخطباء المساجد مِن المناوئين للمجلس وتوجُّهاته.[42]

مِن جانب آخر، تبادلت جماعة "أنصار الشريعة" الأسرى مع الحوثيين، وأطلقت عبر وساطة محلِّية سراح محتجزين أجانب[43]، حيث أفرجت -في 11 أغسطس 2023م- عن خمسة مِن موظَّفي الأمم المتَّحدة سبق أن اختطفتهم في محافظة أبين، قبل حوالي عام[44].

5- الجريمة والحوكمة الأمنية المتعثِّرة:

ألقت تداعيات الحرب، والهدنة الهشَّة، بظلالها على الوضع الأمني بمؤثِّراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ حيث برزت على نحو غير مسبوق جرائم القتل والانتحار والحرابة والسرقة وجرائم الآداب. وليس بالوسع قياس فروق تلك الجرائم بين مناطق نفوذ الحكومة الشرعية وبين مناطق نفوذ جماعة الحوثي، نظرًا إلى ندرة المعلومات بشأنها، إلَّا أنَّ مِن الواضح أنَّ ثمَّة حضور مشترك لمختلف هذه الجرائم لدى الجانبين، رغم التعاون المشترك القائم بين أجهزة أمن السلطتين، وفي الحدود المتاحة لهذا التعاون[45].

(42) مِن ذلك اغتيال الشيخ عبدالله الباني، في بيحان بشبوة، عقب فروغه مِن خطبة العيد، في أبريل 2023م.

(43) مجلس الأمن، مرجع سابق: ص20، 21.

(44) الأمم المتحدة ترحب بإطلاق سراح خمسة مِن موظفيها في اليمن، أخبار الأمم المتحدة، في: 2023/8/11م، متوفر على الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2023/08/1122737

(45) تنسيق التعاون الأمني بين السلطات الأمنية لدى الحكومة والحوثيين، ليس على وجه الإطلاق، ولكن في الجرائم الجنائية الشائعة، ومعاملات الأحوال المدنية، وهذا التعاون يواجه بعضًا مِن التحدِّيات، عندما يكون لهذه القضايا بُعدٌ سياسي، وأحيانًا بُعدٌ مصلحيٌّ ضيِّق. (المرجع: مصادر خاصة، ديسمبر 2023م).

ففي جانب الحكومة، بلغت الجرائم المبلَّغ عنها خلال عام 2023م نحو (16,532) جريمة جنائية، ضبط مِنها نحو (10,479) جريمة[46]. وتبرز التحدِّيات التنظيمية والتشغيلية في واجهة المعضلات المعوِّقة لحوكمة الأمن، فلا تزال وزارة الداخلية تعمل مِن مقرِّها الاستثنائي في سيئون بمحافظة حضرموت، منذ مايو 2021م؛ بفعل سيطرة قوَّات المجلس الانتقالي على مرافق هذه الوزارة في عدن، كغيرها مِن المرافق الحكومية الأخرى، وما يترتب على ذلك مِن فجوات اتِّصال وتعاون أمنية، تتيح للجريمة العمل بكلِّ أمان.

وكان ممَّا اتَّخذته وزارة الداخلية، كخطوة على طريق تنظيم وتحديث المعلومات المتعلِّقة بالمواطنين، وتفكيك هيمنة الحوثيِّين عليها، قيامها بإصدار البطاقة الشخصية وفقًا للرقم الوطني، وذلك ابتداءً مِن نهاية نوفمبر 2023م، ما مِن شأنه تسهيل الوصول إلى الجناة، وبما يعزِّز مِن الجهود الأمنية التي تبذل في المنافذ الدولية للبلاد.

مِن جانبهم، حاول الحوثيون إبداء الصرامة تجاه قضايا أمنيَّة بعينها، ما أفضى إلى أحكام بالقصاص، والرجم، والصلب، وقطع الأطراف. فعلى سبيل المثال: حوكم (13) شخصًا، نهاية عام 2023م، بتهمة المثليَّة الجنسية، وصدرت الأحكام بشأنهم مطلع عام 2024م. وكان تقرير نصفي لعام 1447هـ، أصدرته وزارة الداخلية بسُلطة صنعاء التابعة لجماعة الحوثي، قد كشف عن ضبط نحو (3.426) جريمة، بينها خلايا إجرامية، وجرائم سرقة، واتِّجار في المخدرات، والتزوير، والجريمة الإلكترونية[47].

(46) تقرير.. تعز تتصدر المحافظات المحررة في معدل ضبط الجريمة خلال 2023م، موقع وزارة الداخلية (التابعة للحكومة الشرعية)، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3eYqA

(47) خلال النصف الأول العام 1445هـ.. الإدارة العامة للبحث الجنائي وفروعها في المحافظات تحقِّق إنجازات أمنية في ضبط الجريمة والحد مِنها (إحصائيات)، الإعلام الأمني (التابعة لسلطة جماعة الحوثي)، رجب 1445هـ، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.ws/3eYJ2

الخاتمة:

في السياقين العسكري والأمني، لم يكن عام 2023م مقطوع الصلة بسابقه، فقد مثَّل امتدادًا له، إلَّا مِن أحداث جديدة محدودة ارتبطت بمتغيِّرات إقليمية ودولية، اشتبكت مع العالم، وليس مع اليمن فحسب، ومِن ذلك هجمات الحوثيين على خطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن، والتي ارتبطت بتداعيات عملية "طوفان الأقصى" بغزَّة. وبالرُّغم مِن أنَّ هذه الهجمات حصلت في الثلث الأخير مِن عام 2023م، ولا تزال مستمرَّة حتَّى عام 2024م، إلَّا أنَّها احتلَّت صدارة الأحداث جدلًا وتحليلًا.

وبالعودة إلى المجريات الأخرى، فقد ظلَّ العنف المتبادل بين قوَّات الحكومة الشرعية وبين مليشيا جماعة الحوثي في حالة منخفضة وفقًا لهدنة 2 أبريل 2022م، وتخلَّل ذلك خروق متواصلة للهدنة، ونشاط دؤوب في بناء القدرات وتعزيز التدريب بمختلف مجالاتهما، حيث أظهر الحوثيون تفوُّقًا على أقرانهم مِن القوَّات المسلَّحة في جانب الحكومة الشرعية، والتي تواجه تحدِّيات بنائية عديدة تقف وراءها حالة التفكُّك الهيكلي والتنظيمي، المشدود إلى تطلُّعات مزعومة، أبرزها انفصال جنوب البلاد عن شمالها، أو إلى طموحات جيوسياسية أجنبية، عينُها على جغرافيا النفط، واقتصاد الموانئ.

كما تبدَّى الوضع الأمني مرتبطًا، مثل غيره مِن المجالات، بمجريات الصراع، وتداعياتها السياسية، والاقتصادية، وحوكمة الأمن. فقد أُخذ الأمن إلى حيث يجري الصراع، والشواغل الأمنية لديناميَّات العنف، مثل "تنظيم القاعدة"، أو جماعات الجريمة المنظَّمة التي تنشط في مجالي التهريب والاتجار غير المشروع في الأسلحة، والمخدِّرات، والبشر أو تهريب المهاجرين.

الفصل الرابع

الوضع الإنساني وحقوق الإنسان

مقدمة

بعد أكثر مِن تسع سنوات مِن الصراع لا تزال اليمن تصنَّف كواحدة مِن أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، ولا يزال ملايين اليمنيين يعانون مِن الآثار المركَّبة للعنف المسلَّح، والأزمة الاقتصادية المستمرَّة، وتردِّي الخدمات العامَّة، والتضخُّم، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود، بالإضافة إلى التهديدات واسعة النطاق للألغام الأرضية ومخلَّفات الحرب.

وحسب تقديرات الأمم المتَّحدة لا زال حوالي (21.6) مليون شخص، أي نحو ثلثي السكَّان، في عام 2023م، يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية (وهذا يمثِّل انخفاضًا طفيفًا عن 23.4 مليون شخص محتاج في عام 2022م)، مِن بينهم (11.1) مليون طفل؛ كما يفتقر (15.3) مليون شخص إلى إمكانية الوصول إلى المياه وخدمات المياه النظيفة والصرف الصحِّي، مِن بينهم (7.8) مليون طفل؛ ويحتاج (7.5) مليون شخص إلى المأوى والمواد غير الغذائية؛ وهناك أكثر مِن (4) مليون نازح داخلي، يعيشون في المخيَّمات أو منازل مستأجرة خارجها[1].

أمَّا في الجانب الحقوقي، ونتيجة لاستمرار الصراع بأشكال مختلفة، فقد واصلت أطرف الصراع في اليمن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان، شملت، الاحتجاز التعسُّفي، والإخفاء القسري، والتعذيب، والإهمال الطبِّي. وتعرَّض الصحفيون والناشطون في مجال حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني للمضايقة وسوء

(1) النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية اليمن 2023م، مكتب تنسيق الشئون الإنسانية (أوتشا)، ديسمبر 2022م: ص6، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/43d0hon

المعاملة، والاحتجاز لفترات طويلة دون محاكمة، أو صدور أحكام تعسُّفية بحقِّهم.

وطالبت خطَّة الاستجابة الإنسانية الدولية لعام 2023م بحوالي (4.3) مليار دولار للوصول إلى (17.3) مليون شخص في اليمن، هم بحاجة ماسَّة للمساعدة والحماية[2]؛ لكنَّها لم تتلقَّ بنهاية ديسمبر سوى (1.7) مليار دولار، أي ما نسبته 38.3% فقط مِن أصل المبلغ المطلوب[3]، وهو أقلُّ مِن العام السابق، فقد حصلت خطَّة الاستجابة على (2.2) مليار دولار مِن أصل (4.27) مليار دولار كنت مطلوبة عام 2022م[4]. وأجبر انخفاض التمويل الدولي العديد مِن المنظَّمات الإنسانية الدولية والمحلِّية على تقليص أو إغلاق العديد مِن برامج المساعدات

(2) المرجع السابق: ص22.

(3) اليمن: لمحة سريعة عن الاستجابة الإنسانية (ديسمبر/ كانون الأول 2023م)، مكتب تنسيق الشئون الإنسانية (أوتشا)، في: 2024/2/9م: ص1، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/3IvZfuj

(4) المانحون يتعهدون بدفع 1.2 مليار دولار في إطار خطة المساعدات لليمن، في: 2023/2/27م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/8kkzmknn

تأثير الصراع على المدنيين:

يُقدَّر عدد الضحايا المدنيين جرَّاء الصراع في اليمن، خلال الفترة مِن 21 سبتمبر 2014م وحتَّى 30 سبتمبر 2023م، بنحو 25 ألف مدني، قُتل مِنهم (11.083) شخصًا، وأصيب (13,732) شخصًا، فيما وصل عدد الضحايا مِن الأطفال في نفس الفترة إلى (8,195) طفلًا، قُتِل مِنهم (3,205) أطفال، وأصيب (4,990) طفلًا[5].

وفي 2 أبريل 2022م، وقَّعت أطراف الصراع على هدنة عسكرية برعاية الأمم المتَّحدة، انتهت رسميًّا في 2 أكتوبر مِن العام نفسه، إلَّا أنَّها ظلَّت سارية بشكل غير رسمي منذ ذلك الحين؛ وظلَّت الخطوط الأمامية للجبهات ثابتة دون تصعيد كبير. ونتيجة لذلك، انخفضت حوادث العنف المسلَّح بنسبة 54%، كما انخفضت معدَّلات النزوح الداخلي بنسبة 76%، مقارنة بالأشهر الستَّة السابقة لتوقيع الهدنة[6].

مع ذلك، لم يتوقَّف القتال بشكل كامل، واستمرَّت الاشتباكات والأعمال العسكرية المتقطعة خلال عام 2023م في مأرب وشبوة، وحدثت خروقات وعمليَّات قصف وقنص وهجمات بطائرات مسيَّرة في تعز والضالع والجوف والحديدة وصعدة، نتج عنها ضحايا في صفوف المدنيِّين وتدمير ممتلكات وحركة نزوح للسكَّان.

حسب "مشروع رصد الأثر المدني للصراع"، التابع للأمم المتَّحدة، فقد بلغ عدد الضحايا المدنيِّين نتيجة الصراع في اليمن خلال عام 2023م حوالي (1,675) ضحية، (قُتِل مِنهم 502 شخص)، وهو أقلّ بنسبة 33% عمَّا كان عليه في عام 2022م، إذ بلغ (2,496) ضحية. ويُعتبر أقلّ مستوى لعدد الضحايا المدنيين الناتج عن الصراع قام

(5) الإحاطة الشهرية لشهر أكتوبر 2023م، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، في: 2023/11/1م، متوفر على الرابط التالي: https://mokhacenter.org/?p=1197

(6) نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2023م، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية (أوتشا)، مرجع سابق: ص20، 21.

"مشروع رصد الأثر المدني للصراع" بتسجيله منذ عام 2018م[7].

كما بلغ عدد الضحايا مِن النساء (132) ضحية (قُتل مِنهنَّ 51 امرأة)، وعدد الضحايا مِن الأطفال (284) ضحية (قُتِل مِنهم 103 طفل)، وهو أقلُّ بنسبة 30% عن (403) طفل قتلوا أو أصيبوا خلال 2022م. فيما تسبَّبت أعمال القنص في إصابة (47) ضحية، مقارنة بـ(79) ضحية العام الماضي، كان مِنهم (20) طفلًا، وحصلت تعز على النصيب الأكبر مِن أعمال القنص، بنسبة (8)85%. ويوضِّح جدول [8] الضحايا المدنيين في عام 2023م.

الجدول (8): الضحايا المدنيين في 2023م:

بيان	قتلى	جرحى	إجمالي
الضحايا من الأطفال	103	181	284
الضحايا من النساء	51	81	132
الضحايا من الرجال	348	911	1,259
إجمالي الضحايا المدنيين	502	1,173	1,675

(المصدر: مشروع مراقبة الأثر المدني، تقرير 2023م)

وتركَّزت أعمال التدمير للبنى التحتية في 2023م على مرافق الوقود والمنشآت النفطية، وتحديدًا في محافظتي مأرب وشبوة، بعدد (10) حوادث تدمير، حيث تعرَّضت مرافق صافر أكثر مِن مرَّة للقصف بقذائف الهاون، وتعرَّضت ثلاثة أقسام مِن خطوط أنابيب النفط في مديريَّات جردان وحبان وعسيلان بمحافظة شبوة للتفجير[9].

---

(7) انظر: Civilian Impact Monitoring Project: 2023 Annual Report: 1 January - 31 December 2023, January 2024, pp.2, 7. At: https://civilianimpactmonitoring.org/onewebmedia/CIMP%20Annual%20Report%202023.pdf

(8) انظر: Ibid, p. 2, 7.

(9) انظر: Ibid, p.2.

الألغام الأرضية ومخلَّفات الحرب:

تعتبر اليمن واحدة مِن أكثر دول العالم تلوُّثًا بمخلَّفات الحرب التي تشمل الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة وبقايا العبوَّات الناسفة، وتعتبر السبب الرئيس لسقوط ضحايا في أوساط المدنيين في اليمن، وتحديدًا الأطفال، في غير أوقات الحرب؛ فقد تسبَّبت الألغام الأرضية وحدها خلال الفترة مِن يونيو 2014م وحتَّى فبراير 2022م في مقتل (2.526) شخص مدني، بينهم (429) طفلًا، و(217) امرأة، وإصابة (3.286) شخصًا مدنيًّا، بينهم (723) طفلًا، و(220) امرأة، وأصبح 75% مِن الأشخاص الذين تعرَّضوا للإصابة معاقين بشكل دائم، وتقع المسئولية الرئيسة في حوادث الألغام على جماعة الحوثي[10]، الانقلابية والمدعومة إيرانيًّا.

في عام 2023م، رغم الهدنة غير الرسمية، وانخفاض حدَّة الصراع العسكري المباشر، إلَّا أنَّ الألغام الأرضية ومخلَّفات الحرب كانت أحد الأسباب الرئيسة للضحايا في أوساط المدنيين، ويعود ذلك إلى ميل الأشخاص مع انخفاض حدَّة المواجهات العسكرية إلى العودة لمنازلهم ومزارعهم وتوسيع نطاق حركتهم، بالإضافة إلى ما تسبِّبه الأمطار الموسمية والسيول مِن تدمير العلامات التحذيرية، وانجراف الألغام الأرضية ومخلَّفات الحرب إلى مناطق أخرى. لذلك تسبَّبت الألغام الأرضية ومخلَّفات الحرب في إصابة (343) شخصًا، (قُتِل نصفهم، بعدد 142 شخصًا)، ويمثِّلون نسبة 21% مِن إجمالي عدد الضحايا المدنيِّين في عام 2023م، البالغ (1,675) ضحية، مقارنة بـ(584) ضحية في عام 2022م، فيما بلغ عدد الضحايا مِن الأطفال (152) طفل، بنسبة 44% مِن إجمالي عدد ضحايا الألغام ومخلَّفات الحرب المدنيين، قُتِل مِنهم (57) طفل(11).

ويتأثَّر الأطفال بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة بشكل غير متناسب مع البالغين، بسبب ميلهم بدافع الفضول والجهل إلى العبث بالمواد الخطرة؛ لذا تسبَّبت الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، في الفترة مِن يناير 2018م وحتَّى نوفمبر 2022م، بإصابة (1,796) ضحية، بنسبة 12% مِن إجمالي عدد الضحايا المدنيين، كان

---

(10) القاتل الأعمى تقرير عن كارثة الألغام في اليمن، المركز الأمريكي للعدالة، في: 2022/4/4م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/4r5axcpc

(11) انظر: Civilian Impact Monitoring Project, Op. cit, p.2.

عدد الضحايا الأطفال مِنهم (657) ضحية، بنسبة 37% مِن ضحايا الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة إجمالًا، وأسفرت عن وفاة (203) طفل، وتشويه (454) طفل. وقد ارتفع عدد ضحايا الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة مِن الأطفال مِن (68) طفلًا في عام 2018م إلى (199) طفلًا في عام 2022م. أي أنَّ معدَّل الإصابة ارتفع مِن طفل كلَّ (5) أيَّام في 2018م إلى طفل واحد كلَّ يومين في 2022م[12].

وتصدَّرت محافظة الحديدة في 2023م عدد ضحايا الألغام ومخلَّفات الحرب بـ(161) ضحية، تليها محافظة الجوف بـ(44) ضحية، ثمَّ مأرب بـ(41) ضحية[13]، وتعز بـ(24) ضحية، والبيضاء بـ(22) ضحية، وصعدة بـ(14) ضحية[14].

وبسبب العدد المرتفع لضحايا الألغام في أوساط المدنيين طالبت الولايات المتَّحدة الأمريكية وبريطانيا والاتِّحاد الأوربّي جماعة الحوثي بتسليم خرائط "حقول الألغام"، لتسريع عملية نزع الألغام[15].

ولا تقتصر مشكلة الألغام ومخلَّفات الحرب على تعريض حياة المدنيين للخطر، بل يمتدُّ تأثيرها إلى مجالات أخرى مهمَّة؛ فهي تؤثِّر على النشاط الاقتصادي بسبب تلوُّث مسافات شاسعة مِن الأراضي الزراعية بالألغام والذخائر غير المتفجِّرة، كما تؤثِّر على الرعي والتنقُّل والصيد، وغيرها مِن الأنشطة المدرَّة للدخل، وتحدُّ في نفس الوقت مِن إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، كالمرافق الصحِّية والتعليمية وغيرها، وتشكِّل أيضًا عائقًا رئيسًا أمام عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، فضلًا عن الآثار النفسية للأسر التي تفقد معيلها بسبب الألغام، أو التعرُّض للإعاقة الدائمة.

---

(12) مراقبة كل خطوة من خطواتنا: إرث أطفال اليمن القاتل من الذخائر المتفجرة، منظمة حفظ الأطفال، د.ت: ص-4 7، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/3tr7rm5z

(13) انظر: Civilian Impact Monitoring Project, Op. cit, p.7.

(14) انظر: Thematic Report: The legacy threat of ERW in Yemen despite the unofficial truce, 31 December 2023, p.1, at: https://civilianimpactmonitoring.org/onewebmedia/CIMP%20Thematic%2012_ERW%20in%20Yemen%20during%20and%20after%20the%20truce.pdf

(15) الإحاطة الشهرية لشهر أبريل 2023م، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، في: 2023/5/1م، متوفر على الرابط التالي: https://mokhacenter.org/?p=1349

حركة النزوح في 2023م:

تعدُّ اليمن سادس دولة عالميًّا مِن حيث عدد النازحين داخليًّا، وترتبط حركة النزوح صعودًا وهبوطًا باستمرار الصراع العسكري، ورغم أنَّها انخفضت مقارنة بالسنوات السابقة إلَّا أنَّها ظلَّت مستمرَّة في مناطق المواجهات. وترفض العديد مِن الأسر العودة إلى مناطقها الأصلية خوفًا مِن عودة الحرب مجدَّدًا، بالإضافة إلى ما تمثِّله الألغام ومخلَّفات الحرب مِن تهديد مستمرٍّ للأمن والسلامة. وبدون تسوية سياسية شاملة، وتطهير مناطقهم مِن الألغام ومخلَّفات الحرب، مِن المرجَّح أن تظلَّ مشكلة النزوح الناتجة عن الصراع دون حلٍّ.

ويعتبر النازحون هم الفئة الأكثر تضرُّرًا في الصراعات والأشدُّ ضعفًا، وتتركَّز بعض أعلى معدَّلات الضعف في مخيَّمات النازحين، حيث يُعانون مِن احتياجات مرتفعة تتعلَّق بالمأوى والغذاء والصحَّة والتعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة وغيرها مِن الاحتياجات.

وتُقدِّر "الوحدة التنفيذية لإدارة مخيَّمات النازحين" عدد النازحين في اليمن، منذ بداية الصراع، بنحو (6.5) مليون نازح، عاد مِنهم (2.5) مليون إلى مناطقهم الأصلية، ويتوزَّع البقية بين (3) مليون نازح تقريبًا في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًّا، و(1.300.000) نازح تقريبًا في مناطق سيطرة جماعة الحوثي[16]*[17].

ويتوزَّع النازحون في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، المعترف بها دوليًّا، حتَّى 2023م، بين (483,330) نازح -(93,816) أسرة- يعيشون في (646) مخيَّمًا، و(2,604,006) نازح -(391,756) أسرة- يعيشون في منازل مستأجرة أو مع عائلات مضيفة. وتأتي في الصدارة محافظة مأرب بـ(2,274,453) نازح، بنسبة 74% تقريبًا مِن إجمالي النازحين في مناطق الحكومة الشرعية، تليها محافظة تعز بـ(280,899) نازح، ثمَّ محافظة عدن بـ(145,857) نازح[18]. انظر جدول رقم (9).

---

(16) * لا توجد معلومات تفصيلية عن النازحين في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، حتَّى لدى المنظَّمات المختصَّة بهذا الجانب.

(17) حصاد 2023.. النازحون اليمنيون "معاناة متزايدة وأوجاع لا تتوقف"، موقع يمن مونيتور، في: 2023/12/28م، متوفر على الرابط التالي: https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/102669

(18) الاحتياجات الإنسانية للنازحين في اليمن 2023، الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين: ص3، 6، 7، على الرابط التالي: https://www.exuye.org/cmlib/uploads/2023/04/exuye-org-2023-04-12_20-56-44_919942.pdf

الجدول (9): عدد النازحين في المناطق المحرَّرة حسب المحافظة خلال 2023م:

المحافظة	عدد النازحين	عدد الأسر
مأرب	2,274,453	339,392
تعز	280,899	50,044
عدن	145,857	24,311
الحديدة	91,668	18,628
حضرموت	66,055	11,912
لحج	58,922	10,385
الضالع	53,895	8,535
أبين	39,978	8,474
شبوة	25,932	4,041
حجة	19,740	4,242
المهرة	17,444	3,152
الجوف	11,430	2,200
سقطرى	1,063	256
الإجمالي	3.087.336	485.572

(المصدر: الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، تقرير الاحتياجات الإنسانية للنازحين في اليمن 2023م)

وخلال عام 2023م، نزح في مناطق الحكومة الشرعية حوالي (39,417) نازحًا جديدًا لأوَّل مرة (أي 7,211 أسرة)، فيما بلغ عدد النازحين (لثاني مرَّة وأكثر)، الذين غادروا محافظات نزوحهم الأولى إلى محافظات أخرى، بـ(903) نازح (أي 202 أسرة). وعاد إلى موطنه الأصلي في نفس الفترة (3,994) نازحًا (أي 829 أسرة)[19].

(19) التقرير السنوي 2023، الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، في: 2024/2/1م، متوفر على الرابط التالي: https://www.exuye.org/cmlib/uploads/2024/02/exuye-org-2024-02-01_20-17-34_071085.pdf

في حين قدَّرت المنظَّمة الدولية للهجرة (IOM) عدد النازحين الجدد، في الفترة مِن 1 يناير حتَّى 31 ديسمبر 2023م، في مناطق الحكومة الشرعية بـ(59.664) نازحًا (9.958 أسرة)[20]، وهو مشابه تقريبًا لعدد النازحين في 2022م، والبالغ (60,810) نازحين، وأقلُّ بأكثر مِن 57% لعدد النازحين في عام 2021م، والبالغ (157,554) نازحًا. ويُعزى ذلك أساسًا إلى تراجع حدَّة الصراع منذ الهدنة في أبريل 2022م. وعاد إلى مناطقهم الأصلية في 2023م ما يُقارب (23.730) شخص (3.955 أسرة)[21]. ويوضِّح الجدول رقم (10) توزيع الأسر النازحة في 2023م حسب المحافظة.

الجدول (10): عدد الأسر النازحة في 2023م حسب المحافظة:

المحافظة	عدد الأسر النازحة
المهرة	3.758
مأرب	2.395
تعز	1.064
الحديدة	940
حضرموت	643
شبوة	436
لحج	389
أبين	219
الضالع	114
الإجمالي	9.958

(المصدر: التقارير الربعية للمنظمة الدولية للهجرة، تجميع الباحث)

(20) انظر: International Organization for Migration (IOM), RAPID DISPLACEMENT TRACKING: Fourth Quarter Report (October - December 2023), p.2, at: https://tinyurl.com/375kn7he

(21) انظر: International Organization for Migration (IOM), Quarter Reports in 2023, at: https://dtm.iom.int/yemen

ج- الأمن الغذائي ومعيشة السكان:

أدَّى استمرار الصراع على مدار السنوات السابقة إلى تدمير الاقتصاد اليمني الذي يعمل حاليًّا بنصف طاقته، وتراجعت قدرته على خلق وظائف وفرص عمل جديدة، كما انخفضت قيمة الريال اليمني منذ بدء الحرب أكثر مِن 600% في مناطق الحكومة الشرعية، وأكثر مِن 160% في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، بالإضافة إلى انقسام المؤسَّسات الاقتصادية الرسمية، وتبنِّي سياسات نقدية متضاربة، وانقطاع وعدم انتظام دفع رواتب الموظَّفين الحكوميين لسنوات، كلُّ ذلك انعكس سلبًا على المستوى المعيشي لغالبية السكَّان، وأصبحت الكثير مِن الأسر غير قادرة على توفير احتياجاتها الأساسية بصورة دائمة.

ويُقدر تقرير حديث للبنك الدولي، صدر في منتصف ديسمبر 2023م، أنَّ اليمن أصبحت نتيجة الصراع المستمر واحدة مِن أكثر الدول في العالم التي تعاني مِن انعدام الأمن الغذائي، فقد زاد عدد اليمنيين الذين يعانون الجوع منذ بداية الصراع حتَّى الآن بمقدار (6.4) مليون شخص؛ حيث زاد مِن (10.6) مليون نسمة في عام 2014م إلى (17) مليون نسمة في عام 2023م[22].

ووفقًا لنتائج المسح العنقودي متعدِّد المؤشِّرات (MICS)، الذي أُجري في (22) محافظة يمنية، في الفترة بين يوليو 2022م، ومايو 2023م؛ عانى خلال الاثنا عشر شهرًا الماضية ما يُقارب 75% مِن الأسر اليمنية حالة مِن حالات انعدام الأمن الغذائي، ويعاني 49% مِن الأطفال دون الخامسة مِن التقزُّم أو سوء التغذية المزمن، فيما يعاني 17% مِن الأطفال مِن الهزال أو سوء التغذية الحاد[23].

(22) حصاد 2023م.. النازحون اليمنيون معاناة متزايدة وأوجاع لا تتوقَّف، موقع يمن مونيتور، في: 2023/12/28م، متوفر على الرابط التالي: https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/102669

(23) اليمن تعلن بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لتقييم الظروف المعيشية للنساء والأطفال، اليونيسف، في: 2023/11/24م: ص2، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/ycbksz3

وقدَّرت منظَّمة الأمم المتَّحدة للطفولة (يونيسف)، في عام 2023م، أنَّ حوالي ستَّة ملايين طفل في اليمن على بعد خطوة واحدة فقط مِن المجاعة، وبحسب تقرير للمنظمة -أواخر مارس 2023م- فإنَّ نحو (2.2) مليون طفل في اليمن يعانون مِن سوء التغذية الحاد[24]، و(1.3) مليون امرأة حامل ومرضعة يُعانين مِن سوء التغذية الحاد[25].

الأمن الغذائي في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية:

واجهت مناطق الحكومة الشرعية، خلال عام 2023م، أزمة اقتصادية ومالية خانقة، ناتجة عن الانخفاض الحاد في الإيرادات العامَّة، وضعف وتشتُّت الاقتصاد الكلِّي، وهو ما انعكس بشدَّة على تدهور الخدمات العامَّة وتردِّي الأوضاع المعيشية للسكَّان في تلك المناطق.

فقد اتَّسم عام 2023م بانخفاض مستويات الصراع العسكري لصالح التحوُّل إلى الحرب الاقتصادية، وتمثَّل ذلك في قيام مليشيا جماعة الحوثي باستهداف موانئ تصدير النفط في شبوة وحضرموت أواخر 2022م، لمنع جزء كبير مِن صادرات النفط الحكومية، وتحويل مسار التجارة الدولية قسرًا مِن ميناء عدن إلى ميناء الحديدة، عبر الضغط على التجُّار بالترغيب والترهيب لتحويل استيراد البضائع عبر ميناء الحديدة بدلًا عن ميناء عدن، وحظر استيراد الغاز المنزلي القادم مِن محافظة مأرب إلى مناطق صنعاء، واستبداله بالغاز المستورد مِن الخارج عبر ميناء الحديدة.

الأمر الذي حرم الحكومة الشرعية مِن جزء كبير مِن الإيرادات العامَّة والعملات الأجنبية. وقد قدَّر فريق خبراء الأمم المتَّحدة -في 15 نوفمبر- خسائر الحكومة الشرعية جرَّاء توقُّف صادراتها النفطية بـ(2) مليار دولار، ونحو (64) مليار ريال يمني سنويًّا جرَّاء حظر استيراد الغاز المنزلي مِن مناطق الحكومة الشرعية. وقدَّر تقرير شبكة نظام

(24) اليونيسيف: ستة ملايين طفل في اليمن على بعد خطوة واحدة من المجاعة، فرانس24، في: 2023/5/25م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/yck3w4p5

(25) انظر: WFP Yemen External Dashboard, October 2023, p.1, at: https://tinyurl.com/yy3duzhp

الإنذار المبكِّر بالمجاعة -في 29 سبتمبر- أنَّ الحكومة الشرعية خسرت (50) مليار ريال شهريًّا عائدات الجمارك والضرائب بسبب تحويل الصادرات مِن ميناء عدن إلى ميناء الحديدة[26].

وأثَّر الانخفاض في الموارد العامَّة للدولة على قدرة الحكومة الشرعية على الانتظام في دفع مرتَّبات ومعاشات موظَّفي الخدمة المدنية، الذين يشكِّلون 33% مِن إجمالي الموظَّفين في مناطق الحكومة[27]، وعلى تردِّي جودة الخدمات الأساسية، كالكهرباء والمياه والتعليم والصحَّة وغيرها، ما سبَّب عودة المظاهرات وأعمال العنف في تلك المناطق احتجاجًا على تردِّي الأوضاع[28].

كما أدَّى إلى انخفاض متوالي في قيمة العملة المحلِّية مقابل العملات الأجنبية، فقد فقدت العملة المحلِّية -خلال عام 2023م- أكثر مِن 34% مِن قيمتها مقابل الدولار، والذي انعكس بدوره على ارتفاع أسعار السلع، وعدم قدرة أغلبية السكَّان على تحمُّل تكلفة الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، في ظلِّ نقص المداخيل وفرص العمل، وبالتالي زيادة معدَّلات انعدام الأمن الغذائي. كما ارتفعت أسعار الوقود (البنزين والديزل) في مناطق الحكومة الشرعية بنسبة 15% و18%، على التوالي، ليصل سعر جالون البنزين، سعة 20 لتر، في نوفمبر 2023م إلى (25,520) ريالًا يمنيًّا، وسعر جالون الديزل، سعة 20 لتر، إلى (29,260) ريالًا يمنيًّا[29]، وهو ما انعكس بدوره على ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بسبب ارتفاع أجور النقل، وارتفاع تكاليف إنتاج المواد الزراعية المحلِّية المعتمدة على الري.

---

(26) حصاد الاقتصاد اليمني خلال 2023م، مجاهد حمود، في: 2024/1/8م، متوفر على الرابط التالي: https://almushahid.net/119761/

(27) انظر: With assistance paused, some SBA areas to deteriorate to Emergency (IPC Phase 4), December 2023, at: https://tinyurl.com/bdhf6uav

(28) لا يزال الملايين يكافحون مِن أجل البقاء في اليمن مع ارتفاع تكلفة الغذاء بنسبة 300%، بحسب ما حذَّرت الجهات الفاعلة الإنسانية، انظر الرابط التالي: https://tinyurl.com/yc48747u

(29) انظر: With assistance paused, some SBA areas to deteriorate to Emergency (IPC Phase 4), Op. cit.,

واعتبارًا مِن أغسطس 2023م، أصبح أكثر مِن 50% مِن الأسر، في مناطق الحكومة الشرعية، لا تستطيع تلبية متطلَّباتها الغذائية الأساسية، حيث ارتفعت قيمة الحدِّ الأدنى لسلَّة الغذاء (MFB) -الطعام الذي تحتاجه الأسرة للبقاء على قيد الحياة لمدَّة شهر- إلى (126,146) ريالًا يمنيًّا في ديسمبر، في مناطق الحكومة، مقارنة بـ(49,451) ريالًا يمنيًّا في مناطق سيطرة جماعة الحوثي في نفس الشهر[30].

ووفق التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) عانى، خلال الفترة مِن أكتوبر 2023م إلى فبراير 2024م، في مناطق الحكومة الشرعية، حوالي (4.56) مليون شخص، أو 45% مِن السكَّان مِن انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة وأعلى)، مِنهم (3.5) مليون شخص تقريبًا في مرحلة الأزمة (المرحلة 3 مِن التصنيف المتكامل للأمن الغذائي)، وأكثر مِن (1.3) مليون شخص في مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة مِن التصنيف)[31].

الأمن الغذائي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي:

حقَّقت جماعة الحوثي بعض المكاسب فيما يتعلَّق بالوضع الاقتصادي خلال عام 2023م، فقد تحسَّن توفُّر السلع والوقود بعد فتح ميناء الحديدة أمام الواردات، ومزيد مِن القدرة في ضبط الأسعار، وتحصيل الإيرادات العامَّة، لكن ذلك لم ينعكس بشكل كبير على تحسين مستوى معيشة السكَّان في تلك المناطق، فقد ظلَّت الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وانخفاض القدرة الشرائية لمعظم الأسر قائمة، بما في ذلك استمرار انخفاض سعر العملة المحلِّية مقابل العملات الأجنبية، التي فقدت أكثر مِن 160% مِن قيمتها مقارنة ببداية الحرب، ويعني ذلك أنَّ الناس خسروا أكثر مِن نصف مداخيلهم بسبب تراجع قيمة العملة المحلِّية، في ظلِّ استمرار انقطاع الرواتب والمعاشات التقاعدية عمَّا يقارب مليون موظَّف حكومي في تلك المناطق، منذ

(30) لا يزال الملايين يكافحون مِن أجل البقاء في اليمن مع ارتفاع تكلفة الغذاء بنسبة 300%، مرجع سابق.

(31) اليمن: تحديث تحليل التصنيف المتكامل للأمن الغذائي الحاد -أكتوبر 2023م- فبراير 2024م، في: 2024/2/5م: ص1، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/muspahex

شهر سبتمبر 2016م[32]، والتي تعتبر مصدر الدخل الرئيس لمعظمهم؛ ونتيجة لذلك لا تستطيع العديد مِن الأسر تحمُّل تكاليف احتياجاتها الأساسية[33]؛ وتعتمد الأسر الفقيرة والفئات الضعيفة لتوفير جزء كبير مِن احتياجاتها الغذائية على المساعدات.

وتشير توقُّعات المنظَّمات الدولية إلى أنَّ قيام منظَّمة الأغذية العالمية، في شهر أغسطس 2023م، بتخفيض مساعداتها الغذائية والنقدية، ثمَّ إيقاف جميع المساعدات الإنسانية مؤقَّتًا والمصنَّفة ضمن برنامج المساعدة الغذائية العامَّة (GFA)، في ديسمبر مِن نفس العام، سيؤثِّر على حوالي (9.5) مليون مستفيد في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، وسيكون تأثيره أشدُّ وطأة على الفئات الأشدِّ ضعفًا في تلك المناطق. ونتيجة لذلك، يتوقَّع التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) أن تتدهور بعض المناطق هناك إلى حالة الطوارئ (المرحلة 4 مِن التصنيف)، خلال عام 2024م[34].

التعليم والصحَّة:

أثَّرت سنوات الحرب بشدَّة على البنية التحتية التعليمية والصحِّية في البلد، فقد تعرَّضت منذ بداية الحرب ما يُقارب (2,783) مدرسة للتدمير الكلِّي أو الجزئي أو تمَّ استخدامها لأغراض غير تعليمية[35]. وتُقدِّر اليونيسف أنَّ هناك اليوم أكثر مِن (2.7) مليون طفل في سنِّ الدراسة خارج المدارس[36]. حيث يوجد طفل مِن كلِّ أربعة أطفال في مرحلة التعليم الأساسي خارج المدارس (بنسبة 25%)، وأكثر مِن نصف

(32) اليمن.. مليون موظف بدون رواتب منذ 20 شهرًا، العربي الجديد، في: 2018/5/25م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/48d3pafh

(33) النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية اليمن 2023م، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية (أوتشا)، ديسمبر 2022م، مرجع سابق: ص16.

(34) انظر: With assistance paused, some SBA areas to deteriorate to Emergency (IPC Phase 4), Op. cit.,

(35) النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية اليمن 2023م، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية (أوتشا)، ديسمبر 2022م، مرجع سابق: ص24.

(36) انظر: UNICEF, Humanitarian Action for Children 2024 – Yemen, 11 Dec 2023, p.2, at: https://tinyurl.com/389ph98b

الأطفال (بنسبة 53%) في مرحلة التعليم الثانوي خارج المدارس، فيما تبلغ معدَّلات إكمال الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي 53% فقط، و37% في مرحلة التعليم الثانوي[37]. في حين لم يستلم (710) ألف معلِّم رواتبهم منذ سنوات، بعضهم انقطع عن التدريس للبحث عن عمل، وبعضهم يتلقَّى إعانات محدودة مِن الطلبة أو مِن المنظَّمات الدولية.

ولا يختلف الحال في الجانب الصحِّي، فأقلُّ مِن نصف المرافق الصحِّية تعمل حاليًّا، وأدَّت سنوات الحرب إلى تدمير حوالي 11% مِن المرافق الصحِّية في البلاد بشكل كلِّي أو جزئي، والعديد مِن المرافق الصحِّية تفتقر إلى التجهيزات الأساسية[38]. ونتيجة للانهيار الحاصل في النظام الصحِّي في البلاد، وانخفاض فرص الحصول على الرعاية الصحِّية، فإنَّ غالبية السكَّان لا يحصلون على الرعاية الصحِّية الكافية. ويُقدِّر "صندوق الأمم المتَّحدة للسكَّان" أنَّ امرأة حاملة تتوفَّى كلَّ ساعتين في اليمن، وحوالي (5.5) مليون امرأة وفتاة في سنِّ الإنجاب لديهنَّ وصول محدود أو معدوم إلى خدمات الصحَّة الإنجابية[39].

كما عادت العديد مِن الأمراض الوبائية والمعدية التي يمكن الوقاية مِنها بالتطعيم إلى التفشِّي، خصوصًا في أوساط الأطفال، فقد تمَّ الإبلاغ في الفترة مِن يناير إلى نوفمبر 2023م في مناطق الحكومة الشرعية عن إصابة أكثر مِن (50,795) شخصًا بالحصبة، توفِّي بسببها (568) شخصًا، مقارنة بـ(27.300) حالة في عام 2022م، و(9.900) حالة في عام 2021م[40].

---

(37) اليمن تعلن بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لتقييم الظروف المعيشية للنساء والأطفال، في: 2023/11/24م، على الرابط التالي: https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-launches-mics-data-assess-living-conditions-women-and-children-enar

(38) النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية اليمن 2023م، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية (أوتشا)، ديسمبر 2022م، مرجع سابق: ص24.

(39) الإحاطة الشهرية لشهر أبريل2023، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، في: 2023/5/1م، مرجع سابق.

(40) آخر المستجدات الإنسانية، مكتب تنسيق الشئون الإنسانية (أوتشا)، العدد 10، نوفمبر 2023م، نشر في 17 ديسمبر 2023م: ص1، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/bdey9bce

كما تمَّ تأكيد إصابة (227) حالة بمرض شلل الأطفال المتحوِّر مِن النمط (2)، في مختلف المحافظات الشمالية والجنوبية، منذ بداية العام حتَّى نهاية يونيو 2023م، والذي تمَّ الإعلان عنه لأوَّل مرَّة في نوفمبر 2021م[41]، بعد أن كانت اليمن أعلنت خلوَّها مِنه تمامًا في عام 2005م.

وارتفعت حالات الاشتباه بالإصابة بمرض الخناق (الدفتيريا) في اليمن، حتَّى 14 كتوبر 2023م، إلى (1,671) حالة، ووفاة (109) حالة مرتبطة بها، مقارنة بـ(1.283) حالة تمَّ الإبلاغ عنها في عام 2022م بأكمله، وتمثَّل ارتفاعًا بنسبة 57% عمَّا كانت عليه في عام 2021م[42].

كما تمَّ الإعلان، خلال الفترة بين 1 يناير إلى 15 سبتمبر 2023م، عن تسجيل (5,674) حالة إصابة بالإسهال المائي الحاد (الكوليرا)، في مناطق الحكومة الشرعية، مِنها (7) حالات وفاة، وبلغ معدَّل الإصابة بالمرض (19) حالة بين كلِّ ألف شخص[43].

وفي مناطق سيطرة جماعة الحوثي تمَّ الإعلان عن عودة تفشِّي أكثر مِن (26) مرضًا ووباءً، مِن بينها شلل الأطفال وأمراض وبائية أخرى[44].

ويعود سبب عودة تفشِّي هذه الأمراض إلى ارتفاع مستويات سوء التغذية الحاد وعدم قدرة الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحِّي في كثير مِن المناطق مِن جانب؛ ومِن جانب آخر إلى انخفاض حملات التحصين وتعرُّضها للتشويه والتشكيك في جدوى اللقاحات وأهمِّيتها في الوقاية مِن الأمراض، خصوصًا في مناطق سيطرة جماعة الحوثي.

---

(41) الوضع الانساني: التقرير نصف السنوي 2023م، اليونيسف: ص2، على الرابط التالي: https://tinyurl.com/4dcndmus

(42) انظر: World health organization, Epidemiological situation in Yemen: diphtheria, 16 November 2023, at: https://www.emro.who.int/yemen/news/epidemiological-situation-in-yemen-diphtheria.html

(43) انظر: تسجيل نحو 5 آلاف حالة إصابة بالكوليرا في اليمن خلال العام الجاري، موقع قناة بلقيس، في: 2023/10/6م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/4jcw8wun

(44) الإحاطة الشهرية لشهر فبراير 2023م، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، في: 2023/3/1م، متوفر على الرابط التالي: https://mokhacenter.org/?p=1397

وتشير تقديرات التغطية التحصينية الوطنية لمنظَّمة الصحَّة العالمية واليونيسف، لعام 2022م، أنَّ حوالي ثلث الأطفال الذين تقلُّ أعمارهم عن سنة واحدة في اليمن لم يجر تحصينهم ضدَّ الحصبة والحصبة الألمانية؛ كما لم يتلقَّوا الحدَّ الأدنى مِن التطعيمات الروتينية الأخرى المطلوبة للحماية الكاملة ضدَّ الأمراض[45].

الاحتجاز التعسُّفي والإخفاء القسري والتعذيب:

كشفت سنوات الحرب عن حدوث انتهاكات جسيمة واسعة للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تضمَّنت الاحتجاز التعسُّفي دون مبرِّر قانوني، والإخفاء القسري، وعدم الإفصاح عن أماكن الاحتجاز أو الإقرار بوجود المحتجز أو الإفصاح عن سبب الاحتجاز، والتعذيب، والإهمال الطبِّي. وفي الفترة مِن 2015م وحتَّى أغسطس 2022م، سجَّلت منظَّمة سام للحقوق والحرِّيات حدوث (1,605) حالة احتجاز تعسُّفي، و(770) حالة إخفاء قسري، و(344) حالة تعذيب، مِنها (66) واقعة وفاة في مكان الاحتجاز. وتقع المسئولية عن هذه الانتهاكات على أطراف الصرع ممثَّلة بجماعة الحوثي (بعدد 904 حالة احتجاز تعسُّفي، و353 حالة إخفاء قسري، و138 ممارسات تعذيب، مِنها 27 حالة وفاة في مكان الاحتجاز)، وفي المرتبة الثانية المجلس الانتقالي الجنوبي، الانفصالي المدعوم إماراتيًّا، والقوَّات الإماراتية (بعدد 419 حالة احتجاز تعسُّفي، و327 حالة إخفاء قسري، و141 حالة تعذيب، مِنها 25 حالة وفاة في مكان الاحتجاز)، وتتحمَّل الحكومة الشرعية المسئولية عن (282) حالة احتجاز تعسُّفي، و(90) حالة إخفاء قسري، و(65) حالة تعذيب، مِنها (14) حالة وفاة في مكان الاحتجاز[46].

---

(45) آخر المستجدات الإنسانية، مكتب تنسيق الشئون الإنسانية (أوتشا)، العدد 10 نوفمبر 2023م، في 2023/12/17م، متوفر على الرابط التالي: https://reliefweb.int/attachments/87de0083-4d31-4241-844f-2339ae2f21fe/HumanitarianUpdate_202311_Ar_Final.pdf

(46) الغيبة الطويلة: تقرير حقوقي يوثق وقائع الإخفاء القسري في اليمن للفترة من 2015م- 2021م، منظمة سام للحقوق والحريات، أغسطس 2021م، متوفر على الرابط التالي: https://samrl.org/pdf/longabsenceAR.pdf

ووثَّق التقرير السنوي الأخير، الصادر عن رابطة أمَّهات المختطفين، في عام 2023م، تعرُّض (442) مدني للاختطاف والاعتقال خلال عام 2022م، تتحمَّل جماعة الحوثي المسئولية عن (324) حالة، وقوَّات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المسئولية عن (102) حالة، وتتحمَّل الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الشرعية المسئولية عن (8) حالات، والقوَّات المشتركة في الساحل الغربي عن (8) حالات؛ فيما بلغت حالات الاختفاء القسري (56) حالة، تتحمَّل جماعة الحوثي المسئولية عن (41) حالة، وقوَّات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي المسئولية عن (8) حالات، والأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الشرعية المسئولية عن (3) حالات، والقوَّات المشتركة في الساحل الغربي عن (4) حالات. وبلغت حالات التعذيب وسوء المعاملة لمختطفين ومعتقلين لدى أطراف الصراع (33) حالة، تتحمَّل جماعة الحوثي المسئولية عن (25) حالة، وقوَّات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي عن (6) حالات تعذيب، والأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الشرعية عن حالتين تعذيب، ووفاة مختطف واحد بسبب الإهمال الطبِّي[47].

(47) أمهات على أبواب العدالة: التقرير السنوي السابع 2023م، موقع رابطة أمَّهات المختطفين، في: 2023/7/22م: ص5، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/3akayy2c

حرِّية الصحافة والإعلام:

تعتبر حرِّية الصحافة والإعلام الضحية الأبرز للحرب في اليمن. وقد صنِّفت اليمن على ضوئها ضمن الدول الأسوأ في العالم في انتهاك الحرِّيات الإعلامية. وحسب نقابة الصحفيين اليمنيين فقد تمَّ إغلاق (163) وسيلة إعلامية، تضمَّنت 4 قنوات فضائية، و7 إذاعات، و119 صحيفة ومجلَّة، و33 موقعًا إلكترونيًّا، وحجب أكثر مِن (200) موقع إخباري، محلِّي وخارجي، منذ بداية الحرب[48]. وبلغ إجمالي الانتهاكات بحقِّ الصحفيين، التي جرى رصدها منذ عام 2014م أكثر مِن (1,657) حالة انتهاك، مِن بينها قتل (51) صحافيًّا، وتعرُّض المئات مِنهم للاعتقال والاعتداء والتهديد والمراقبة والملاحقات الأمنية، والإخفاء القسري، والتعذيب، والمحاكمات، وغيرها، بالإضافة إلى إغلاق ونهب مقرَّات صحف وقنوات فضائية[49].

في عام 2023م وثَّقت منظَّمة "صحفيَّات بلا قيود" (71) حالة انتهاك بحقِّ صحافيين ومؤسَّسات إعلامية، توزَّعت بين (17) حالة محاكمات واستدعاءات، و(13) حالة اختطاف واعتقال واحتجاز، و(12) حالة قطع وفصل لشبكات الإنترنت، و(9) حالات تهديد وتحريض، و(7) حالات تعذيب، و(5) حالات اقتحام ونهب وعبث بالمؤسَّسات الإعلامية، و(4) حالات منع مِن الزيارة والتواصل وحرمان مِن الرعاية الصحِّية للمختطفين، وحالتان اعتداء جسدي، وحالتان إيقاف رواتب، وحالة إضراب عن الطعام. تتحمَّل جماعة الحوثي المسئولية عن (35) حالة انتهاك بنسبة 49.3%، والقوَّات والتشكيلات العسكرية والأمنية الموالية للحكومة الشرعية عن (20) حالة انتهاك، بنسبة 28.2%، وقوَّات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي عن (12) حالة انتهاك، بنسبة 17%، و(3) حالات نفَّذها مجهولون، بنسبة 4%. ولا يزال (5) صحفيون معتقلون لدى أطراف الصراع، مِنهم (2) صحفيَّين لدى جماعة الحوثي، و(2) صحفيَّين لدى قوَّات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، وصحفي واحد محتجز لدى "تنظيم القاعدة" بحضرموت منذ عام 2015م[50].

---

(48) نقابة الصحفيين اليمنيين تطلق تقريرها السنوي وترصد 82 حالة انتهاك خلال 2023م، في: 2024/1/7م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/ye25c6n9

(49) تقرير الحريات الصحفية في اليمن 2023م، صحفيات بلا قيود، في: 2024/1/15م: ص4، متوفر على الرابط التالي: https://wjwc.org/images/2024/yemen1.pdf

(50) المرجع السابق: ص-1 7.

رؤية مستقبليَّة:

يرتبط الوضع الإنساني والحقوقي في البلد بالوضع العسكري والسياسي، فعندما انخفضت حدَّة الصراع العسكري بسبب الهدنة انعكس ذلك إيجابًا على الوضع الإنساني، فانخفضت أعداد الضحايا المدنيين الناتجة عن الصراع، وانخفضت أعداد النازحين، وازداد عدد النازحين العائدين إلى مناطقهم الأصلية؛ وما يمنع بقيَّة النازحين مِن العودة إلى قراهم ومناطقهم هو بشكل رئيس المخاوف مِن عودة تجدُّد الحرب، في ظلِّ مرحلة لا يزال يكتنفها الضبابية والغموض وتتراوح بين اللَّاحرب واللَّاسلم.

ومِن المتوقَّع أن يؤدِّي التوصُّل إلى تسوية سياسية تُنهي الصراع بشكل دائم إلى حلِّ كثير مِن الإشكالات المتعلِّقة بالوضع الإنساني والحقوقي في البلد. وفي حال فشلت جهود التسوية وعادت البلد إلى الحرب مِن جديد، فمِن المتوقَّع أن تكون الأوضاع الإنسانية هذه المرَّة أسوأ بكثير مِن السابق، بسبب تراجع التمويل الدولي للأعمال الإنسانية في اليمن مقارنة بالسنوات السابقة، ومِن جانب آخر بسبب تراجع اهتمام الدولتين الأهم ماليًّا (السعودية والإمارات) بالملفِّ الإنساني في اليمن، وتراجع شعورهما بالمسئولية الإنسانية عن الحرب.

لا زالت الألغام الأرضية ومخلَّفات الحرب تحصد أرواحا متزايدة مِن المدنيين سنويًّا، أو تتسبَّب في تشويههم وإعاقتهم، وتعتبر هي السبب الرئيس للضحايا المدنيين في مرحلة الهدنة والسلم. وهي إشكالية مركَّبة تتعلَّق في جانب بالألغام الأرضية والعبوَّات الناسفة المموَّهة، والتخلُّص السريع مِنها يتطلَّب الكشف عن خرائط حقول الألغام والعبوَّات الناسفة، والعائق الرئيس أمام ذلك أنَّ مَن لديه خرائط حقول الألغام يتردَّد في الكشف عنها تحسُّبًا للعودة إلى الحرب مجدَّدًا. أمَّا الجانب الثاني فيتعلَّق بمخلَّفات الحرب والقذائف غير المنفجرة، المنتشرة في مناطق المواجهات السابقة، ويحتاج الأمر إلى توسيع وتسريع وتيرة الكشف عنها والتخلُّص مِنها. وبدون تسليم خرائط الألغام وضعف أنشطة إزالة مخلَّفات الحرب سيستمر خطرهما في قتل وتشويه المدنيين، وإعاقة التنقُّل، ومنع عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، وإعاقة الأنشطة الاقتصادية، والوصول إلى الخدمات الأساسية كالصحَّة والتعليم في تلك المناطق.

مِن المتوقع أن يستمرَّ تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في مناطق الحكومة الشرعية إذا لم تتوقَّف الحرب الاقتصادية التي يشنُّها الحوثيون عليها، والتي يدفع ثمنها البسطاء. واستمرارها في عام 2024م، (وهو الاحتمال الأرجح)، يعني مزيدًا مِن تدهور وضع الأمن الغذائي في مناطق الحكومة، وتردِّي الخدمات العامَّة، واستمرار العملة المحلِّية في الانخفاض مقابل العملات الأجنبية، ما سيؤدِّي إلى مزيد مِن الزيادات في أسعار الغذاء والوقود، وانعدام الأمن الغذائي لشرائح واسعة مِن السكَّان، المتضرِّرين مِن ذلك بشكل مباشر، وهم الموظَّفون والبسطاء وضعاف الناس، وللتخفيف مِن المعاناة الإنسانية، هناك حاجة مُلحَّة للتوافق حول استئناف صادرات النفط والانتظام في صرف المرتَّبات لجميع الموظفين الحكوميين.

عودة بعض الأمراض الوبائية والمعدية إلى الانتشار مرَّة أخرى في اليمن، بعد أن استطاعت التخلُّص مِنها أو تحجيمها خلال السنوات السابقة، يرتبط بشكل مباشر بالانهيار الحاصل في النظام الصحِّي، وانتشار سوء التغذية الحاد في أوساط الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات، وتراجع حملات التحصين ضدَّ هذه الأمراض للأطفال دون الخامسة. ومِن المتوقَّع استمرار تفشِّي هذه الأمراض -ربَّما بوتيرة أشد- خلال 2024م، إذا لم يتم التركيز عليها ومعالجة أسبابها.

الأوضاع الحقوقية ترتبط بشكل مباشر ووحيد بالصراع السياسي بين الأطراف المختلفة، والتوصُّل إلى تسوية سياسية سيقلِّل بشكل كبير مِن الانتهاكات المتعلِّقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وإذا لم يتم التوصُّل إلى تسوية دائمة تنهي الصراع فإنَّ هذه الانتهاكات ستستمرُّ. وقد يكون مِن المفيد في هذا الجانب التركيز على أنَّ هذا النوع مِن الانتهاكات جرائم شخصيَّة لا تسقط بالتقادم (لا تنسب فقط إلى الجهات التي كانت خلفها، وإنَّما أيضًا إلى الأشخاص الذين قاموا بها)، وإعداد قائمة سوداء بأسماء هؤلاء الأشخاص المنتهكين لحقوق الإنسان ونشرها، باعتبارهم مطلوبين للعدالة، وعرضه للمسألة القانونية والعقاب، قد يُقلِّل مِن حدَّة الانتهاكات لحقوق الإنسان.

أخيرًا، إنَّ خيار التوصُّل إلى تسوية سياسية دائمة خيار أفضل للأوضاع الإنسانية والحقوقية في البلد، والإشكالية هي أنَّ أحد أطراف الصراع لا يفضِّل هذا الخيار، ويتحيَّن الفرصة المناسبة للعودة إلى الحرب مِن جديد.

الفصل الخامس

تطوُّرات التعليم والبحث العلمي

مقدِّمة:

يعتبر التعليم والبحث العلمي أساسا التقدُّم الحضاري وبناء المجتمعات، فمِن خلالهما يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة للشعوب. وضمان حصول كلِّ فرد على تعليم جيِّد هو أحد الواجبات الأساسية للدولة؛ إلَّا أنَّ واقع التعليم في اليمن، ومنذ ما يقارب عقد مِن الزمن، عقب انقلاب جماعة الحوثي في 21 سبتمبر 2014م، ساء وضع التعليم في اليمن تمامًا بكافَّة مكوِّناته الرئيسة، مِن طلَّاب ومعلِّمين ومناهج دراسية وبنى تحتيَّة ونظام تعليمي وتكنلوجيا حديثة وثقافة وبيئة تعليمية، بسبب الصراع المسلَّح والدمار الذي تبع ذلك الانقلاب، وما نتج عنه مِن نزوح داخلي وهجرة خارجية، وسوء للأوضاع المعيشية. وبما أنَّ التعليم هو عملية شاملة متكاملة ويلعب دورًا حيويًّا في تحديد استيعاب الطلَّاب للمعرفة، وتحسين عملية التعليم والتعلُّم لديهم، إلَّا أنَّ ما حدث للعملية التعليمية أثَّر وبشكل مباشر على حياة الطلَّاب وسلوكيَّاتهم، وعلى تحصيلهم العلمي، واستقرارهم الدراسي، في مختلف المراحل؛ وكذلك على حياة المعلِّمين في المدارس، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وعلى أدائهم المهني، حيث تعرَّض العديد مِنهم للقتل، أو التهديد بالقتل، أو الاعتقال القسري، أو الاضطهاد الفكري والسياسي، بالإضافة إلى استمرار انقطاع الرواتب، حتَّى صار معظم المعلِّمين في المدارس الحكومية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات لا يستطيعون الحصول على الحدِّ الأدنى مِن احتياجاتهم الأساسية.

كلُّ ما تم ذكره أثَّر وبشكل سلبي على جودة التعليم العام والجامعي، خاصَّة أنَّ قطاع التعليم مِن أكبر القطاعات الخدمية التي تعرَّضت مرافقه للتدمير الجزئي أو الكلِّي، حتَّى أغلق العديد مِن هذه المرافق، أو استخدمت لأغراض أخرى، كمساكن لإيواء النازحين أو مواقع عسكرية. وقد تضاعفت حدَّة التداعيات الخطيرة على التعليم ومخرجاته منذ بداية الصراع المسلَّح، وحتَّى كتابة هذا التقرير. وأشارت معظم التقارير المحلِّية والدولية إلى أنَّ أكثر مِن (1.25) مليون موظَّف حكومي فقدوا رواتبهم وباتوا دون دخل[1]، وفي مقدِّمتهم العاملين في قطاع التعليم العام والجامعي.

هذا التقرير سيناقش تطوُّرات واقع التعليم والبحث العلمي في اليمن، خلال عام 2023م، مِن خلال الحديث عن: التعليم العام، والتعليم الجامعي، والبحث العلمي.

---

(1) أزمة التعليم في اليمن والسياسات المقترحة لمواجهتها، أحمد البحيري، مركز الدراسات والإعلام التربوي، تعز- اليمن، في: 2018م.

تطوُّرات التعليم والبحث العلمي

أوَّلًا: التعليم العام:

التعليم هو عملية شاملة تعتمد على عدَّة مكوّنات رئيسة: المعلِّمون وهم الذين يقدِّمون وينقلون المعرفة والمهارات إلى الطلَّاب، والطلَّاب وهم الذين يتلقَّون التعليم، والمناهج الدراسية التي تمثِّل المحتوى الذي يتمُّ تدريسه، والبنى التحتية التي تشمل المدارس والمرافق التعليمية الأخرى والتي توفِّر بيئة مناسبة لعملية التعليم، والنظام التعليمي الذي يشمل السياسات والإجراءات لكيفية تنظيم وتقديم التعليم، والتقييم الذي يساهم في قياس تقدُّم الطلَّاب ومدى اكتسابهم المفاهيم والمهارات، والتكنلوجيا التي تعلب دورًا مهمًّا في تحسين عملية التعليم والتعلُّم، والثقافة والبيئة اللتان تحدِّدان كيفية استيعاب الطلَّاب. وتعمل جميع هذه المكوّنات بصورة متكاملة تؤدِّي إلى جودة العملية التعليمية، والتي يمكن مِن خلالها جميعًا قياس جودة التعليم.

الملتحقين بالتعليم الأساسي والثانوي:

شهدت سنوات الحرب تراجعًا كبيرًا في معدَّلات الالتحاق بالتعليم، إلَّا أنَّ معدَّلات الالتحاق بالتعليم الأساسي ما زالت مرتفعة، حيث تقدَّر نسبة الأطفال الملتحقين بحوالي 94% مِن الأطفال في سنِّ التعليم الأساسي، إلَّا أنَّ نسب التسرُّب كبيرة، وتعدُّ

الأعلى على مستوى الدول العربية، إذ تقدَّر بحوالي 30.5% مِن التلاميذ الملتحقين بالتعليم الأساسي[2].

وقد أشار تقرير البنك الدولي 2020-م، والذي يمثِّل أحد أهمِّ التقارير الأممية الصادرة، بعنوان (التقييم المستمر للاحتياجات لقطاع التعليم العام في اليمن 2020م)، أي بعد مرور ستِّ سنوات مِن بدء الصراع، إلى تأثُّر قطاع التعليم باليمن تأثُّرًا بالغًا ومباشرًا، حيث يقدَّر عدد الطلَّاب والطالبات الذين لم يتمكَّنوا مِن الاستمرار بالدراسة حوالي (1.8) مليون طالب، أي ما يقارب ثلث الطلَّاب[3].

وبحسب إحصائيَّات لوزارتي التربية والتعليم، في كلٍّ مِن عدن وصنعاء:

بلغ عدد الطلَّاب المتقدِّمين مِن الجنسين لاختبارات شهادة الثانوية العامَّة بحسب وزارة التربية والتعليم في عدن، بقسميها العلمي والأدبي، للعام الدراسي (2022م/2023م) (89,315) طالبًا، مِنهم (75,620) طالبًا في القسم العلمي، و(13,695) طالبًا في القسم الأدبي، نجح مِنهم (78,967) طالبًا، أي بنسبة بلغت 92.2%[4].

بلغ عدد الطلَّاب المتقدِّمين مِن الجنسين لاختبارات شهادة الثانوية العامَّة بحسب وزارة التربية والتعليم في صنعاء، بقسميها العلمي والأدبي، للعام الدراسي (2022م/2023م) (202,905) طلاب، نجح مِنهم (176,139) طالبًا، فيما رسب (25,449) طالبًا، أي بنسبة نجاح 86.94%[5].

الملاحظ مِن الأرقام السابقة ارتفاع نسبة النجاح في مناطق الحكومة الشرعية، وتدنِّي نسبة النجاح في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف نظام

(2) أوضاع التعليم العام في زمن الحرب، عادل الشرجبي، مركز اليمن والخليج للدراسات، 2023م.
(3) شراكة المنظمات في معالجة آثار الحرب في تعز- تصور مقترح، حواء حسن الصامت، رسالة ماجستير، 2023م.
(4) انظر: وزارة التربية والتعليم بعدن تعلن نتائج الثانوية العامة للعام الدراسي 2022م/2023م، رئاسة مجلس الوزراء، في: 2023/8/3م، متوفر على الرابط التالي: https://pmo-ye.net/post/5178
(5) مناقشة برنامج التطوير المدرسي بالمدارس المستهدفة بمحافظة حجة، وكالة سبأ (الخاضعة لجماعة الحوثي)، في: 2023/11/12م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.saba.ye/ar/news3280027.htm

تقييم الاختبارات، حيث تعتمد الحكومة الشرعية طريقة المعدَّل التراكمي للمرحلة الثانوية للثلاث سنوات، بينما في مناطق سيطرة جماعة الحوثي يتمُّ الاعتماد فقط على نتيجة اختبارات الشهادة العامة (لثالث ثانوي)، والذي كان معمولًا به سابقًا.

وبخصوص عدد الطلَّاب والشُّعب في المناطق الخاضعة لسلطة جماعة الحوثي، فإنَّ عدد الطلَّاب والطالبات والشعب الدراسية بأمانة العاصمة صنعاء للعام الدراسي (2021م/2022م)، للمرحلتين الأساسية والثانوية، كان كما يلي:

بخصوص مرحلة التعليم الأساسي: (1- 9): بلغ إجمالي عدد الشعب الدراسية (5.991) شعبة، وإجمالي عدد الطلَّاب (154.566) طالبًا، وإجمالي عدد الطالبات (200,058) طالبة، بإجمالي عام (354,624).

وبخصوص المرحلة الثانوية: بلغ إجمالي الشعب الدراسية (1,030) شعبة، وإجمالي عدد الطلَّاب (26,514) طالبًا، وإجمالي عدد الطالبات (45,554) طالبة، بإجمالي عام (72.068).

ومِن ثمَّ فإنَّ الإجمالي العام للمرحلتين الأساسية والثانوية بلغ (426.692) طالب وطالبة. [6]

أمَّا بشأن العام الدراسي (2022م/2023م) للمرحلتين الأساسية والثانوية فيما يتعلَّق بالمناطق الخاضعة لسلطة جماعة الحوثي، فإنَّه:

بخصوص مرحلة التعليم الأساسي (1- 9): بلغ إجمالي عدد الشعب الدراسية (5.474) شعبة، وإجمالي عدد الطلَّاب (137.776) طالبًا، وإجمالي عدد الطالبات (182,034) طالبة، بإجمالي عام (319.810).

وبخصوص المرحلة الثانوية: بلغ إجمالي الشعب الدراسية (1,003) شعبة، وإجمالي عدد الطلَّاب (28.523) طالبًا، وإجمالي عدد الطالبات (5,411) طالبة، بإجمالي عام (78.934).

(6) إحصائية تمَّ الحصول عليها مِن مكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة صنعاء، الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، في 29 فبراير 2024م.

ومِن ثمَّ فإنَّ إجمالي عام المرحلتين الأساسية والثانوية بلغ (398,744) طالب وطالبة[7].

مِن الملاحظ مِن خلال إجمالي عدد الطلَّاب والطالبات الملتحقين في التعليم، للمرحلتين الأساسية والثانوية، للعامين الدراسيين (2021م/2022م) و(2022م/2023م) تراجع أعداد الملتحقين بالتعليم بمقدار (27.948) ألف طالب وطالبة لصالح (2021م/2022م)، ما يعني أنَّ هناك عزوف عن التعليم في مناطق سيطرة الحوثي أو نزوح إلى مناطق الحكومة الشرعية.

وفي خلاصة إحصائية صدرت في 17 فبراير 2024م[8]، بأعداد الطلاَّب المقيَّدين في التعليم العام وعدد المدارس العاملة في محافظة تعز (أساسي- ثانوي)، للعام الدراسي (2022م/2023م)، لعدد (18) مديرية مِن مديريَّات المحافظة التابعة للحكومة الشرعية مِن أصل (23) مديرية، بلغ عدد المدارس الحكومية (876) مدرسة، والمدارس الأهلية (129) مدرسة؛ وكان مجموع عدد الطلَّاب المقيَّدين في الفصل الدراسي الثاني (2022م/2023م)، لجميع الصفوف في التعليم الأساسي (419.641)، وفي المرحلة الثانوية (74.112). وبلغ اجمالي عدد الذكور في المرحلتين الأساسية والثانوية (254,657) طالبًا، وبلغ عدد الإناث للمرحلتين نفسها (239,096) طالبة، بإجمالي (493.753) طالب وطالبة. أمَّا بالنسبة للعام الدراسي (2023م/2024م)، الفصل الدراسي الأوَّل، فقد وصل إجمالي عدد الطلَّاب الملتحقين[9] بحسب الكشوفات المتوفِّرة للمرحلتين (369.845) طالبًا وطالبة، الذكور مِنهم (192.462) طالبًا، والإناث (177,383) طالبة؛ في التعليم الأساسي (315,037)، وفي المرحلة الثانوية (54,808)؛ بإجمالي عدد للمدارس (796)، حتَّى تاريخ كتابة هذا التقرير[10].

---

(7) مكتب التربية والتعليم أمانة العاصمة بتاريخ 2024/2/29م، خلاصة إحصائية للعام الدراسي 2021م/2022م، والعام الدراسي 2022م/2023م، للمرحلتين الأساسية والثانوية.

(8) حصل عليها الباحث مِن مكتب التربية والتعليم التابع للحكومة الشرعية.

(9) باستثناء مديريَّتي المظفَّر والمخا (اللَّتان لم تكن كشوفاتهما قد وصلت حتَّى تاريخ استخراج هذه الخلاصة الإحصائية).

(10) خلاصة إحصائية بأعداد الطلاب في المديريات للفصل الأول والثاني 2022م/2023م لكلِّ الصفوف بمحافظة تعز، مكتب التربية والتعليم بتعز، في: 2024/2/17م.

ومِن الملاحظ مِن خلال الإحصائيَّات أنَّ التعليم في محافظة تعز بالذات يُعاني مِن عملية التمزيق، نتيجة الحصار الذي فرضته جماعة الحوثي على المحافظة، والتمزيق الإداري والمجتمعي الذي أحدثته في مديريَّات المحافظة، وفي مدينة تعز نفسها، حيث أنَّ هناك مديريَّات ممزَّقة بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي، وهذا أثَّر بشكل مباشر على تدفُّق المعلومات أو تأخيرها أو حتَّى عدم إرسالها إلى مكتب التربية والتعليم التابع للحكومة الشرعية، إلَّا أنَّ الملاحظ -رغم الحصار والتمزيق- زيادة الإقبال -بشكل كبير- على التعليم في مدارس مديريَّات المحافظة التابعة للشرعية، خصوصًا في داخل مدينة تعز نفسها. وقد يرجع ذلك لتحسُّن الظروف الأمنية والاقتصادية داخل مدينة تعز، والمديريَّات التابعة لها، خلال السنتين الماضية 2022م و2023م، بالإضافة إلى هروب كثير مِن الأسر مِن مناطق سيطرة جماعة الحوثي نتيجة تغيُّر محتوى المنهج الدراسي خوفًا مِن تأثُّر أبنائهم بالأفكار الطائفية والعنصرية التي أدخلتها الجماعة في بعض المواد الدراسية. ومِن الملاحظ أنَّ قاعدة البيانات في مكتب التربية والتعليم بمدينة تعز لا تزال تعاني مِن ضعف شديد في المعلومات الواردة، أكان ذلك مِن ناحية اكتمالها وسرعة الحصول عليها أو تنظيم البيانات الإحصائيَّة وتنسيقها.

التسرُّب مِن التعليم:

خلال سنوات الحرب في اليمن، أظهرت التقارير والإحصائيَّات المحلِّية والدولية أنَّ هناك ما يزيد عن مليوني فتاة وفتى، في سنِّ الدراسة، صاروا خارج المدرسة، نتيجة الفقر والصراع المسلَّح، ونقص الفرص التعليمية. وقد ذكر تقرير حماية الطفولة التابع لليونيسف (Save The Children)، الصادر في 2021م، أنَّ هناك (1.71) مليون طفل نازح، و(3.336) طفل قتلوا، ما بين 26 مارس 2015م وحتَّى 28 فبراير 2021م، وأنَّ (2) مليون طفل خارج التعليم[11]. وأشار المدير الإقليمي لمنظَّمة اليونيسف إلى انخفاض

(11) عندما يتعرقل التعليم- تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن 2021م، منظَّمة اليونيسف، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/4fahk9L

معدَّلات الدوام المدرسي للأطفال بسبب النزاع المسلَّح. والكارثة الأكبر تتمثَّل في أنَّ غالبية المعلِّمين لم يتقاضوا رواتب خلال سنوات الحرب ما تسبَّب بانهيار التعليم[12].

وهذه الحقائق تؤكِّدها التقارير والدراسات العلمية التي تقارن حالة الدول سنويًّا لغرض وضع خطط تؤدِّي إلى التحسُّن المستمر.

لقد أدَّى انقلاب جماعة الحوثي على مؤسَّسات الدولة إلى تحوُّل (17) مليون شخص يمني إلى حالة الجوع، وفقًا لأحدث إحصائية للبنك الدولي (2023م)، وهذا ينعكس بدوره على تدهور العملية التعليمية[13].

وكشفت خطَّة الاستجابة الإنسانية التابعة للأمم المتَّحدة -في يناير 2024م- أنَّ زيادة تسرُّب الطلَّاب مِن المدارس أو عدم التحاقهم بالتعليم سيؤدِّي إلى وقوعهم في براثن الاستغلال في العمالة، أو تجنيدهم في الصراع المسلَّح[14].

وقد حذَّرت منظَّمتي اليونسكو واليونيسيف، التابعتين للأمم المتَّحدة، مطلع عام 2023م، مِن تفاقم نسبة الأمِّية في اليمن، وأعداد الأطفال المحرومين مِن حقوق التعليم. وأشارت تقارير أمميَّة عن وضع التعليم في اليمن إلى أنَّ التعليم أخذ اتِّجاها تنازليًّا منذ 2014م، أدَّى إلى أن يكون (6) ملايين طالب ما بين متسرِّب عن التعليم ومتضرِّر، وبات التعليم حلمًا صعب المنال داخل الأسرة اليمنية[15]. وأشار تقرير لمكتب الأمم المتَّحدة لتنسيق الشئون الإنسانية ((UNOCHA إلى أنَّ أكثر مِن (4.5) مليون طفل يمني، في سنِّ الدراسة، أي ما بين 5 إلى 17 عامًا، غير ملتحقين بالتعليم، ولا يذهبون إلى المدارس. وأوضح التقرير أنَّ الأطفال غير الملتحقين بالتعليم يمثِّلون 39% مِن إجمالي الأطفال في سنِّ الدراسة.

---

(12) بوصلة الصراع في اليمن، عاتق جارالله، المؤسسة العربية للدراسات الإستراتيجية، إسطنبول-تركيا، 2020م: ص104.

(13) اليمن عرض عام، البنك الدولي، متوفر على الرابط التالي:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview

(14) انظر: Yemen: Humanitarian Response Plan (HRP) 2024 (January 2024), at: https://2u.pw/VZ1X6Yj

(15) إلى أين وصل وضع التعليم في اليمن، علي عبدالجواد، مركز رع للدراسات الإستراتيجية، في: 2023/1/29م، متوفر على الرابط التالي: https://rcssegypt.com/13098

وتظهر سجِّلات الالتحاق أنَّ 61% فقط مِن الأطفال في سنِّ الدراسة يزاولون تعليمهم، مِن بينهم (1.3) مليون طفل نازح، يضطرُّون إلى التكيُّف مع الفصول المكتظَّة والمعلِّمين المثقلين بالأعباء وغير المجهَّزين[16].

التغيُّرات المدخلة في المناهج الدراسية مِن قبل جماعة الحوثي:

تفاقم وضع العملية التعلمية بصورة أكبر نتيجة الانقسام، وعدم وجود سياسة تعليمية موحَّدة في إدارة العملية التربوية والتعليمية بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي، ما أدَّى إلى ضعف مخرجات التعليم. حيث قامت جماعة الحوثي بفرض تغييرات أحادية على المناهج الدراسية في مناطق سيطرتها، بما يخدم مشروعها (السلالي- الطائفي). وقد طرأت معظم التغييرات على مناهج صفوف المرحلة الابتدائية، مِن الصفِّ الأوَّل إلى الصفِّ السادس، وشملت مواد علوم القران والتربية الإسلامية واللغة العربية والتربية الوطنية والتاريخ. ولم تقتصر هذه التغييرات على إعادة كتابة مواد أو إضافة أخرى جديدة لتعبِّر عن إيديولوجيا جماعة الحوثي فحسب، بل بلغت حدَّ الترويج لسياساتهم. وفضلًا عن ذلك قامت الجماعة باستخدام المدارس الخاصَّة والعامَّة، وبشكل واسع، لإقامة فعاليَّات دينية وسياسية تخدم مشروعها، كما هو موضَّح في الشكل التالي[17].

(16) المجتمع الإنساني يناشد المانحين مساعدة ملايين المحتاجين في اليمن، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، في: 2024/2/1م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/10vwgLCD

(17) التغييرات التي طرأت على المناهج الدراسية في مناطق سيطرة الحوثيين (النسخة الأولى 2021م)، منصة صدق اليمنية، متوفر على الرابط التالي: https://www.mwatana.org/posts/education-day2024

شكل (8): يوضِّح تقسيم التغييرات المدخلة على المناهج الدراسية مِن قبل جماعة الحوثي:

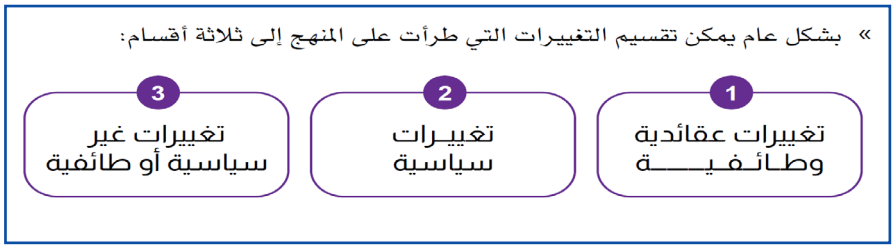

(المصدر: تقرير استقصائي حول: التغييرات التي طرأت على المناهج الدراسية في مناطق سيطرة الحوثيين، منصَّة صدق اليمنية: www.SidqYem.com)

الأضرار التي لحقت بالمباني التعليمية:

يعدُّ قطاع التعليم في اليمن مِن أكبر القطاعات الخدمية التي تعرَّضت للتدمير الجزئي أو الكلِّي، خلال فترة الحرب. فمنذ يناير 2015م وحتَّى ديسمبر 2023م، وثِّقت حوالي (700) واقعة انتهاك ضدَّ المدارس والمرافق التعليمية، ما بين احتلال وقصف واستخدام عسكري. وحسب تقديرات الأمم المتَّحدة بلغ عدد المدارس المغلقة بسبب تضرُّرها -جزئيًّا أو كلِّيًّا، بشكل مباشر بسبب استخدامها في الصراع مِن قبل جماعات مسلَّحة أو استضافتها للنازحين- أكثر مِن (1.100) مدرسة[18]. وهناك أكثر مِن (2.007) مدرسة تعرَّضت لأضرار جزئية أو كاملة أو لم تعد صالحة للتعليم، لأنَّها تستخدم لأغراض أخرى[19]. وفي تقرير البنك الدولي القُطري، الصادر في مايو 2023م، عن قطاع التعليم في اليمن والأضرار التي لحقت به جرَّاء النزاع المسلَّح، فإنَّ 3% مِن المدارس مدَّمر، و32% أصيب بتضرُّر جزئي، و61% غير متضرِّرة، و4% غير معلوم وضعها[20].

(18) شراكة المنظمات في معالجة آثار الحرب في تعز 2023م، حواء حسن الصامت، مرجع سابق.

(19) انظر: OTCH, Humanitarian Programme Cycle 2023 Issued December 2022, Humanitarian needs over view Yemen, at: https://2u.pw/xrDLzqj

(20) انظر: Yemen Country Economic Memorandum – 2022, at: https://documents1.worldbank.org/curated/en/099050923091537357/pdf/P17826203eb7ac0030b5540af4456d0dd7c.pdf

جودة التعليم:

في مؤشِّر جودة التعليم العالمي، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)- 2023م، اعتبر اليمن خارج التصنيف، لافتقار معايير الجودة في التعليم[21]. كما ظهرت اليمن في ذيل قائمة الدول في مؤشِّر "ليجا توم" للازدهار، ومكوِّناته الفرعية، لعام 2023م التعليم أحدها[22].

وفي تقرير إقليمي موجز خاص بالدول العربية في "قمَّة تحويل التعليم" لـ تحليل بيانات الالتزامات الوطنية في المنطقة العربية التي صدرت في عام 2023م، عن اليونسكو ومكتب اليونسكو الإقليمي في الدول العربية، بغية ضمان تحقيق الالتزامات الوطنية بتحويل التعليم وخطَّة التنمية المستدامة لعام 2030م، وبموجب تصنيف الدول والدخل حسب منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ظهرت اليمن الدولة ذات الدخل المنخفض، والتي تحتاج إلى دعم تقني ومالي إضافي للوفاء بالتزاماتها الوطنية لتحويل التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2023م[23].

وأشار التقرير الصادر عن الأوتشا، في ديسمبر 2023م، إلى أنَّ جودة التعلم تأثَّرت سلبًا نظرًا لعدم تلقِّي ما يُقارب (155,312) معلِّمًا رواتبهم أو الحوافز المستحقَّة لهم، إذ يحتاج المعلِّمون إلى تلك الرواتب والدعم مِن أجل الحفاظ على بيئة تعليمية آمنة وشاملة ومنصفة ومتواصلة، للفتيان والفتيات، في سنِّ المدرسة. وذكر التقرير أنَّ المعاناة في الجانب التعليمي تتضاعف مع وجود (4.5) مليون طفل تقريبًا خارج المدرسة، مِنهم 47% فتيات، والعديد مِن الأطفال النازحين، وأكثر مِن (6,426) طفل مِن ذوي الإعاقة، أو مِن مجتمع المهمَّشين، وكلَّ مَن أصبح وصوله إلى المدرسة محدودًا بسبب مجموعة مِن العوائق المؤسَّسية والاجتماعية والأمنية والمادية والمالية، ما أدَّى

---

(21) انظر: https://en.royanews.tv/news/28805/2021-06-15 - WUrYAGy/pw.2u//:https

(22) انظر: The 2023 Legatum Prosperity Index, at: https://2u.pw/cRYGKUO
كما يمكن الرجوع إلى: https://www.dhaman.net/wp-content/uploads/2022/06/Climate-E-2023.pdf - https://2u.pw/6j9MEtx7

(23) "قمَّة تحويل التعليم".. تحليل بيانات الالتزامات الوطنية في المنطقة العربية، اليونسكو، 2023م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/OfQBId7x

إلى محدودية التعليم، وارتفاع معدَّلات الأمِّية، وتفاقم دائرة الفقر. وأوضح التقرير أنَّ مِن أعظم أسباب تراجع التحاق الأطفال بالتعليم عوائق ناجمة عن السنوات الطويلة مِن الصراع المسلَّح الذي تسبَّب في حدوث تدهور اقتصادي جعل الآباء غير قادرين على تحمُّل تكاليف التعليم الخاصَّة بأبنائهم[24].

وفي قمَّة (تحويل التعليم) لمنظَّمة اليونسكو ومكتب اليونسكو للتربية في الدول العربية، المنعقد في بيروت عام 2023م[25]:

أيَّ معالجات فيما يخصُّ موضوع (معالجة الفاقد التعليمي وزيادة استخدام الرقمية) لتمكين المتعلِّمين مِن اللحاق بالركب.

أيَّ خطوات أو تعهُّدات فيما يخصُّ موضوع (ضمان إعادة التسجيل في التعليم والحدِّ مِن التسرُّب المدرسي).

أيَّ تعهُّدات فيما يخصُّ (المرونة في مواجهة الصدمات المستقبلية ومكافحة الاستبعاد مِن التعليم)، مِن خلال ضمان حصول المجتمعات الضعيفة اقتصاديًّا على التعليم والمواد التعليمية، إلَّا فيما يخصُّ المتعلِّمين ذوي الإعاقة.

أيَّ التزام بدعم نفسي أو اجتماعي فيما يخصُّ الحاجة لـ(دعم الصحَّة العقلية) للمتعلِّمين والمعلِّمين، وإلى تزويدهم بالدعم النفسي والاجتماعي.

أيَّ التزام بتحسين حياة المعلِّمين، مِن خلال التركيز على ظروفهم المعيشية، فيما يختصُّ بموضوع (المعلِّمون والتدريس ومهنة التدريس)، أكان ذلك في نقص المعلِّمين أو في ظروف العمل والوضع الاجتماعي لهم.

ولم تكن اليمن مِن ضمن الدول التي التزمت بضمان التعليم العام المجَّاني، أو تزويد المتعلِّمين بمهارات القرن الحادي والعشرين المطلوبة في سوق العمل، فيما يخصُّ موضوع (تطوير المناهج). كما لم تكن اليمن مِن ضمن الدول التي تعهَّدت بالالتزام

---

(24) انظر: OTCH, Humanitarian Programme Cycle 2023 Issued December 2022, Humanitarian needs over view Yemen, at: https://2u.pw/xrDLzqj

(25) "قمَّة تحويل التعليم".. تحليل بيانات الالتزامات الوطنية في المنطقة العربية، مرجع **سابق**.

بالمعايير الدولية لتمويل التعليم حسب المعايير الدولية للتمويل المحلِّي للتعليم.

غير أنَّ اليمن التزمت فيما يخصُّ موضوع (تقديم الخدمات الصحِّية) بتقديم خدمات صحِّية داخل المدارس، تشمل تطوير برامج الوجبات الغذائية في المؤسَّسات التعليمية، فضلًا عن الخدمات الصحِّية الأخرى.

وقد أظهر التقرير المرحلي لمعهد اليونسكو للإحصاء، للعام 2024م، أنَّ اليمن في جميع المؤشِّرات التعليمية إمَّا صفر، أو لا يوجد تقدُّم، أو لا توجَّد بيانات الاتِّجاه[26].

المبادرات المجتمعية:

أثناء الحرب برزت العديد مِن المبادرات المجتمعية، في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية، لمواجهة مشكلة عدم توفُّر رواتب المدرِّسين، بالإضافة إلى بناء فصول دراسية، وترميم مدارس متضرِّرة، وتغطية احتياجات بهدف ضمان استمرار العملية التعليمية، وما زالت بعض تلك المبادرات مستمرَّة في كثير مِن المناطق حتى اللحظة[27].

(26) سجل أداء هدف التنمية المستدامة رقم 4 (تقرير مرحلي عن المعايير الوطنية). وقد ظهر في التقرير بيانات وإحصاءات ثريَّة عن التعليم، تمَّ فيه تصنيف التقدُّم الذي أحرزته الدول، وشارك في التقرير إحصائيين محترفين مِن (152) دولة. انظر:
https://unesdoc.unesco.org/search/967a64c1-885e-43f5-a5eb-f9263799a4be

(27) انظر: مغتربون يدفعون مرتبات المدرسين في اليمن (تقرير يرصد المبادرات المجتمعية)، همدان العليي، يمن شباب نت- العربي الجديد، في: 2017/5/18م، متوفر على الرابط التالي:
https://yemenshabab.net/news/24827

ثانيًا: التعليم الجامعي

شهد التعليم الجامعي في اليمن توسُّعًا كبيرًا في عدد مؤسَّساته، حيث بلغت في العام الجامعي 2022م/2023م، (63) جامعة وكلِّية جامعية، مِنها (16) جامعة حكومية، و(47) جامعة وكلِّية جامعية خاصَّة[28]. ووفق إحصائيات مناطق سيطرة جماعة الحوثي فإنَّ عدد الجامعات الحكومية والخاصَّة والكلِّيات الجامعية العليا، في عام 2021م، (86) جامعة، (20) مِنها حكومية[29]، وجميع البرامج فيها تكاد تكون نسخًا مكرَّرة مِن بعضها، مع الفارق في عدد الكلِّيات والبرامج. ويوضِّح الجدول التالي توزيع الجامعات حسب الإحصائيَّتين في المحافظات.

(28) التحديات التي تواجه التعليم العالي في اليمن، د. جميل عبدالواحد المخلافي، ورقة مقدمة في ورشة تعزيز أسس المؤسسات الاقتصادية الرئيسة، المنعقدة في: 27- 29 فبراير 2024م، عمَّان- الأردن.

(29) خريطة الجامعات الحكومية والأهلية في الجمهورية اليمنية، اعداد فريق من وزارة التعليم العالي، صنعاء، 2021م.

الجدول (11): توزيع الجامعات الحكومية والخاصَّة على المحافظات وفقًا لاعتماد الوزارة في الحكومة الشرعية ومناطق سيطرة جماعة الحوثي:

م	المحافظة	إحصائيات مناطق الحكومة الشرعية 2023م[30]				إحصائيات مناطق سيطرة جماعة الحوثي 2021م[31]			
		حكومية	خاصة	المجموع	النسبة	حكومية	خاصة	المجموع	النسبة
1	الأمانة	1	20	21	33%	2	33	35	40.6%
2	عدن	1	6	7	11%	1	4	5	5.7%
3	حضرموت	2	8	10	16%	2	4	6	7%
4	تعز	1	7	8	13%	1	9	10	11.5%
5.	ذمار	1	1	2	3%	1	3	4	4.6%
6	إب	1	1	2	3%	2	7	9	10,5%
7	الحديدة	1	0	1	2%	1	5	6	7%
8	عمران	1	0	1	2%	1	0	1	1.2%
9	البيضاء	1	0	1	2%	1	0	1	1.2%
10	حجة	1	0	1	2%	1	0	1	1.2%
11	مأرب	1	0	1	2%	1	0	1	1.2%
12	أبين	1	0	1	2%	1	0	1	1.2%
13	شبوة	1	0	1	2%	1	0	1	1.2%
14	لحج	1	2	3	5%	1	0	1	1.2%
15	المهرة	1	0	1	2%	0	0	0	1.2%
16	سقطرى	0	1	1	2%	0	0	0	1.2%
17	الضالع	0	1	1	2%	1	1	2	2.3%
18	الجوف	0	0	0	0	1	0	1	1.2%
19	صعدة	0	0	0	0	1	0	1	1.2%
	المجموع	16	47	63	100%	20	66	86	100%

يوضِّح الجدول السابق تركُّز الجامعات والكلِّيات الجامعية في أمانة العاصمة صنعاء بنسبة كبيرة جدًّا. ومِن جهة أخرى يلاحظ الفارق الكبير بين الإحصائيَّتين. ومِن

(30) التحديات التي تواجه التعليم العالي في اليمن، د. جميل عبد الواحد المخلافي، مرجع **سابق.**

(31) خريطة الجامعات الحكومية والأهلية في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق.

أسباب هذا التباين أنَّ عددًا مِن الجامعات لها فروع، والبعض يُدخل هذه الفروع في الجامعات، والبعض الآخر لا يدخلها ضمنها؛ مع العلم أنَّه لا ذكر لهذه الفروع في القانون. وبعض هذه الجامعات الخاصَّة أو الكلِّيات الجامعية تأسَّس خلال الحرب، وبعضها في مناطق نائية وبعيدة وبدون كادر أكاديمي وإداري، وكذلك بدون تجهيزات، وقد أنشئت لأهداف سياسية وليس بناء على حاجة تعليمية.

ومِن الملاحظ أنَّ سبب الفارق في الإحصائيات بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي في كلٍّ مِن صنعاء وعدن يعود إلى أنَّ كلًّا مِن الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًّا وسلطة صنعاء التابعة لجماعة الحوثي لا تعترفان بما تمَّ تأسيسه مِن جامعات أو برامج مِن قبل الأخرى بعد عام 2015م، وهذا يؤدِّي إلى عدم المصادقة على الشهادات الصادرة مِن الجامعات والبرامج الواقعة في مناطق سيطرة الطرف الآخر، والتي أُنشئت بعد عام 2014م، ما يجعل هذه الشهادات غير مقبولة في مناطق الشرعية أو خارج اليمن.

التغييرات المدخلة على المقررات الجامعية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي:

أضافت وزارة التعليم العالي في سلطة صنعاء التابعة لجماعة الحوثي مقرَّرات إجبارية كمتطلَّبات جامعية، مِنها:

- مقرَّر الصراع العربي الإسرائيلي[32]، الذي تم فرضه على طلاَّب جميع الكلِّيَّات والتخصُّصات في الجامعات الحكومية والخاصة الواقعة تحت سيطرة الجماعة، والذي يدور محتواه حول فكرة واحدة تعزِّز ما أطلقوا عليه "الهوية الإيمانية"، والتي تتمحور مِن وجهة نظرهم حول الإيمان بـ"آل البيت" والولاية لهم، والمقصود بها قيادة جماعة الحوثي، والترويج لها، والتعبئة مِن أجلها، بصورة واضحة وعلنية، بحجَّة مقاومة العدو الإسرائيلي.

(32) الصراع مع العدو الإسرائيلي، وزارة التعليم العالي – صنعاء، مجموعة مؤلفين، الجيل الجديد – ناشرون، 1444هـ. وانظر توصيف مقرر: الصراع العربي الإسرائيلي، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/K5hbN8HE

- مقرَّر الثقافة الإسلامية[33]، والمقرَّر على جميع الكلِّيَّات والتخصُّصات، والذي تمَّ تغييره جذريًّا عمَّا كان عليه قبل سيطرة جماعة الحوثي بما يتوافق مع رؤيتها السلالية والطائفية والسياسية. وقد ورد في الصفحة (7) مِن الكتاب الذي قرَّرته الجماعة أنَّ المراجع التي تمَّ الاعتماد عليها هي ملازم حسين بدر الدين الحوثي، ودروس أخيه عبد الملك بدر الدين الحوثي.

تصنيف الجامعات اليمنية:

سيتم مناقشة تصنيف الجامعات اليمنية طبقًا لأهمِّ التصنيفات الأكاديمية العالمية للجامعات وأكثرها شيوعًا، وهي كالآتي:

- تصنيف **Webometrics**: حسب تصنيف شهر يناير 2023م[34] ظهرت (52) جامعة يمنية حكومية وخاصة، حقَّقت جامعة صنعاء الترتيب الأوَّل محليًّا (4,145 عالميًّا)، وجامعة العلوم والتكنولوجيا- فرع عدن- الترتيب الثاني محليًّا (4.715 عالميًّا)، وجامعة تعز الترتيب الثالث محليًّا (4.763 عالميًّا)، ثمَّ حضرموت وعدن والحديدة وذمار وأب والملكة أروى والبيضاء؛ وحسب تصنيف شهر يوليو لنفس العام حصلت جامعة العلوم والتكنولوجيا -فرع عدن- على المرتبة الأولى محليًّا (3.698 عالميًّا) ،وجامعة صنعاء المرتبة الثانية محليًّا (3.893 عالميًّا)، تلتها جامعة تعز (4.742 عالميًّا)، ثمَّ عدن وحضرموت والحديدة وذمار وإب وسبأ والبيضاء.
- تصنيف سيماجو (SCImago)[35]: الجدول التالي يوضِّح ترتيب الجامعات اليمنية محليًّا ودوليًّا حسب تصنيف سيماجو (SCImago) للأعوام 2021م و2022م و2023م:

---

(33) مقرر الثقافة الإسلامية، جامعة صنعاء، الجيل الجديد ناشرون، تحت إشراف وحدة المتطلَّبات الجامعية 1445هـ.

(34) انظر: https://www.webometrics.info/en/aw/Yemen

(35) انظر: https://www.scimagoir.com/rankings.php?sector=Higher+educ.&year=2017&country=YEM

الجدول (12): ترتيب الجامعات اليمنية محليًّا ودوليًّا حسب تصنيف سيماجو (SCImago) للأعوام 2021م و2022م و2023م:

عام 2021م		عام 2022م		عام 2023م	
الجامعة	الترتيب عالميًّا	الجامعة	الترتيب عالميًّا	الجامعة	الترتيب عالميًّا
صنعاء	5283	حضرموت	5944	اب	6336
تعز	5387	ذمار	6418	صنعاء	6899
		تعز	6648	تعز	7071
		اب	6739	حضرموت	7071
		الحديدة	7100	عدن	7190
		صنعاء	7209	الحديدة	7329
				ذمار	7634
				جامعة العلوم والتكنولوجيا	8010

يتَّضح مِن الجدول السابق أنَّ جامعتين فقط ظهرت في التصنيف عام 2021م، بينما في عام 2022م ظهرت 6 جامعات، وفي عام 2023م ظهرت 8 جامعات.

- تصنيف ألبير دوجر "Alper-Doger Scientific Index" (AD): جامعات صنعاء وتعز وذمار وحضرموت والحديدة وعدن وكلِّية المجتمع بصنعاء وجامعات إب والبيضاء والرازي، في المراتب العشرة الأولى تواليًا على مستوى الجامعات اليمنية للعام 2023م[36].

- التصنيف العربي للجامعات: في أوَّل إصدار لتصنيف الجامعات العربية (2023م)، الصادر عن اتِّحاد الجامعات العربية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمنظَّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتِّحاد مجالس البحث العلمي العربية، في 21 ديسمبر 2023م، وشمل (115) جامعة مِن (16) دولة عربية، أدرجت (12) جامعة يمنية في التصنيف. وحصلت الجامعات اليمنية على المراتب محلِّيًّا وعربيًّا كما هو موضَّح في الجدول التالي.

(36) جامعة صنعاء في صدارة 10 جامعات يمنية على مؤشِّر "AD" العلمي، منصَّة طالب يمني (yemenistudent.org).

الجدول (13): ترتيب الجامعات اليمنية محلِّيًّا وعربيًّا حسب تصنيف اتِّحاد الجامعات العربية[37]:

اسم الجامعة	الترتيب محليًّا	الترتيب عربيًّا	اسم الجامعة	الترتيب محليًّا	الترتيب عربيًّا
جامعة تعز	1	39	جامعة الريان	7	97
جامعة العلوم والتكنولوجيا- عدن	2	59	جامعة الملكة أروى	8	98
جامعة حضرموت	3	66	جامعة الناصر	9	102
جامعة العلوم والتكنولوجيا- صنعاء	4	73	جامعة سيئون	10	105
جامعة تونتك الدولية للتكنولوجيا	5	87	جامعة آزال للتنمية البشرية	11	107
جامعة السعيد	6	96	جامعة الرازي	12	109

أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم:

أعضاء هيئة التدريس هم أساتذة الجامعات الحائزون على درجة الدكتوراة، في الدرجات العلمية الثلاث (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)، وأعضاء هيئة التدريس المساعدون هم المعيدون والمدرسون (الحاصلون على درجة الماجستير)، ويوضِّح الجدول التالي التطوُّر الكمِّي لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات الحكومية والخاصَّة، وكذلك التطوُّر في عدد الجامعات الحكومية والخاصَّة حسب اعتماد وزارة التعليم العالي التابعة للحكومة الشرعية، خلال العام الجامعي 2012/2011م، و2013م/2014م، و2021/2020م.

(37) انظر: ARU (aaru-ranking.azurewebsites.net)

الجدول (14): يوضِّح عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكلِّيات الجامعية الحكومية والخاصَّة[38]:

العام الجامعي	عدد الجامعات والكليات الجامعية		أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم	
	حكومية	خاصة	حكومية	خاصة
2012/2011م [39]	10	38	8091 (منهم 336 غير يمنيين)	-
2014/2013م [40]	10	36 [41]	8176	2015
2021/2020م [42]	15	47	8520	4463

يلاحظ مِن الجدول السابق أنَّ مؤشِّر النمو في أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات الحكومية، ما بين العامين الجامعيين 2013م/2014م و2020م/2021م، نسبة ضعيفة جدًّا، والسبب هو توقُّف التعيين منذ اندلاع الحرب في 26 مارس 2015م، ماعدا في بعض الجامعات الناشئة، كجامعات إقليم سبأ وشبوة وأبين.

أمَّا في الجامعات الخاصَّة فقد بلغت نسبة نمو عدد أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم 121% لنفس الفترة؛ وهي نسبة لا تعبِّر عن الحقيقة لأنَّ معظم هيئة التدريس ليسوا متفرِّغين للجامعات الخاصَّة، وإنَّما ينتمون للجامعات الحكومية أو مؤسَّسات حكومية أو خاصَّة أخرى.

وبلغت نسبة النمو في عدد الجامعات الحكومية 50%، والجامعات الخاصَّة 74%، لنفس الفترة. وهذه الزيادة في عدد الجامعات -سواء الحكومية أو الخاصَّة- إيجابية إذا جرى تفعيل الاعتماد الأكاديمي للجامعات والبرامج؛ فالزيادة في عدد الجامعات ستؤدِّي إلى تنوُّع خيارات وصول الطلَّاب إلى التعليم العالي، والمنافسة التي قد تؤدِّي إلى تحسين جودة التعليم الجامعي ومخرجاته، وخلق فرص عمل للأكاديميين، وكذلك الزيادة في البحث العلمي وخدمة المجتمع.

---

(38) د. جميل عبدالواحد المخلافي، مرجع سابق.
(39) مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية.. مراحله- أنواعه للعام 2011م- 2012م، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم.
(40) د. جميل عبدالواحد المخلافي، مرجع سابق.
(41) خريطة الجامعات الحكومية والأهلية في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق.
(42) د. جميل عبدالواحد المخلافي، مرجع سابق.

ومِن جهة أخرى، إنَّ ما هو موجود مِن أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، المذكورين في الجدول السابق، ويؤدُّون واجباتهم التدريسية، أقلُّ مِن ذلك بكثير، فهناك نزيف حاد في الكوادر الأكاديمية، إذ أنَّ كثيرًا مِن المبتعثين لا يعودون إلى اليمن، وبعض الأساتذة يحصلون على تفرُّغ، ولا يعودون بعد انتهاء التفرُّغ، كما هاجر مَن توفَّرت له فرصة الهجرة، ومَن تبقَّى أصابه الجمود المهني، حيث بات البحث عن أعمال أخرى هدفًا يسبق هدف تطوير الأداء المهني، وذلك لسدِّ احتياجاتهم المعيشية. ولم تعد الجامعات توفِّر تخصيصات مالية لتغطية نفقات مشاركة أعضاء هيئة التدريس في مؤتمرات وندوات وورش عمل خارجية، ما يحول دون تجديد وتحديث معارفهم وخبراتهم. كما أنَّ المؤتمرات والندوات الداخلية نادرة[43]. وبعض أعضاء هيئة التدريس يُعيَّنون في مواقع سياسية أو إدارية عليا، وأغلب المحسوبون في هيئة التدريس تدخل أسماؤهم ضمن هذه الأعداد. إضافة إلى ذلك، فإنَّ هناك انقطاع للرواتب منذ أكتوبر 2016م، في المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي، وأعضاء هيئة التدريس فيها يمثِّلون العدد الأكبر مِن أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجمهورية عمومًا.

ويعاني التعليم الجامعي مِن قلَّة أعداد أعضاء هيئة التدريس مقارنة بعدد الجامعات، وكذلك مقارنة بأعداد الطلَّاب، خصوصًا منذ سيطرة جماعة الحوثي على صنعاء؛ وبالتالي فإنَّ التعليم الجامعي في اليمن يلاقي الكثير مِن التحدِّيات والمخاطر، لأسباب كثيرة، على رأسها استمرار الصراع المسلَّح والوضع الاقتصادي المتردِّي والانقسام السياسي والإداري. وهو -بوضعه الحالي- غير قادر على الوصول إلى أيِّ نوع مِن أنواع معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، حيث تشير بعض التقارير الرسمية إلى أنَّ بعض الجامعات عاجزة عن استيفاء متطلَّبات الحدِّ الأدنى مِن معايير الترخيص الأولى في بعض برامجها، فكيف بها تواكب المعايير الوطنية (NARS) أو المعايير الدولية للاعتماد الأكاديمي[44].

(43) اليمن: أوضاع التعليم العام في زمن الحرب، أ.د. عادل الشرجبي، مركز اليمن والخليج **للدراسات**، أكتوبر، 2023م.

(44) تقييم وثيقة المعايير الأكاديمية الوطنية المرجعية NARS)) في الجامعات اليمنية ومتطلبات تطبيقها، د. نعمان فيروز وآخرون، مجلة الآداب للدراسات التربوية، جامعة ذمار، العدد (15)، 2022م.

الالتحاق بالتعليم الجامعي:

انخفض مؤشِّر التحاق الطلَّاب بالجامعات الحكومية بنسبة 16% في العام الجامعي 2020م/2021م، مقارنة بالعام الجامعي 2013م/2014م، أمَّا بالنسبة للجامعات الخاصَّة فقد انخفض بنسبة 7% في نفس الفترة؛ ولعلَّ السبب يرجع إلى سيطرة جماعة الحوثي على السلطة عام 2014م وما أعقب ذلك مِن حرب أدَّت إلى نزوح الملايين مِن السكَّان وتدهور الوضع الاقتصادي في البلاد. والجدول (5) يوضِّح التطوُّر في أعداد الطلَّاب الملتحقين بالتعليم الجامعي في الجامعات الحكومية والخاصَّة المعترف بها مِن وزارة التعليم العالي التابعة للحكومة الشرعية بحسب النوع، وهذه الاحصائيات هي التي أمكن الحصول عليها.

الجدول (15): أعداد الطلَّاب الملتحقين بالتعليم الجامعي في الجامعات الحكومية والخاصَّة بحسب النوع:

	العام الجامعي					
عدد الطلاب	2011م/2012م[45]		2013م/2014م[46]		2020م/2021م[47]	
الجامعات الحكومية	ذكر	133.098	ذكر	148.857	ذكر	119.919
	أنثى	67.777	أنثى	78.317	أنثى	71.291
	المجموع	200.875	المجموع	227.174	المجموع	191.210
الجامعات الخاصة	ذكر	44.746	ذكر	60.145	ذكر	50.948
	أنثى	14.409	أنثى	23.034	أنثى	26.064
	المجموع	59.155	المجموع	83.179	المجموع	77.012

يتَّضح مِن الجدول السابق أنَّ أعداد الطلَّاب في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصَّة في تناقص، ما بين العامين الجامعيين 2013م/2014م و2020م/2021م، للذكور والإناث، ما عدى زيادة طفيفة للطالبات في الجامعات الخاصَّة، والسبب الأكبر في ذلك يعود للحرب وظروف الناس في ظلِّها غالبًا.

(45) مؤشِّرات التعليم في الجمهورية اليمنية.. مراحله- أنواعه للعام 2011م/2012م، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم.
(46) د. جميل عبدالواحد المخلافي، مرجع سابق.
(47) د. جميل عبدالواحد المخلافي، مرجع سابق.

ثالثًا: الدراسا ت العليا والبحث العلمي

الدراسات العليا:

بلغ عدد الطلَّاب المقيَّدين في برامج الدراسات العليا خلال العام الجامعي 2022م/2023م في الجامعات الحكومية (3.270)، بينما بلغ عدد الخرّيجين في العام ذاته (575)، وفي الجامعات الخاصَّة (1,191)، بينما بلغ عدد الخرّيجين (580)[48].

ونتيجة لعدم الحصول على إحصائيَّات مِن الوزارة أو الجامعات، فسوف نتطرَّق لأعداد طلَّاب الدراسات العليا في جامعة تعز على سبيل المثال. والجدول (6) يوضِّح عدد طلَّاب الدراسات العليا المقيَّدون والخرّيجون في جامعة تعز للعام الجامعي 2022م/2023م، ونسبة نمو الطلَّاب المقيَّدين للعام الجامعي 2022م/2023م مقارنة بالعام الجامعي 2011م/2012م.

(48) التعليم العالي وغياب الرؤية، محمد مقبل، خيوط، في: 2024/2/4م، متوفر على الرابط التالي: https://www.khuyut.com/blog/high-edu

الجدول (16): يوضِّح عدد الطلَّاب المقيَّدين والخرِّيجين في برامج الدراسات العليا بجامعة تعز للعام الجامعي 2022م/2023م:

الكلية /المركز	مقيدون للعام الجامعي 2011م/2012م[49]	العام الجامعي 2022م/2023م[50]	
		مقيَّدون	خرِّيجون
الآداب	11	74	24
التربية	54	46	58
العلوم الإدارية	-	88	16
الطب	-	18	-
الهندسة	-	43	-
الحقوق	14	-	11
العلوم التطبيقية	6	-	2
مركز اللغات والترجمة	-	15	4
مركز الدراسات العليا	-	274	68
المجموع	**85**	**558**	**183**

يتَّضح مِن الجدول السابق حصول زيادة كبيرة في عدد وبرامج طلَّاب الدراسات العليا في جامعة تعز ما عدى كلِّيتي الحقوق والعلوم التطبيقية.

البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي أحد الأدوار الأساسية للجامعات، والبعد الأساسي في التنمية المستدامة، وله الدور المهم في تطوُّر الدول، والأساس الذي يُقاس عليه مدى تقدُّم المجتمع وتطوُّره. وهناك علاقة قويَّة بين الإنتاج البحثي وتنمية المجتمع. ومِن

(49) مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية.. مراحله- أنواعه للعام 2011م/2012م، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم.

(50) إعداد الباحث بناء على إحصائيَّات حصل عليها مِن جامعة تعز.

الملاحظ أنَّ الإنتاج العلمي في الجامعات اليمنية منخفض، مِن خلال النظر إلى قلَّة الأبحاث المنشورة في المجلَّات العلمية المحكَّمة، ومحدودية المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية. ولأنَّ البحث العلمي ينمو ويتطوَّر عندما يربط باحتياجات الدولة وأنشطة المجتمع الأخرى، ويرتبط بالتنمية تفكيرًا وتخطيطًا وتنفيذًا، وبحلِّ المشكلات التي تعاني مِنها المجتمعات، بالتالي ينبغي أن يُموَّل مِن مؤسَّسات البحث العلمي والجامعات، فالجامعات بدورها تنتج أفكارًا وحلولًا وكوادر للدولة. وهذه هي أفضل الظروف المناسبة والمشجِّعة للبحث العلمي، والطريقة التمويلية المجدية.

ولمعرفة دور الجامعات اليمنية في البحث العلمي يمكن العودة إلى مؤشِّري البحث العلمي والإبداع والابتكار في التصنيف العربي للجامعات في دورته الأولى. وقد حصلت الاثنا عشر جامعة اليمنية المشاركة على متوسِّط في مؤشِّر البحث العلمي مقداره 8% مقارنة بـ23% للجامعات العربية الداخلة في التصنيف، والتي بلغت (115) جامعة. وحصلت الجامعات اليمنية على 8% أيضًا في مؤشِّر الإبداع والابتكار، مقارنة بـ19% للجامعات العربية الداخلة في التصنيف. ومِن ذلك يتَّضح أنَّ متوسِّط ما حصلت عليه الجامعات اليمنية، وكذلك متوسِّط ما حصلت عليه الجامعات العربية المشاركة في التصنيف، في كلٍّ مِن المؤشِّرين لم تصل إلى 25%، وهذا يدلُّ على أنَّ الجامعات اليمنية لا زالت تحتاج لجهود كبيرة في مؤشِّري البحث العلمي والابداع والابتكار[51].

في عام 2020م نشر الباحثون اليمنيون (1,094) بحثًا، أي بمعدَّل (36) بحثًا لكلِّ مليون مواطن؛ وبالتالي جاء ترتيب اليمن في المركز الـ(17) مِن بين (19) دول عربية، وهذا يدلُّ على وجود تحدٍّ كبير يواجه البحث العلمي في اليمن، عوضًا عن الحاجة لربط هذه الأبحاث باحتياجات التنمية.

وأظهرت دراسة أجريت مِن أجل التعرُّف على مكانة المجلَّات العلمية اليمنية لدى معامل التأثير العربي ومعامل أرشيف (Arcif) العربي، للفترة 2015م- 2022م، أنَّ هناك (27) مجلَّة علمية يمنية مفهرسة لدى المعاملين، وذلك مِن أصل (54) مجلَّة علمية على المستوى الوطني. وتصدر المجلَّات المفهرسة عن (18) مؤسَّسة، مِن أصل

(51)) جميل عبد الواحد، مرجع سابق.

(68) مؤسَّسة، وتتوزَّع المجلَّات المفهرسة إلى ثلاثة أنواع:

الأوَّل: مجلَّات مفهرسة لدى معامل التأثير العربي للفترة: (2015م- 2022م). وبلغ عددها (15) مجلَّة، بنسبة 56%.

الثاني: يتضمَّن (3) مجلَّات مفهرسة في معامل التأثير أرشيف (Arcif) العربي، للفترة: (2016م- 2022م)، وبنسبة 11%.

الثالث: يتضمَّن المجلَّات المفهرسة في كلا المعاملين، وبلغ عددها (9) مجلَّات، بنسبة 33%. وتتوزَّع المجلَّات العلمية اليمنية المفهرسة ما بين مؤسَّسات حكومية وأهلية، بواقع (12) مجلَّة للجامعات الحكومية، وبنسبة 44%، مقابل (14) للجامعات الأهلية، وبنسبة 52%، ومجلة واحدة مشتركة بين مؤسَّستين حكومية وأهلية، وبنسبة 4%.

وقد تصدَّرت جامعة العلوم والتكنولوجيا جميع الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية مِن حيث عدد المجلَّات المفهرسة، حيث تمَّ رصد خمس مجلَّات للجامعة، أي ما نسبته 18.5% مِن المجموع الكلِّي للمجلَّات اليمنية؛ ويليها جامعة عدن بواقع أربع مجلَّات، وبنسبة تقترب مِن 15%؛ ثمَّ جامعة ذمار بواقع ثلاث مجلَّات، وبنسبة 11%؛ يليها جامعة الأندلس بواقع مجلَّتين، وبنسبة تزيد عن 7%؛ ثمَّ بقيَّة الجامعات والمراكز بواقع مجلَّة واحدة لكلٍّ مِنها، وهي (صنعاء، تعز، القلم، الحديدة، حضرموت، سبأ، وأكاديمية الشرطة، الرازي، الحضارة، الريَّان، البيضاء، السعيد، مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، مركز أبحاث الشرطة).[52]

وقد صدرت إحصائية بعدد الرسائل العلمية الصادرة مِن الجامعات اليمنية، وذلك للفترة 1970م- 2020م، والجدول التالي يوضِّح أعدادها لكلِّ جامعة.

(52) مكانة المجلات العلمية اليمنية لدى معامل التأثير العربي ومعامل أرشيف العربي: دراسة تحليلية للفترة 2015م- 2022م، خليل الخطيب ومحمد مطهر، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2023م.

الجدول (17): يوضِّح أعداد الرسائل العلمية في الجامعات اليمنية للفترة 1970م- 2020م [53]:

الجامعة	أعداد الرسائل العلمية
صنعاء	6120 (مِنها 1.787 رسائل مبتعثي الجامعة في الخارج)
عدن	941
ذمار	1.026
إب	602
حضرموت	261
تعز	367
الحديدة	440
العلوم والتكنولوجيا	171
الأندلس	103
سبأ	20
المستقبل	20
الرازي	10
الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا	148
الجزيرة	14
العلوم الحديثة	47
المجموع	**10290**

يتَّضح مِن الجدول السابق أنَّ جامعة صنعاء تتصدَّر الجامعات اليمنية في أعداد الرسائل العلمية، بفارق كبير جدًّا عن الجامعة التي تليها وهي جامعة ذمار. وقد يرجع السبب إلى أنَّها أقدم جامعة في اليمن، وفيها عدد كبير مِن أعضاء هيئة التدريس. لكن

(53) ببليوجرافيا الرسائل والأطروحات العلمية الجامعية بالجمهورية اليمنية.. حصاد نصف قرن مِن الانتاج المعرفي للفترة 1970م2020-م، وزارة التعليم العالي، صنعاء- اليمن، 2020م.

رغم وجود هاتين الميزتين في جامعة عدن أيضًا إلَّا أنَّ الفارق كبير في إنتاج الرسائل الجامعية بينهما. وبالنظر للجامعات الأخرى تتصدَّر جامعة ذمار، رغم حداثة إنشائها، المركز الثاني بعد جامعة صنعاء، متفوِّقة على بقية الجامعات التي تقترب مِن تاريخ إنشائها؛ وقد يرجع ذلك لقربها مِن جامعة صنعاء.

وقد بلغ عدد الرسائل العلمية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات ما يُقارب (16.000) رسالة علمية، (ماجستير ودكتوراه)، أجري عدد مِنها في أعرق الجامعات المحلِّية والعربية والدولية. "وتتَّسم الرسائل العلمية بتنوُّعها، وتعدُّد لغاتها، إذ تجاوزت أكثر مِن 18 لغة، موزَّعة على العلوم الانسانية، والاجتماعية والتطبيقية والتقنية. وعلى الرغم مِن أنَّ هذا العدد يعدُّ كبيرًا، إلَّا أنَّ هذه الإحصائية لا تزال ناقصة، نتيجة لانخفاض نسبة إيداع الرسائل العلمية لدى المركز في السنوات الأخيرة، بسبب الحروب والصراعات القائمة باليمن. كما يوجد ما يقارب 10 آلاف مِن الأبحاث التي يقوم بها أساتذة الجامعات في جامعة صنعاء وحدها، حتَّى نهاية 2019م، بالإضافة إلى أبحاث في عدد مِن المجلَّات والمؤتمرات العلمية محلِّيًّا، وما ينشر ولا يجر توثيقه[54].

جهود تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي:

هناك مشاريع قيد التنفيذ لتطوير التعليم الجامعي تقوم بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (عدن)، مِنها[55]: الأداة الوطنية لتقييم الجامعات اليمنية، حيث تسعى الوزارة مِن خلال هذه الأداة إلى تحسين جودة التعليم الجامعي، ما سيؤدِّي إلى تحسين مستوى التصنيف العربي والعالمي للجامعات اليمنية، ويعزِّز مِن روح المنافسة بين كافَّة الجامعات اليمنية، ومعرفة نقاط القوة والضعف لديها، لتتمكَّن مِن مواجهة كافَّة التحدِّيات والصعوبات. ومِن المتوقَّع أن يبدأ العمل بها خلال 2024م- 2025م.

(54) واقع الإنتاج والنشر العلمي بالجمهورية اليمنية ومقترحات تطويره، خليل الخطيب، في: 2020/3/29م، متوفر على الرابط التالي: https://arsco.org/article-detail-1579-8-0

(55) انظر: https://www.caaqahe-ye.net - https://moheye.net
https://moheye.net/the-ministry-of-higher-education-launches-the-first-scholarship-conference-in-aden

وكذلك عبر تفعيل مجلس الاعتماد الأكاديمي (عدن) في نهاية 2023م، إذ يُعتبر الجهة المسئولة عن تطوير البنية المعيارية المناسبة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسَّسات التعليم العالي. وكذلك تمَّ تطوير نظام الدراسات العليا (اللائحة التي تنظِّم الدراسات العليا). وأيضًا تمَّ إعداد لائحة تنظِّم إصدار المجلَّات العلمية. وفي مجال الابتعاث للدراسات العليا دشِّن "مشروع النهضة"، وهو (نظام للابتعاث بالشراكة مع القطاع الخاص). بالإضافة إلى مشاريع أخرى أفصحت عنها الوزارة في مناسبات مختلفة، وتهدف الوزارة للإسهام في تطوير التعليم الجامعي في اليمن.

الخاتمة:

في ختام هذا التقرير حول تطورات المشهد التعليمي والبحث العلمي باليمن، ومِن خلال ما تمَّ استعراضه مِن تقارير وإحصائيَّات محلِّية ودولية تناولت التعليم والبحث العلمي بأبعاده ومراحله المختلفة، العام والجامعي والدراسات العليا والبحث العلمي، اتَّضح أنَّ التعليم في اليمن بصورة عامَّة يعاني الكثير مِن المشاكل والتحدِّيات المختلفة والمتنوِّعة، والتي أظهرتها سلسلة التقارير والإحصاءات المحلِّية والدولية التي لامست واقع التعليم منذ انقلاب جماعة الحوثي على السلطة في 21 سبتمبر 2014م، وحتَّى نهاية العام الدراسي 2023م، والذي بدأ وانتهى كسابقه مِن السنوات الدراسية وسط تحدِّيات عديدة ومتنوِّعة.

ففي التعليم العام، وبسبب تأثيرات الحرب، ارتفع أعداد الطلَّاب المتسرِّبين مِن المدارس، وتعرَّضت مدارس عدَّة للدمار، واستمرَّ انقطاع الرواتب عن المعلِّمين والمعلِّمات، وتمَّ تغيير المناهج الدراسية أحادي الجانب، مِن قبل جماعة الحوثي في صنعاء، ما أدَّى إلى تدهور التعليم وخروج اليمن بشكل كامل مِن التصنيف العالمي لجودة التعليم، وعليه فإنَّ الحاجة ملحَّة وفورية لتعزيز جودة التعليم، وتأهيل وتطوير البنى التحتية، والتحوُّل الرقمي في المناهج، وتطوير مهارات المعلِّمين، لتحقيق تحسن شامل في النظام التعليمي اليمني، لذلك يتطلَّب الأمر تعاون مشترك بين الحكومة والمنظَّمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص مِن أجل دعم وتطوير التعليم.

وفيما يخصُّ التعليم الجامعي: فإنَّ التقدُّم في ميدان التعليم الجامعي يوفِّر مرجعية لتحسين جودة التعليم الجامعي، إلَّا أنَّ التعليم الجامعي باليمن تأثَّر بشكل سلبي بالصراع المسلَّح؛ حيث أصبح غالبية أعضاء هيئة التدريس في مناطق سيطرة جماعة الحوثي يعملون بدون مرتَّبات، وأعضاء هيئة التدريس في مناطق الحكومة الشرعية يُعانون مِن ضعف مرتَّباتهم بسبب تدهور سعر العملة. وبالنسبة لمستوى الإقبال على التعليم الجامعي فإنَّه شهد تراجعًا ملحوظًا، وقلَّ عدد الطلبة

الملتحقين بالجامعات الحكومية والخاصَّة، وتفاوتت نسب التدنّي في الجامعات بين الأقسام والتخصُّصات والكلّيات المختلفة، تبعًا لمتطلَّبات الدراسة أو الأوضاع الأمنية والظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة. وتتضاءل استجابة سوق العمل لمخرجات التعليم الجامعي، ما سبَّب غلق بعض التخصُّصات نهائيًّا، إلَّا أنَّ الملاحظ تزايد عدد الجامعات العامَّة والخاصَّة.

وفي مجال البحث العلمي: اتَّضح أنَّ البحث العلمي بشكل عام يُعاني ركودًا وضآلة في حجم البحوث وقوَّة تأثيرها في تصنيف الجامعات اليمنية، والذي يربط عدد المنشورات العلمية بعدد الاستشهادات المرجعية مِنها، وكذلك نشر الأبحاث العلمية في المجلَّات المتميِّزة ونوعيَّتها والاتِّجاهات البحثية للجامعات اليمنية؛ لذلك مِن الأهميَّة بمكان مساهمة مؤسَّسات التعليم العالي والبحث العلمي في إعداد برامج ودراسات تمسُّ جوهر المشكلات المجتمعية، وتضع الحلول والمعالجات اللَّازمة التي ينتظرها المجتمع.

وبالنسبة للمواقع الإلكترونية للجامعات اليمنية على شبكة الإنترنت أو مواقع الوزارات المعنية بالتعليم العالي والبحث العلمي، في صنعاء أو في عدن أو غيرها، وعند البحث فيها بهدف الحصول على (قاعدة بيانات ومعلومات) تخدم الباحثين فيما يتعلَّق بالتعليم الجامعي والدراسات العليا والبحث العلمي، مِن إحصائيَّات ومعلومات وبيانات، تخصُّ الطلَّاب وأعضاء هيئة التدريس والأبحاث العلمية أو أيَّ نتاج معرفي، لا يمكن الحصول على ما يفيد الباحث إلَّا ما ندر، لذلك لا بدَّ مِن إحداث تحوُّلات مطلوبة في مختلف مؤسَّسات التعليم العام والعالي لمواكبة متطلَّبات عصر التكنلوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي.

الفصل السَّادس

الوضع الصحي والبيئي

مقدمة

تبنى الدول وتتقدَّم الأمم بأفرادها، ويُسهم الأفراد في تطوُّر بلدانهم إذا ما كانوا في صحَّة جيِّدة، وبالمقابل تقدِّم الدول الرعاية الصحِّية الكاملة، وسهولة وصولها لكلِّ أفراد المجتمع، دون تمييز أو إقصاء أو عدم مساواة في الفرص. والحصول على الرعاية الصحِّية حقٌّ مِن حقوق الإنسان، كفلتها الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية، مثلها مثل التعليم والحقِّ في الحياة بحرِّية، وغيرها مِن الحقوق الأساسية. ومِن أهمِّ مؤشِّرات نمو وتطوُّر أيِّ بلد في العالم هو مدى توفُّر وتطوُّر الخدمات الصحِّية المقدَّمة في هذا البلد لمواطنيه والقاطنين فيه.

اليمن دولة مِن دول العالم الثالث التي تُعاني أصلًا مِن نقص وعدم كفاءة القطاع الصحِّي عمومًا، مقارنة بغيرها مِن الدول. وهي تعاني منذ فترة ما قبل الحرب مِن قلَّة عدد المستشفيات الكبيرة والمرجعية التي تقدِّم خدمات صحِّية شاملة؛ حيث إنَّ الدولة تنفق مِن ميزانيَّتها الكثير لخدمات العلاج في الخارج، للكثير مِن الحالات المرضية.

وخلال فترة الحرب وما تلتها مِن أزمات، تدهور القطاع الصحِّي بشكل مخيف، وانهارت المؤسَّسات الصحِّية العاملة. وتشير التقارير الصحِّية إلى أرقام غير مسبوقة في مؤشِّرات الصحِّة الأوَّلية والخدمات العلاجية والبنية التحتيَّة الصحِّية. فقد أودى الصراع الدائر في اليمن، منذ اندلاعه، بحياة (377) ألف شخص، 40% مِنهم سقطوا بشكل مباشر، حسب تقرير للأمم المتحدة[1]. وبلغ عدد الأطفال المتوفِّين في اليمن، نتيجة انعدام الغذاء والرعاية الصحِّية، (247) ألف طفل، كما بلغ عدد المرضى المتوفِّين نتيجة الفشل الكلوي والسكُّر والسرطان (17,608) أشخاص[2].

يتناول هذا الجزء مِن التقرير النواحي المتعلِّقة بالجانب الصحِّي في اليمن، خلال العام 2023م، فالجانب الصحِّي يعدُّ مِن الجوانب المحورية التي تؤثِّر وتتأثَّر بالمتغيِّرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلد.

---

(1) مركز حقوقي ينشر خسائر "أنصار الله" في الحرب اليمنية على مدى 7 سنوات، وكالة سبوتنيك، في: 2022/5/10م، متوفر على الرابط التالي: https://tinyurl.com/2swadrwx

(2) الجهاز المركزي للإحصاء، متوفر على الرابط التالي: https://cso.gov.ye/home

أوَّلًا: الجانب الصحِّي

الوضع الراهن وحجم المشكلة الصحية:

وصلت نسبة المحتاجين مِن السكَّان إلى المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الخدمات الصحِّية، ما يُقارب 75% مِن إجمالي السكَّان، في عموم البلاد. وبحسب التقارير يُعاني (17) مليون شخص مِن انعدام الأمن الغذائي. ويشمل ذلك (6.1) مليون شخص في مرحلة الطوارئ[3]. وما يزيد القلق مِن استمرار تزايد الأعداد هو انعدام أيِّ نهاية منظورة في الأفق للصراع الدائر. وتشير الإحصاءات إلى أنَّ وجود أكثر مِن (10) ملايين طفل، وحوالي (5) ملايين امرأة، ممَّن لا يحصلون على الخدمات الصحِّية على أكمل وجه. وهذه الاحتياجات الضخمة يواجهها نظام صحِّي موشك على الانهيار، حيث تعمل فقط نصف مرافقه الصحِّية، والنصف الآخر تعرَّض للدمار بشكل كلِّي أو جزئي، ويعاني العاملين فيها مِن انقطاع المرتَّبات. وزاد الأمر سوءًا تفشِّي العديد مِن الأمراض الوبائية، وتلك المنقولة عن طريق المياه، كالكوليرا والدفتريا[4].

(3) بيان مشترك حول الوضع الإنساني والتمويل في اليمن، موقع صندوق الأمم المتحدة للسكان، في: 2023/9/14م، متوفر على الرابط التالي: https://t.ly/eIE6N

(4) انظر: برنامج الصحة، يونيسف، الأمم المتحدة، على الرابط التالي:
https://www.unicef.org/yemen/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9

ورغم جهود الجهات الدولية العاملة في القطاع الصحِّي في اليمن إلَّا أنَّ تلبية الاحتياجات الصحِّية العاجلة في اليمن، خلال العام 2023م، تراجعت بسبب النقص في التمويل خلال عام 2022م، ما أدَّى إلى مزيد مِن التدهور في النظام الصحِّي الحالي. حيث لم يصل سوى 25.8% مِن المبلغ المطلوب لقطاع الصحَّة. ووفقًا لمبادرة القضاء على شلل الأطفال، يشهد اليمن حاليًّا تفشِّي شلل الأطفال بين الأطفال، وبالأخصِّ في مناطق سيطرة جماعة الحوثي[5]، الانقلابية والمدعومة إيرانيًّا.

وقد بلغ عدد الوفِّيات مِن الأطفال تحت سنِّ الخامسة أرقامًا قياسيَّة في ظلِّ هذا الوضع، حيث وصل متوسِّط عدد الوفِّيات مِن الأطفال (61.9) لكلِّ (1.000) مولود تحت سنِّ الخامسة[6].

الاحتياج التمويلي لمواجهة الأزمة الصحِّية:

أسهم الصراع المستمر في منذ أكثر من تسع سنوات بشكل مباشر في تردِّي الخدمات الصحِّية في عموم البلاد، بما في ذلك المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية، المعترف بها دوليًّا، على الرغم مِن أنَّ تردِّي الخدمات الصحِّية في مناطق سيطرة الحوثيين هي الأكثر سوءًا وحدَّة. وبحسب تقارير الأمم المتَّحدة فإنَّ انهيار الاقتصاد على مستوى البلاد، وما صحبه مِن تردِّي وتعطُّل الخدمات العامَّة، بما فيها الخدمات الصحِّية، قابله زيادة حادَّة في الاحتياجات الصحِّية والإنسانية عمومًا. وتشير الأرقام إلى أنَّ أقلَّ مِن نصف المرافق الصحِّية فقط في عموم البلاد هي القادرة على تقديم الخدمات الصحِّية الأساسية، وبحدِّها الأدنى لما يقارب مِن (21.9) مليون شخص، ممَّن هم بحاجة إلى مساعدة صحِّية[7].

---

(5) انظر: Yemen: Health Cluster Bulletin.. May & June 2023, reliefweb, 24 Sep 2023, at: https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-health-cluster-bulletin-may-june-2023

(6) انظر: موقع منظمة اليونيسف، الأمم المتحدة، على الرابط التالي: https://data.unicef.org/country/yem/

(7) منظمة الصحة: نحتاج إلى 141.5 مليون دولار لإنقاذ حياة ملايين اليمنيين في 2023م، يورونيوز، في: 2023/1/23م، متوفر على الرابط التالي: https://arabic.euronews.com/2023/01/23/1913-el-abbasy-yasmina-yemen-who-un-war-humanitarian-needs-health-care-health-assistan

وبحسب التقرير العالمي لمنظَّمة حقوق الانسان، في ملخَّص أحداث عام 2023م، فإنَّ النزاع في اليمن شمل هجمات غير قانونية على الأعيان المدنية والخدمية، ومِنها المستشفيات والمرافق الصحِّية عمومًا، ما أسهم في تفاقم المشكلة الصحِّية، وتردِّي الوضع الخدمي في هذا المجال، وبدوره أثَّر في زيادة عدد الأشخاص غير القادرين على الحصول على الخدمات الصحِّية الأوَّلية والأساسية.

وقد نال الأطفال نصيبهم مِن القتل بسبب الهجمات غير المشروعة مِن "التحالف العربي" ومليشيا جماعة الحوثي في حوادث متفرِّقة[8]. وخلال الربع الثالث فقط، مِن عام 2023م، رصد الفريق التابع للأمم المتَّحدة (فريق العمل القطري للرصد والإبلاغ) (65) حادثة انتهاك جسيم ضدَّ الأطفال على أيدي أطراف النزاع المختلفة، وتمَّ التحقُّق مِن 71% مِنها، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتضمَّنت تلك الانتهاكات مقتل (12) فتى و(11) فتاة، وشملت الأسباب بشكل أساسي التعرُّض للعبوَّات المتفجِّرة وقذائف الهاون. وحدث معظم تلك الوفِّيات في محافظة تعز. وهذا يؤثِّر بشكل مباشر في الوضع الصحِّي حيث يفقد مَن يتعرَّضون لتلك المتفجِّرات حياتهم، ويلحق البعض إعاقات جسدية ونفسية.

في بداية عام 2023م، كان ما يُقارب (540) ألف طفل دون سنِّ الخامسة يعانون مِن سوء التغذية الحاد الوخيم، وفي خطر داهم مِن الموت، مع وجود فجوة تمويلية هائلة لدى مجموعة الصحَّة في اليمن. وعُقِد في فبراير مِن العام ذاته مؤتمر المانحين رفيع المستوى لمواجهة الأزمة الإنسانية في اليمن، إلَّا أنَّ الالتزام بالتَّعهُّدات المالية مِن المانحين لم يرق إلى فداحة الوضع الإنساني عمومًا والصحِّي على وجه خاص[9].

وقد قدَّرت منظَّمة الصحَّة العالمية، ومجموعة الصحَّة في اليمن، في بداية عام 2023م، الاحتياجات الماليَّة المطلوبة لمواجهة التحدِّيات الصحِّية الأساسية في اليمن

(8) اليمن.. أحداث 2023م، منظمة هيومن رايتز ووتش، متوفر على الرابط التالي:
https://www.hrw.org/ar/world-report/2024/country-chapters/yemen

(9) الأزمة الصحية في اليمن: منظمة الصحة العالمية تدعو إلى زيادة التمويل لدعم ملايين اليمنيين، منظمة الصحة العالمية- المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، في: 2023/2/26م، متوفر على الرابط التالي: https://www.emro.who.int/ar/2023-arabic/yemen-health-crisis-who-calls-for-increased-funding.html

بـ(392) مليون دولار؛ وذلك لتوفير وإيصال المساعدات الصحِّية المتعلِّقة بالخدمات الأساسية إلى الفئات المختلفة مِن الأشخاص ذوي الاحتياج الشديد لتلك الخدمات، والمقدَّر عددهم بـ(12.9) مليون يمني -خلال العام نفسه[10].

وفي إعلان آخر لها، أشارت المنظَّمة ذاتها، وهي منظَّمة تابعة للأمم المتَّحدة وتهتمُّ بالمجال الصحِّي حول العالم، عن احتياجها لما يُقارب (141.5) مليون دولار، لتوفير الخدمات الصحِّية الضرورية لإنقاذ حياة الملايين مِن البشر في اليمن خلال عام 2023م. ويشمل ذلك الإجراءات الخاصَّة بمكافحة تفشِّي الأمراض المعدية والحدِّ مِن انتشار الأوبئة بما في ذلك (كوفيد19-)[11].

وبحسب تقرير خطَّة الاستجابة الإنسانية لليمن (2023م)، فإنَّ تكلفة الاستجابة للحدِّ الأدنى مِن الخدمات الصحِّية الأوَّلية والثانوية والحرجة بلغت (392) مليون دولار. وقد أسهم في ارتفاع تلك التكلفة العديد مِن العوامل، مِنها زيادة أسعار الأدوية وتكاليف الوقود، والتدهور الاقتصادي، وزيادة عدد النساء والأطفال المحتاجين، واستمرار تفشِّي الأمراض، والمخاطر الإضافية المتَّصلة بتغيُّر المناخ[12].

وخلال عام 2023م، عانى القطاع الصحِّي العامل مِن فجوات كبيرة في التخطيط والتنفيذ لجودة الرعاية الصحِّية، ونقص حاد في الموظَّفين، ونقص في التمويل، وضعف نظام إدارة المعلومات الصحِّية؛ وذلك بحسب ورش عمل نفِّذت في صنعاء وعدن، بإشراف منظَّمة الصحَّة العالمية، لتحليل الوضع الراهن لجودة الرعاية الصحِّية في اليمن[13].

---

(10) المرجع السابق نفسه.

(11) المرجع السابق نفسه.

(12) انظر: Yemen Humanitarian Response Plan 2023 (January 2023), reliefweb, at: https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-response-plan-2023-january-2023-enar#:~:text=1%20The%202023%20Humanitarian%20Response,compounded%20by%20recurrent%20natural%20disasters

(13) منظمة الصحة: نحتاج إلى 141.5 مليون دولار لإنقاذ حياة ملايين اليمنيين في 2023م، يورونيوز، مرجع سابق.

وكانت هناك بعض المحاولات لإنقاذ الأروح مِن خلال الوقاية والاكتشاف المبكِّر والاستجابة السريعة للطوارئ الصحِّية. ومِن هذه المحاولات ما تمَّ مِن مشاورات لتفعيل إستراتيجية التعاون القطري لليمن، والتي تمثِّل إطارًا إستراتيجيًّا لاستكمال الاحتياجات الصحِّية الأساسية، باعتبارها الأولوية على المستوى الوطني، وتوجيه القطاع الصحِّي للعمل ضمن إطار الأهداف العالمية في المجال الصحِّي على المستوى القطري.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ فترة إستراتيجية التعاون القطري السابقة كانت قد انتهت في عام 2013م، ولم تجدَّد نتيجة الحرب المستمرَّة. وقد بدأت المشاورات بين منظَّمة الصحَّة العالمية والحكومة الشرعية مرَّة أخرى لتحديثها في عام 2019م؛ لكنَّ أزمة (كوفيد- 19) أدَّت إلى توقُّفها أوائل عام 2020م، حيث تغيَّرت الأولوية إلى التأهُّب والاستعداد لمواجهة تلك الجائحة. وفي يونيو مِن عام 2023م شرعت منظَّمة الصحَّة العالمية في عملية استئناف وضع هذه الإستراتيجية بهدف إطلاقها نهاية العام ذاته، إلَّا أنَّ ذلك لم يتم حتَّى الآن[14].

(14) منظمة الصحة العالمية تستكمل مشاوراتها مع السلطات الصحية اليمنية بشأن إستراتيجية التعاون القطري ٢٠٢٤م- ٢٠٢٥م، منظمة الصحة العالمية، في: 2023/8/22م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.emro.who.int/ar/2023-arabic/who-completes-consultations-with-yemen-health-authorities-for-country-cooperation-strategy-2024-2025.html

أهمُّ إحصاءات ومؤشِّرات الوضع الصحي:

تعتبر الأزمة الانسانية في اليمن الأكبر في العالم خلال عام 2023م، حيث أثَّرت سنوات الحرب على جميع القطاعات، وأدَّت إلى انهيار النظام الصحِّي بشكل ملموس وفعلي؛ وممَّا زاد حدَّة الكارثة الانهيار الاقتصادي والكوارث الطبيعية (كالسيول). وقد نتج عن كلِّ ذلك خسائر فادحة على مستوى كافَّة الأعمار والفئات، وبالأخصِّ النساء والفتيات؛ حيث أدَّى ذلك لانقطاع وصولهنَّ إلى الخدمات الصحِّية الأساسية، بما في ذلك خدمات الصحَّة الإنجابية المنقذة للحياة. وعانى ما يقرب مِن (1.5) مليون امرأة حامل ومرضع مِن سوء التغذية الحاد، وما صاحبه مِن مخاطر لدى الولادة، وحدوث حالات سوء تغذية عند حديثي الولادة[15]. وبحسب موقع وزارة الصحَّة التابعة لجماعة الحوثي فإنَّ نسبة حالات الالتهاب الرئوي الحاد وصلت إلى 18%، ومثلها نسبة حالات سوء التغذية لدى النِّساء، وما يقارب 36% مِن الحوامل المتردِّدات على المرافق الصحِّية لديهنَّ فقر دم[16].

وفي فبراير 2023م، أعلن صندوق الأمم المتَّحدة للسكَّان أنَّ اليمن هي الأعلى عربيًّا في عدد وفيَّات الأمَّهات؛ وأشار إلى أنَّ امرأة واحدة تموت كلَّ ساعتين خلال الولادة، في اليمن، بسبب عوامل يمكن الوقاية مِنها. وهذا بحدِّ ذاته رقم صاعق، وكارثة صحِّية تشير بكلِّ وضوح إلى رداءة الوضع الصحِّي خلال هذه الفترة. وتؤكِّد إحصاءات الصندوق أنَّ ما يزيد على (7) مليون امرأة بحاجة إلى وصول خدمات الرعاية بشكل عاجل، بالإضافة إلى حاجة (5.5) مليون امرأة وفتاة في سنِّ الإنجاب إلى خدمات الصحَّة الإنجابية، ويشمل ذلك (1,5) مليون امرأة تُعاني مِن سوء التغذية الحاد[17].

ومع استمرار مآسي الحرب وتضاعف المصاعب الصحِّية في أنحاء البلاد، كان عام 2023م حافلًا بالكوارث الصحِّية المتتالية، حيث انتشرت الأوبئة التي يفترض اجتثاثها

---

(15) انظر: صندوق الأمم المتحدة للسكان- اليمن، على الرابط التالي: https://t.ly/uI_5z

(16) انظر: وزارة الصحة العامة والسكان (الخاضعة لجماعة الحوثي)، على الرابط التالي: https://moh.gov.ye/en/statistics

(17) تقرير: وفيات الأمهات باليمن هي الأعلى في المنطقة العربية، قناة اليمن اليوم، في: 2023/2/27م، متوفر على الرابط التالي: https://yementdy.org/news28279.html

سابقًا، بتوفير اللقاحات ومكافحتها بحملات تحصين مستمرَّة وموسَّعة وشاملة، خلال السنوات الأخيرة قبل الحرب. غير أنَّ منظَّمة الصحَّة العالمية أعلنت -في مارس 2023م- عودة تفشِّي مرض شلل الأطفال والحصبة في اليمن[18].

وخلال الفترة مِن يناير وحتَّى نوفمبر 2023م، سجَّلت اليمن ارتفاعًا مفزعًا في عدد حالات الإصابة والوفيَّات بسبب الحصبة والحصبة الألمانية؛ حيث أفادت إحصائية أمميَّة أن (51,363) أصيبوا أو توفُّوا خلال هذه الفترة، بسبب الإصابة بالحصبة والحصبة الألمانية، وسجَّلت (568) حالة وفاة مرتبطة بالمرض. ووفقًا لتقارير التغطية التحصينية لمنظَّمتي الصحَّة العالمية واليونيسيف، لعام 2022م، فإنَّ حوالي الثلث تقريبًا (27%) مِن الأطفال الذين تقلُّ أعمارهم عن سنة واحدة لم يجر تحصينهم ضدَّ الحصبة والحصبة الألمانية، ولم يتلقَّوا الحدَّ الأدنى مِن التطعيمات الروتينية الأخرى المطلوبة للحماية الكاملة، في اليمن[19]. وتجدر الإشارة إلى أنَّ عدد حالات الوفيَّات مِن الحصبة طوال عام 2022م بلغت (220) حالة وفاة، مقارنة بـ(413) حالة خلال 7 أشهر خلال عام 2023م[20].

وفي فبراير مِن نفس العام، أكَّد وزير الصحَّة في الحكومة الشرعية عودة تفشِّي شلل الأطفال، وذلك بعد (17) عامًا مِن إعلان خلو اليمن مِنه. وأحد أهمِّ الأسباب لذلك منع تلقِّي اللَّقاحات ضدَّ شلل الأطفال في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، بطريقة أو بأخرى، حيث تقوم الجماعة بتنظيم فعاليَّات وحملات ضدَّ عملية التلقيح، ما أسهم في إحجام الأهالي عن التعاطي مع اللقاحات. لهذا تصدَّرت المحافظات الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي أعداد الإصابات بشلل الأطفال، كمحافظة ذمار، وتليها صنعاء والحديدة وإب[21].

---

(18) الصحة العالمية تعلن تفشي شلل الأطفال والحصبة في اليمن، سبوتنيك عربي، في: 2023/3/19م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/WkyBIVv

(19) اليمن: أكثر من 51 ألف حالة إصابة ووفاة بالحصبة منذ مطلع العام، يمن فيوتشر، في: 2023/9/18م، متوفر على الرابط التالي: https://yemenfuture.net/news/18880

(20) الصحة العالمية: 413 وفاة و34 ألف إصابة بالحصبة في اليمن خلال 7 أشهر، قناة العربية، في: 2023/9/3م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/C0cOeo8

(21) الصحة العالمية"تعلن تفشي شلل الأطفال والحصبة في اليمن، مرجع سابق.

الوضع التشغيلي للنظام الصحي:

- خدمات الأمراض المنقولة (السارية):

مع اشتداد الأزمة الحالية، وزيادة التدهور في المستوى الصحّي، وتردّي مستوى الخدمات الصحّية، زادت حالات الإصابة بالأمراض السارية، وارتفع معدَّل الانتشار الوبائي للعديد مِن الأمراض المنقولة. وازدادت وتيرة الانتشار بسبب التدهور الاقتصادي، وتدنّي مستوى الدخل اليومي للفرد، مع تحوُّل معظم المرافق الصحّية المتوفِّرة إلى مرافق تقدِّم الخدمات الصحّية بتكاليف باهظة، في ظلّ انعدام ونقص الخدمات المقدَّمة مِن المرافق الحكومية، واعتماد الأخيرة على الدعم المادي المقدَّم مِن المنظَّمات الدولية، والتي تركِّز على خدمات محدَّدة غالبًا، ما تكون مرتبطة بالصحَّة الإنجابية وخدمات اللقاحات وغيره.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، شهد عام 2023م انتشارًا مخيفًا لحالات الخناق (الدفتيريا) بين أوساط المجتمع، حيث أشارت التقارير الصادرة في شهر أكتوبر إلى أنَّ عدد حالات الإصابة بالدفتيريا ارتفعت بمقدار 75% ممَّا كانت عليه في العامين السابقين. وحتَّى وقت التقرير ذاته تمَّ رصد (109) حالة وفاة بالدفتيريا، و(1,671) حالة اشتباه تمَّ الإبلاغ عنها. وبسبب تعقيدات الوضع في اليمن لم تستطع منظَّمة الصحَّة العالمية توفير القدر المطلوب مِن جرعات الترياق، وما تمَّ توفيره لا يكفي لعلاج (300) مريض بحالة حرجة[22].

- الخدمات الأساسية المتعلقة بالأمراض السارية:

أدَّت الحرب إلى ضعف التغطية التي توفِّرها المرافق الصحّية في عموم البلاد، مِن حيث توفُّر الخدمات الصحّية الأساسية، وزيادة الحواجز التي تمنع مِن وصول

(22) الوضع الوبائي في اليمن: الخُناق (الدفتيريا)، منظمة الصحة العالمية- المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، في: 2023/11/16م، متوفر على الرابط التالي: https://t.ly/_7RXn

تلك الخدمات للأفراد، ومدى تمكُّنهم مِن الاستفادة مِنها. حيث أشار تقرير نظام رصد الموارد والخدمات الصحِّية، الصادر عن منظَّمة الصحَّة العالمية، بالتعاون مع البنك الدولي ووزارة الصحَّة إلى نقص حادٍّ في توفُّر تلك الخدمات في الوحدات والمراكز الصحِّية في عموم البلاد[23].

الشكل (9): نسبة تغطية الخدمات الصحية حسب نوع المرفق
(حسب تقرير هيرامز):

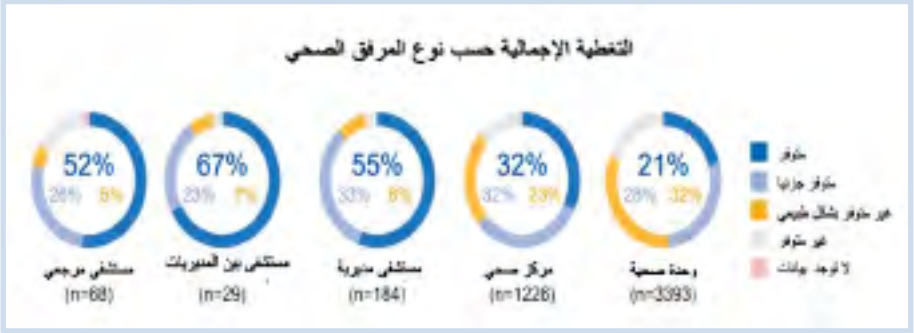

وتُعاني اليمن مِن نقص الكوادر الطبِّية، حيث يقلُّ معدَّل الأطباء لكلِّ (10) آلاف نسمة عن المعدَّل العالمي بشكل كبير جدًّا، إذ يصل إلى أقلِّ مِن (2) أطباء، حسب التقرير الإحصائي لوزارة الصحَّة، في معظم محافظات اليمن، بينما يصل إلى أقلِّ مِن (0.5) طبيب في بعض المحافظات. وفي المحافظات الأكثر كثافة سكَّانية يوجد نقصٌ حادٌّ ومخيف في عدد الأطباء لكلِّ (10) آلاف نسمة؛ ويشمل ذلك محافظة تعز التي تعدُّ الأكثر كثافة سكانيَّة في اليمن.

ويسهم النقص الحادُّ في الكوادر الطبِّية في زيادة الوفيَّات بسبب تأخُّر التشخيص والمعالجة للأمراض، أو لجوء الغالبية العظمى مِن سكَّان المناطق الأكثر تضرُّرًا إلى

(23) انظر: HeRAMS Yemen baseline report 2023 - Communicable disease services: A comprehensive mapping of availability of essential services and barriers to their provision; 2023: https://t.ly/bp1cd

الطبِّ البديل أو ممارسي المهنة مِن المفتقرين للمؤهَّلات العلمية أو غير المتخصِّصين وحملة الدبلومات الصحِّية، في ظلِّ غياب واضح للسلطات الصحِّية والقانونية والانفلات الحاصل في البلاد نتيجة الحرب[24].

الشكل (10): يوضِّح توزيع الأطباء في عموم المحافظات بحسب تقريروزارة الصحة:

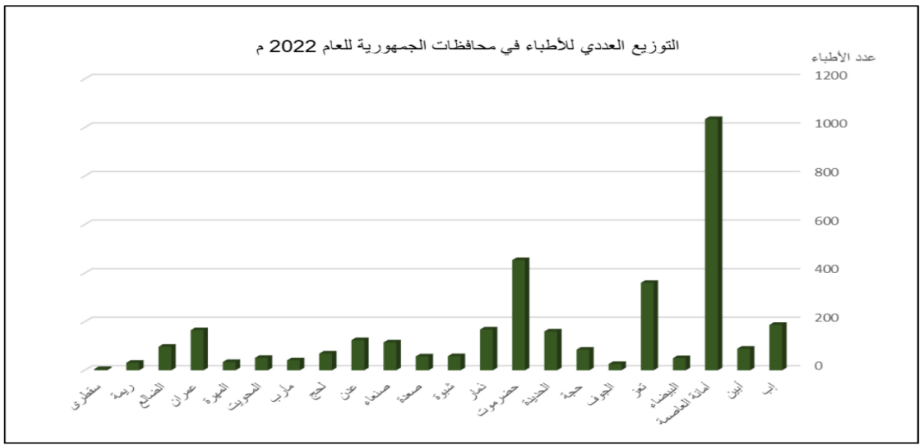

الشكل التالي يوضِّح معدَّل عدد الأطباء بالنسبة للسكَّان:

الشكل (11): معدَّل عدد الأطباء لكلِّ ألف نسمة مِن السكَّان:

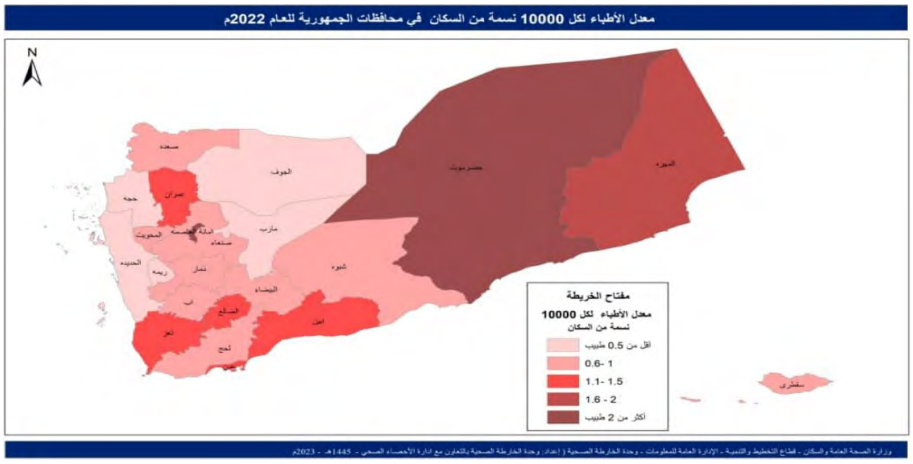

(24) التقرير الإحصائي النهائي للعام2022م، وزارة الصحة العامة والسكان (الخاضعة لجماعة الحوثي)، متوفر على الرابط التالي: https://t.ly/i29-5

وقد عانت المرافق الصحِّية خلال عام 2023م مِن عدَّة صعوبات حالت دون قدرتها على توفير الحدِّ الأدنى مِن الخدمات الصحِّية الأساسية. وشمل العجز النقص في الكوادر الصحِّية والنقص في التدريب، والنقص الحاد في المستلزمات الصحِّية، والعجز في توفُّر الأجهزة الطبِّية اللَّازمة لتقديم خدمات التشخيص والإجراءات الطبِّية، وكذلك النقص في الموارد المالية المتوفِّرة لتشغيل وإدارة تلك المرافق. وأسهم في ذلك العجز عدم توفُّر الخدمات الأساسية المتعلِّقة بالبنى التحتية، كالكهرباء والمياه والخدمات الأخرى. وتشير التقارير إلى أنَّ حدَّ النقص في الكادر الطبِّي والأجهزة الطبية بالمستشفيات -التي يعتمد عليها السكَّان في تلقِّي الخدمات عالية التخصُّص- بلغ 10% و13% على التوالي، ما أثَّر على عدد ومستوى الخدمات المقدَّمة، وأسهم في تدنِّي المستوى الصحِّي[25].

الشكل (12): يوضِّح العجز في الخدمات الصحِّية موزَّعًا على نوع العجز (حسب تقرير هيرامز):

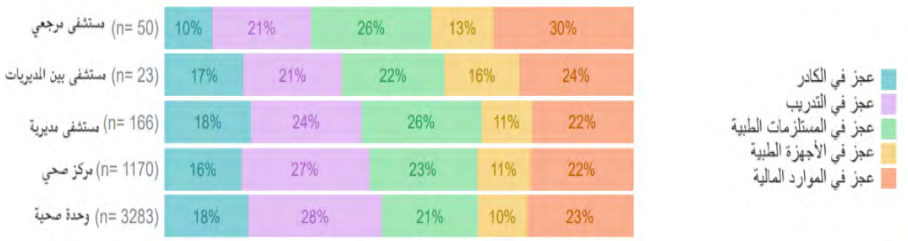

وتعاني البلاد مِن نقص حادٍّ في عدد المرافق الصحِّية العامَّة، حيث بلغ عدد المستشفيات العاملة في عموم البلاد خلال عام 2022م، وهي آخر إحصائية متوفِّرة، (223) مستشفى فقط، بينما كانت أعداد المراكز الطبِّية وعيادات أطباء العموم والعيادات التخصُّصية هي الأكثر، ما زاد مِن معاناة الأفراد بسبب الطبيعة التجارية التي تغلب على الخدمات المقدَّمة مِن المرافق الصحِّية الخاصَّة(26). والشكل التالي يوضِّح توزيع الخدمات الصحِّية بين المحافظات:

---

(25) انظر: HeRAMS Yemen baseline report 2023 - Communicable disease services: A compre-hensive mapping of availability of essential services and barriers to their provision; 2023.

(26) التقرير الإحصائي النهائي للعام 2022م، وزارة الصحة العامة والسكَّان (الخاضعة لجماعة الحوثي)، مرجع سابق.

الشكل (13): حالة توزيع الخدمات الصحِّية بين المحافظات:

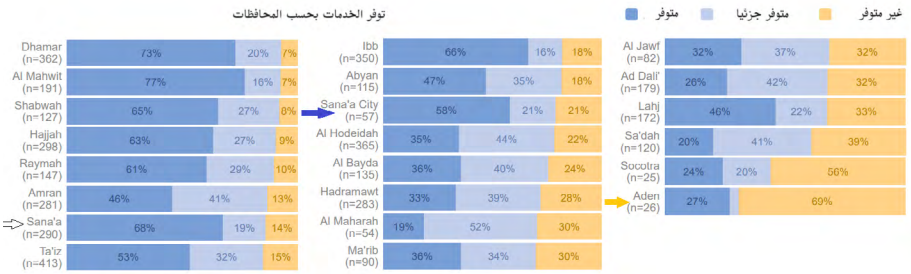

لقد أدَّت الحرب إلى خلل كبير في المنظومة الصحِّية شمل آليَّة وعدالة التوزيع في الخدمات الصحِّية المقدَّمة مِن قبل المرافق المتنوِّعة بكافَّة مستوياتها. وخضع توزيع تلك الخدمات، وخاصَّة المقدَّمة مِنها عن طريق الدعم الدولي للمنظَّمات غير الحكومية، للحالة السياسية التي فرضت بدورها نوعًا مِن الاستقطاب لتلك الخدمات.

الشكل (14): أعداد المنشآت الخاصة الصحية في عموم الجمهورية للعام 2022م:

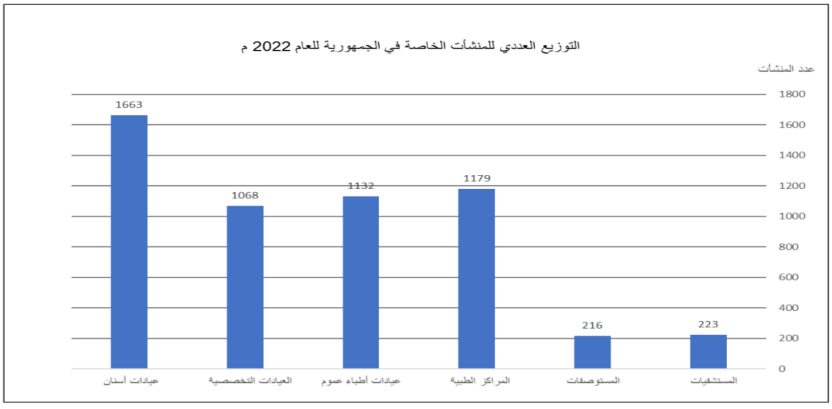

ولا يخفى على المتابع للوضع الصحِّي ودور المنظَّمات الصحِّية والأممية سوء التوزيع للدعم المقدَّم للسلطات الصحِّية في مختلف مناطق اليمن، ووجود مقرَّات تلك المنظَّمات في مناطق سيطرة جماعة الحوثي خصوصًا، ما أدَّى إلى تأثير واضح في توفير الخدمات الصحِّية لبقية المناطق. حيث يشير تقرير توفير الخدمات الصحِّية الخاصَّة بالأمراض المنقولة إلى توفير تلك الخدمات بشكل جيِّد في معظم المحافظات الخاضعة

لسيطرة الجماعة، مقارنة بالمحافظات التابعة لسيطرة الحكومة الشرعية[27]؛ لذلك فإنَّ انعدام العدالة في التوزيع للخدمات الصحِّية يمثِّل تحدٍ آخر مِن التحدِّيات التي تواجه الأفراد في الحصول على تلك الخدمات في مناطقهم ومحافظاتهم، ما يضطرُّ البعض مِنهم إلى السفر بين المحافظات، وتكبُّد معاناة الطرق البديلة للوصول إلى الخدمات الصحِّية المختلفة.

وبحسب التقارير الصادرة عن المنظَّمات الصحِّية، فإنَّ ما يقارب (5.4) ملايين شخص، أي ربع نسبة المحتاجين للخدمات الصحِّية في عموم اليمن، يتأثَّرون بقيود الوصول لتلك الخدمات. وتشكِّل هذه التحدِّيات البيروقراطية عائقًا مهمًّا لوصول الخدمات والعاملين في المجال الصحِّي مِن موظَّفي المنظَّمات ذات العلاقة؛ حيث جرى تسجيل أكثر مِن حادثة أمنية، كاختطاف السيَّارات الخاصَّة بالمنظَّمات، وأشكال مختلفة مِن العنف لا سيَّما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية في المقام الأوَّل. كلُّ ذلك زادت حدَّته في عام 2023م، حيث شمل فرض قيود السفر للإناث العاملات بدون محرم في مناطق سيطرة جماعة الحوثي(28)؛ حيث يجب أن تكون المرأة مصحوبة بشخص قريب مِن أفراد الأسرة مِن الذكور للسفر.

- صحَّة الطفل وخدمات التغذية:

حتَّى سبتمبر 2023م، أبلغت منظَّمة الصحَّة العالمية عن زيادة كبيرة في حالات الحصبة والحصبة الألمانية في اليمن؛ إذ تمَّ الإبلاغ عن حوالي (451) حالة مشتبه بها، و(514) حالة وفاة مصاحبة. وهذه الزيادة مثيرة للقلق مقارنة بـ(2.700) حالة مشتبه بها و(200) حالة وفاة، جرى تسجيلها عام 2022م. واستجابة لزيادة تفشِّي مرض الحصبة أطلقت وزارة الصحَّة التابعة للحكومة الشرعية في عدن، بالتعاون مع منظَّمة الصحَّة العالمية ومنظَّمة الطفولة العالمية (اليونيسف)، حملة تطعيم متكاملة(29).

---

(27) انظر: HeRAMS Yemen baseline report 2023 - Communicable disease services: A compre-hensive mapping of availability of essential services and barriers to their provision; 2023.

(28) انظر: Yemen Humanitarian Response Plan 2023 (January 2023), at: https://2u.pw/h1lerxP

(29) الوضع الإنساني (التقرير الربعي الثالث 1 يوليو- 30 سبتمبر 2023م)، في: 2023/9/11م، اليونيسف، متوفر على الرابط التالي: https://t.ly/COF5O

- خدمات التحصين الموسَّع:

يموت ما يزيد على (5) ملايين طفل، دون سنِّ الخامسة، سنويًّا، في جميع أنحاء العالم، لأسباب يمكن الوقاية مِنها وعلاجها؛ واستجابة لذلك اعتُمِدت إستراتيجية منظَّمة الصحَّة العالمية للإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة في أكثر مِن (95) بلدًا، مِن البلدان المنخفضة والمتوسِّطة الدخل، ومِنها اليمن[30].

ويشير التقرير السنوي لنظام مراقبة الموارد الصحِّية 2023م إلى اختلاف وفروقات واضحة في توزيع الخدمات الصحِّية بين المحافظات المختلفة في عموم البلاد[31].

الشكل (15): يوضح إحصاءات توفير الخدمة الصحية المقدَّمة للأطفال إجمالًا خلال 2023م:

(30) انظر: Integrated management of neonatal and childhood illness strategy in Zimbabwe: An evaluation, Nigel James, PLOS Global Public Health, 22 November 2021, at: https://journals.plos.org/globalpublichealth/article?id=10.1371/journal.pgph.0000046

(31) انظر: HeRAMS Yemen- Baseline Report 2023 (Child Health and Nutrition Services, pdf), july 2023, at: https://t.ly/VlcAk

الصحَّة النفسية:

مع طول أمد الحرب تزايدت حالات الاحتياج لخدمات الصحَّة النفسية؛ وبحسب طبيعة وتركيبة المجتمع اليمني وسيادة العادات والتقاليد على الحياة الاجتماعية فغالبًا ما يتمُّ إهمال جوانب الصحَّة النفسية، ويزيد مِن ذلك قلَّة ومحدودية الخدمات الصحِّية المقدَّمة في هذا المجال. وبحسب بينات منظَّمة الصحَّة العالمية فإنَّ ما يقارب (7) ملايين شخص بحاجة إلى خدمات صحَّة نفسية، ولا يصل لها سوى (120) ألف شخص فقط[32].

وقد أسهم الوضع الحالي، والأزمات المتلاحقة، إلى انتشار العادات الصحِّية السيِّئة للهروب مِن الواقع المؤلم، حيث أصبحت عادة تناول القات أكثر رواجًا بين الشباب والمراهقين، مِن الجنسين، إضافة إلى الكبار. وأدَّى غياب الرقابة التجارية والصحِّية إلى دخول أنواع عديدة مِن الشمَّة[33]، وبعض أنواع المخدِّرات (كالشبو) مجهولة المصدر والمكوِّنات. وقد قامت بعض الجهات الحكومية بمحاولات متواضعة للحدِّ مِن ترويج هذه المواد وبيعها، غير أنَّ ذلك لم يصل إلى الحدِّ المطلوب لمكافحتها.

وترتبط تلك العادات بالصحَّة العامَّة وصحَّة الفم بشكل خاص. وهذه العادات تسهم حسبما تشير إليه الأبحاث العلمية التي أجريت على عيِّنة مِن اليمنيين في زيادة حالات الإصابة بالسرطانات[34]، وتدهور الحالة النفسية للمتعاطين، وزيادة معدَّلات

(32) أزمة الصحة النفسية في اليمن، منظمة الصحة العالمية، في: 2023/10/11م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.emro.who.int/ar/2023-arabic/the-overlooked-mental-health-crisis-in-yemen.html

(33) شمَّة الحوت.. القاتل المختبئ في أفواه الشباب والأطفال والفتيات، صحيفة الأيام، في: 2023/10/8م، متوفر على الرابط التالي: https://t.ly/W3vqZ

(34) انظر:
Histopathological Findings of Oral and Maxillofacial Biopsies from a Sample of Yemeni Patients, at:
https://www.researchsquare.com/article/rs-9007/latest

الانتحار التي لوحظ في التقارير الدولية ارتفاعها في السنوات الأخيرة في اليمن[35]. [36]

الشكل (16): عدد حالات الانتحار لكل مائة آلاف شخص:

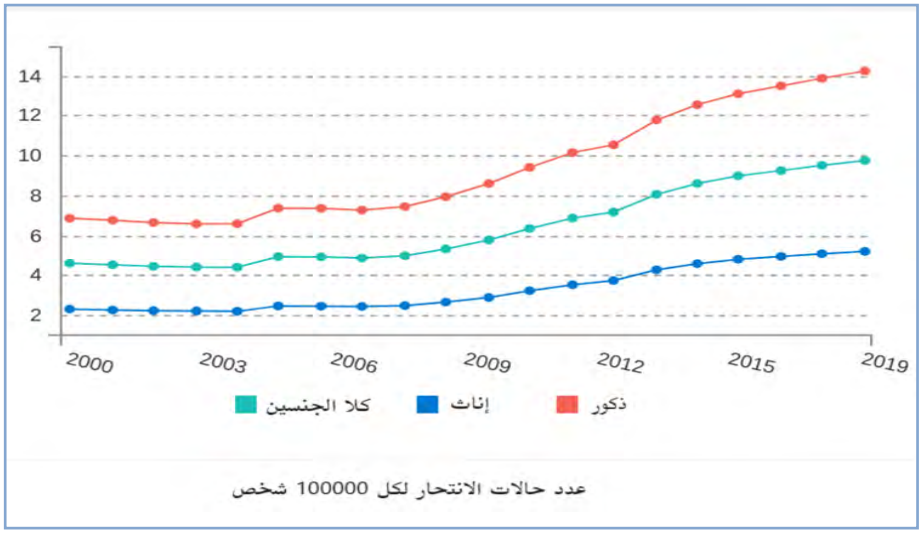

(35) تقرير أمني: تسجيل 148 حادثة انتحار في تسع محافظات يمنية خلال العام 2023م، قناة يمن شباب، في: 2024/1/27م، متوفر على الرابط التالي: https://shorturl.at/cfrV4

(36) انظر:: Intentional homicides (per 100,000 people) - Yemen, Rep, The World Bank, at: https://shorturl.at/qzT05

ثانيًا: الوضع البيئي:

يؤثِّر التغيُّر الحاصل في البيئة نتيجة الحرب وتردِّي الخدمات بشكل مباشر على الوضع الصحِّي في المجتمعات؛ فمِن جهة لا يتمُّ الحصول على المياه النقيَّة بسبب ظروف الحرب وعدم استمرار توفُّر خدمات الصرف الصحِّي ما يُسهم بشكل كبير في تلوُّث مياه الشرب وانتقال الأمراض المنقولة عن طريق المياه (كالكوليرا) كما في الحالة اليمنية.

وتعمل رداءة طرق المركبات، واستخدام المولِّدات الخاصَّة في ظلِّ انقطاع الكهرباء، ورداءة جودة المشتقَّات النفطية التي تدخل البلاد، وعدم تصريف النفايات بشكل صحِّي، وغياب الرقابة على كلِّ ماله علاقة بالبيئة، على تلويث الأجواء وانتشار أمراض الصدر كالربو وغيره، وانتشار الأمراض المنقولة عن طريق الحشرات.

المناخ:

تحتلُّ اليمن المرتبة الثالثة عالميًّا في مؤشِّر (INFORM) لقياس مخاطر تغيُّر المناخ. وتهدِّد الكوارث الطبيعية والمخاطر البيئية بشكل كبير حياة السكَّان، وسبل عيشهم، ورفاهيتهم في عدَّة مجتمعات على مستوى اليمن. وقد شهدت اليمن خلال عام 2023م تغيُّرًا ملحوظًا في المناخ، حيث تغيَّر نمط الأمطار الموسمية، وزادت العواصف الرعدية، ما أثَّر بشكل كبير على المجتمعات في أنحاء البلاد؛ وأسفر ذلك عن تشريد كثير مِن السكَّان. وأفادت التقارير عن (218) حالة وفاة، و(3,812) حالة إصابة. وحتَّى 31 أغسطس، أثَّرت العواصف على (80.625) أسرة، أو ما يقدَّر بنحو (564.382) شخصًا، في (162) مديرية، بدرجات متفاوتة مِن الشدَّة. وفي حجَّة، توفِّي نحو (54)

شخصًا نتيجة الصواعق الرعدية[37]. ووفقًا لتقرير المنظَّمة الدولية للهجرة، للفترة مِن 1 يوليو إلى 30 سبتمبر 2023م، عانت العديد مِن الأسر (6.534 شخصًا) مِن النزوح مرَّة واحدة على الأقل نتيجة تأثير المناخ.

محدِّدات الصحَّة المتعلِّقة بالبيئة:

تشير تقارير منظَّمة الصحَّة العالمية إلى مؤشِّرات مقلقة وصلت إليها اليمن خلال 2023م في مجال الصحَّة البيئية، حيث وصلت نسبة التلوُّث في الهواء إلى ثمانية أضعاف المسموح به عالميًّا، ووصلت نسبة الوفيَّات بسبب الجلطات وأمراض القلب التي يسبِّبها التلوُّث إلى 38% مِن إجمالي الوفيَّات. في حين يعاني 81% مِن السكَّان مِن غياب الصرف الصحِّي الآمن[38].

ونظرًا لتأثير التغيُّرات الحاصلة في البيئة والتلوُّث في المياه -بشكل مباشر وغير مباشر- في الحالة الصحِّية للمجتمعات، تمَّت الإشارة إلى علاقة تدهور الوضع البيئي بالوضع الصحِّي وانتشار الأمراض المنقولة عن طريق المياه والهواء والنواقل الأخرى. وقد شهدت اليمن، خلال الربع الأخير مِن عام 2023م، ارتفاعًا حادًّا في عدد حالات الإصابة بالكوليرا، والحالات المشتبه بإصابتها أيضًا. ففي أكتوبر مِن العام ذاته، جرى الإبلاغ عن نسبه أعلى مِن الحالات المشتبه إصابتها في محافظة شبوه، تلا ذلك تأكيد ارتفاع معدَّلات الإصابة في محافظات أخرى أيضًا، كحضرموت وعدن وأبين ولحج والمهرة والضالع وتعز والحديدة. تلك المعدَّلات قد لا تكون دقيقة بسبب قلَّة البيانات الواردة مِن المحافظات الشمالية، لذلك مِن المؤكَّد أنَّ الأرقام الفعلية أعلى بكثير ممَّا يذكر في تقارير المنظَّمات المعنيَّة والجهات الصحِّية.

وتسهم الزيادة في الأمطار الموسمية، وتردِّي قطاعات الصرف الصحي، وتردِّي

(37) تقرير أممي: اليمن أكثر دول العالم تعرضًا لتغير المناخ و77% من النازحين وحوادث الصواعق المتزايدة هذا العام مرتبطة بتأثيراته، المصدر أونلاين، في: 2023/12/22م، متوفر على الرابط التالي: https://almasdaronline.com/articles/287334

(38) انظر: Health and environment scorecard- yemen, at: https://shorturl.at/uYZ49

التغذية في المجتمع، وتلوُّث المياه، في انتشار أمراض الإسهال الحاد، كما حدث مع الكوليرا[39]. وتتوقَّع منظَّمة الصحَّة العالمية حدوث (9) آلاف حالة إصابة إضافية بالكوليرا، في عشر محافظات معرَّضة للخطر خلال موسم الأمطار القادم. وتواجه المنظَّمات تحدِّيات كثيرة قد تسهم في عدم كفاءة التصدِّي لانتشار المرض، ما قد ينذر بانتشاره كوباء على مستوى البلاد. ومِن تلك التحدِّيات نقص الفحوصات التشخيصية، وقلَّة التمويل والتردِّي السائد للخدمات الأساسية في القطاع الصحِّي عمومًا.

ذوو الإعاقة:

أدَّت الحرب إلى مزيد مِن حالات الإعاقة الجسدية والنفسية، كنتيجة حتميَّة للوضع القائم منذ سنوات، وعدم مراعاة أطراف الصراع لقواعد وأخلاقيَّات الحرب؛ حيث إنَّ جلَّ الضحايا مِن المدنيِّين ممَّن أصبحوا نازحين أو جرحى أو مصابين بصدمات نفسية. ومِن بين هؤلاء مَن هم ذوي إعاقات جسدية أو عقلية، ولديهم تحدِّياتهم الخاصَّة بهم.

وتشير الأرقام إلى أنَّ مِن الممكن أن يكون لدى نحو (4.9) مليون شخص حالات إعاقة. وهذه الأرقام غير واقعية بالنظر لاستمرار الصراع، واستمرار تضرُّر الأشخاص مِن تداعياته بشكل يومي، كالتعرُّض للألغام والمتفجِّرات مِن مخلَّفات الحرب[40].

وفي تقرير النظرة العامَّة لمنظَّمة الإنسانية والإدماج، في عام 2023م، تمَّت الإشارة إلى أنَّ 89% مِن ذوي الإعاقة يعانون مِن عدم كفاية فرص وصولهم إلى الخدمات الأساسية، كالرعاية الصحِّية والتعليم، بالإضافة إلى قلَّة الخدمات الصحِّية ومحدودية المنظَّمات المحلِّية التي تستهدف هذه الفئة. ووفقًا لنتائج المسح الذي أجرته

(39) أبرز الأحداث- اليمن، الأوتشا، في: 2024/1/18م، متوفر على الرابط التالي:
https://reports.unocha.org/ar/country/yemen

(40) الاستجابة للطوارئ، الأوتشا، في: 2024/1/22م، متوفر على الرابط التالي:
https://reports.unocha.org/ar/country/yemen/card/st00O8a9KC/

منظَّمة الإنسانية والإدماج فإنَّ أكثر مِن 90% مِن المعاقين في مخيَّمات النزوح، في المخا والحديدة، لا يتمُّ أخذ مشورتهم في الخدمات الصحِّية المقدَّمة، مع عدم القدرة على الوصول لخدمات الصرف الصحِّي والمياه. وهذا يؤثِّر بشكل مباشر في الوضع الصحِّي لهذه الفئة مِن المجتمع، ومدى حصولهم على الخدمات التي تتناسب مع حالتهم الجسدية[41].

(41) المرجع السابق نفسه.

نظرة مستقبلية:

بينما لا توجد أيُّ مؤشِّرات إيجابية تلوح في الأفق فإنَّ الوضع الصحِّي مستمرٌّ في التدهور، ومع أنَّ نصف السكَّان محرومون مِن الخدمات الصحِّية الأساسية، وما يصل إليه النصف الآخر هو الحدُّ الأدنى مِن تلك الخدمات، وغالبًا ما تكون مدفوعة الأجر مِن دخل المواطن اليمني المتدهور.

هناك مجالات صحِّية مهملة إلى حدٍّ كبير، كالصحَّة النفسية، مع عدم كفاءة واضحة في توزيع الكوادر الطبِّية والخدمات العلاجية في عموم البلاد؛ حيث يفتقر مَن يعيشون في الريف -وهم النسبة الأعلى مِن السكَّان- إلى توفُّر الخدمات الصحِّية والمرافق الصحِّية. ورغم الجهود المبذولة مِن الدولة والجهات الدولية العاملة في القطاع الصحِّي إلَّا أنَّ الانقسام الحاصل في البلاد وتقطُّع السبل للوصول إلى الأماكن التي يتوفَّر فيها القدر الأفضل مِن الخدمات الصحِّية يسهم بشكل كبير في تدهور الحالة الصحِّية للسكَّان.

كما أنَّ ظهور بعض الأمراض السارية والوبائية ينذر بكارثة صحِّية على مستوى البلاد والبلدان المجاورة. وما ذكر في هذا التقرير ليس إلَّا جزء مِن الحالة الصحِّية والمؤشِّرات التي تستمر في التدهور كلَّ عام مقارنة بالأعوام السابقة.

وفي حال استمرَّ الوضع السياسي في البلد على ما هو عليه الحال الآن فإنَّ التدهور في الوضع الصحِّي سيستمرُّ، وقد يصل إلى نقطة الانهيار، بسبب تراكم العوامل التي تسهم في ذلك؛ وما هو عليه حال الاستجابة والمعالجة لا يعدوا عن كونه إجراءات ترقيعية ومؤقَّتة وبعيدة عن البناء المؤسَّسي والخدماتي المستدام للقطاع الصحِّي ومؤسَّساته.

أخيرًا نوصي بتحويل المشاريع الصحِّية المقدَّمة مِن الداعمين، مِن مشاريع صحِّية محدودة إلى مشاريع مستدامة وشاملة تستهدف تقديم خدمات صحِّية متكاملة، تصل إلى المناطق الأكثر احتياجًا، مع ضمان التمويل الثابت والمستدام لاستمراريتها كبنى تحتيَّة صلبة تحدث تحوُّلًا واضحًا في النظام الصحِّي في اليمن.

الفصل السَّابع
الوضع الإعلامي والثقافي

المقدِّمة:

شهد عام 2023م في اليمن أحداثًا متنوِّعة أثَّرت في تعاطي وسائل الإعلام اليمنية معها بناءً على شدَّتها وخفوتها. وقد رصد هذا التقرير انعكاسات تلك الأحداث، سواء مِنها السياسية، أو الاقتصادية، أو العسكرية، أو الأمنية، على اهتمامات وسائل الإعلام، ورسمها في عدَّة محاور تهدف إلى تفصيل المشهد الإعلامي والثقافي ورصد أبعاده.

أوَّلًا: خارطة وسائل الإعلام خلال عام 2023م

تنتشر في الساحة اليمنية حوالي (236) وسيلة إعلامية، رصدها هذا التقرير خلال عام 2023م؛ وهي متوزِّعة ما بين قنوات فضائية ومحطَّات إذاعية وصحف ورقية ومواقع إلكترونية. وتشكِّل هذه الوسائل المختلفة الخارطة الإعلامية في الجمهورية اليمنية.

١- وسائل الإعلام في مناطق الحكومة الشرعية:

تتكوَّن خارطة وسائل الإعلام التابعة للحكومة الشرعية مِن عدد مِن الوسائل والقنوات والصحف والإذاعات، بما في ذلك تلك التابعة لجهات أهلية موالية للشرعية.

القنوات الفضائية: هناك حوالي (17) قناة فضائية موالية للسلطة الشرعية والأطراف المنضوية تحتها؛ مِنها (5) فقط تمتلكها الحكومة الشرعية، وهي: اليمن "الحكومية"، عدن، الشرعية، المكلَّا، حضرموت "الحكومية"؛ ومِنها (8) قنوات مستقلَّة، هي: السعيدة، حضرموت، عاد، العصرية، سهيل، يمن شباب، بلقيس، المهرية؛ ومِنها قناتان تتبعان حزب "المؤتمر الشعبي العام" و"حرَّاس الجمهورية"، هما: اليمن اليوم، والجمهورية، وقناتان تتبعان المجلس الانتقالي الجنوبي، هما: عدن المستقلَّة، الغد المشرق. وقد تمَّ إيقاف بثِّ قناة وإذاعة الغد المشرق في 29 ديسمبر 2023م، وقامت القناة بتصفية كافَّة أنشطتها الإعلامية الخاصَّة باليمن، وسرَّحت جميع موظَّفيها. وكانت القناة انطلقت بشكل رسمي عام 2016م[1].

(1) قناة "الغد المشرق" توقِّف بثُّها الرسمي، موقع عدن الغد، في: 2023/12/29م، متوفر على الرابط التالي: https://www.adengad.net/news/718977

الإذاعات: شهدت اليمن طفرة ملحوظة في المحطَّات الإذاعية المحلِّية العاملة، والتي بلغت قرابة (60) إذاعة، منذ بداية الحرب التي عصفت بالبلاد عام 2015م؛ وقد أصبحت تلك المحطَّات ملاذًا للكثير مِن اليمنيين الذي يواكبون مِن خلالها الأخبار المحلِّية والعالمية، وكذلك برامج الترفيه[2]. وهناك (17) محطَّة إذاعية تنطلق مِن مناطق الحكومة الشرعية.

الصحف: هناك حوالي (8) صحف تصدر في المناطق الخاضعة للحكومة الشرعية، ستَّة مِنها في مدينة عدن، مِنها: يومية صحيفة "الأيَّام" الأهلية، ويومية "عدن الغد" الأهلية، ويومية "الأمناء" (المجلس الانتقالي الجنوبي)، وأسبوعية "عدن تايم" (المجلس الانتقالي الجنوبي)، ويومية "14 أكتوبر" الحكومية؛ واثنتان مِنها في مدينة تعز.

2- وسائل الإعلام في مناطق جماعة الحوثي:

القنوات الفضائية: هناك (10) قنوات فضائية تابعة لجماعة الحوثي، مِنها خمس قنوات حكومية سيطرت عليها الجماعة عند اجتياحها صنعاء عام 2014م، وهي: الفضائية اليمنية، وقناة عدن، والإيمان، وسبأ، واليمن الوثائقية، وأربع قنوات خاصَّة بها، هي: الساحات، والهويَّة، والمسيرة، واللحظة، وقناة أخرى كانت تابعة لحزب "المؤتمر الشعبي العام" استولت عليها الجماعة، وهي قناة اليمن اليوم. وجميع هذه القنوات تتبنَّى الخطاب الإعلامي لجماعة الحوثي، نظرًا لهيمنة الجماعة على قطاع الإعلام وسعيها لاحتكاره.

الإذاعات: هناك (31) إذاعة تبثُّ في مناطق سيطرة جماعة الحوثي؛ أحدثها إذاعة "ريمة" التي جرى افتتاحها مِن قبل وزير الإعلام بصنعاء، ضيف الله الشامي، مطلع يناير 2024م[3].

---

(2) ملاذ للمواطنين في الحرب.. انتشار المحطات الإذاعية المحلية في اليمن، العربي، في: 2021/6/14م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/jVInsoe

(3) وزير الإعلام يفتتح إذاعة ريمة، سبأ نت (الخاضعة لجماعة الحوثي)، في: 2024/1/8م، متوفر على الرابط التالي: https://www.saba.ye/ar/news3294505.htm

الصحف: تصدر في العاصمة صنعاء (6) صحف ورقية بشكل منتظم، وهي يومية الثورة الرسمية (الخاضعة لجماعة الحوثي)، وصحيفة (لا) اليومية الأهلية، وصحيفة الميثاق الأسبوعية (التابعة لحزب المؤتمر الشعبي العام)، والمراسل الأسبوعية (أهلية تابعة لجماعة الحوثي)، و26سبتمبر الأسبوعية واليمن الأسبوعية (الصادرتان عن وزارة الدفاع الخاضعة لجماعة الحوثي).

المواقع الإخبارية:

تمثِّل المواقع الإخبارية الإلكترونية أكثر الوسائل الإعلامية انتشارًا في اليمن، إذ تشير دراسة مسحيَّة -أنجزت في منتصف عام 2023م- إلى وجود حوالي (147) موقع إخباري يمني، يتبع الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي مِنها (118) موقعًا، و(29) موقعًا مستقلًا[4].

(4) دراسة حول ملكية واستقلال وسائل الإعلام باليمن، موقع نقابة الصحفيين اليمنيين، في: 2023/6/5م، متوفر على الرابط التالي: https://www.yemenjs.net

ثانيًا: أبرز الأحداث في المشهد الإعلامي

اهتمَّت وسائل الإعلام اليمنية، بوسائطها المختلفة، بتغطية الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية على الساحة المحلِّية خلال عام 2023م، وتنوَّعت مسارات وأجندة التغطية وفقًا لاتِّجاهات المكوِّن السياسي الذي يمتلك الوسيلة الإعلامية، أو المموِّل له.

مسارات التغطية للأحداث في وسائل الإعلام التابعة للحكومة الشرعية:

تركَّزت سياقات الخطاب الإعلامي الخاص بوسائل الإعلام العاملة في مناطق الحكومة الشرعية في الدفاع عن قيم الشرعية الدستورية والدولة اليمنية الموحَّدة. واستنادًا لتلك القيم توزَّعت هذه السياقات لمواجهة الخطاب الانفصالي للمجلس الانتقالي الجنوبي والخطاب الانقلابي لجماعة الحوثي.

- صراعات بينيَّة:

تراوحت المعركة الإعلامية بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي ما بين الوضع الاقتصادي في المحافظات الجنوبية وبين الأحداث في محافظة حضرموت؛ إذ أكَّدت الشرعية في مطلع شهر يناير على رفضها استقدام أيّ قوَّات مِن خارج محافظة حضرموت، وإنشاء واستحداث أيّ معسكرات فيها[5]، وذلك في إشارة إلى قوَّات النخبة الحضرمية التابعة للمجلس الانتقالي، وجاء هذا الطرح ردًّا على الانتقالي الذي يطالب بإخراج المنطقة العسكرية الأولى (وهي قوَّات تابعة للحكومة الشرعية) مِن وادي حضرموت[6].

وتصاعد الصراع حول هذه القضية عقب إشهار "مجلس حضرموت

(5) مرجعية قبائل حضرموت تجدد رفضها، المهرية نت، في: 2023/1/5م، متوفر على الرابط التالي: https://almahriah.net/local/25204

(6) شباب الغضب بوادي حضرموت، صحيفة الأمناء، في: 2023/1/5م، العدد: 1474: ص3.

الوطني" في العاصمة السعودية (الرياض)، حيث عارض المجلس الانتقالي إنشاء مجلس حضرموت، واعتبر تشكيله مؤامرة تهدف إلى استبعاد المحافظة مِن خارطة الدولة الجنوبية التي يُطالب الانتقالي باستعادتها، وفقًا للحدود السابقة للوحدة في مايو 1990م[7].

الشرعية مِن جهتها باركت -بكلِّ أطيافها- تأسيس مجلس حضرموت، وأكَّدت ذلك بزيارة تاريخية لرئيس مجلس القيادة الرئاسي، د. رشاد العليمي، إلى مدينة المكلَّا، برفقة عدد مِن المسئولين الحكوميِّين ووفد سعودي، تمَّ خلالها تدشين مشاريع اقتصادية مموَّلة مِن البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن.

وفي سياق تأييد الشرعية للمجلس الحضرمي، قال رئيس مجلس القيادة الرئاسي، في لقائه بأعضاء هيئة رئاسة مجلس حضرموت الوطني، في شهر ديسمبر: "إنَّ المجلس يشكِّل رافدًا جديدًا في منظومة العمل السياسي الوطني، وإضافة نوعية في جبهة الشرعية الدستورية لأجل استعادة الدولة وإحلال السلام والانطلاق في مسيرة التنمية والبناء"[8].

وفي اتِّجاه آخر للصراع قام المجلس الانتقالي باستغلال الاختلالات العامَّة في الحياة اليومية للمواطنين في المحافظات الجنوبية، وخصوصًا تجاه مشكلة الكهرباء، مِن أجل دمغ الشرعية بالفساد والعجز عن حلِّ مشكلات الناس، وأصدر محافظ عدن، أحمد لملس (المحسوب على الانتقالي)، قرارًا بمنع توريد إيرادات محافظة عدن إلى حساب الحكومة في البنك المركزي اليمني بعدن[9]، وأيَّدت هيئة رئاسة الانتقالي هذا القرار داعية بقيَّة المحافظين إلى اتِّخاذ نفس القرار[10].

---

(7) المجلس الانتقالي اليمني ينظم مظاهرات في حضرموت، وكالة سبوتنيك، في: 2023/7/8م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/qKGAyBlf

(8) العليمي يشيد بالمجلس الوطني الحضرمي في توحيد أبناء المحافظة، مأرب برس، في: 2023/12/7م، متوفر على الرابط التالي: https://marebpress.net/news_details.php?sid=198524

(9) المحافظ لملس يمنع توريد إيرادات عدن، موقع عدن تايم، في: 2023/6/12م، متوفر على الرابط التالي: https://www.aden-tm.net/news/249786

(10) المجلس الانتقالي يؤيِّد قرار محافظ عدن، المهرة بوست، في: 2023/6/13م، متوفر على الرابط

الشرعية بدورها قامت بإفساح مساحات مِن التغطية الإعلامية لاجتماع مجلس القيادة الرئاسي، برئاسة رئيس المجلس "العليمي"، والذي وجَّه مِن خلاله محافظ عدن بسرعة توريد العائدات إلى البنك المركزي[11]. كما اهتمَّت بتغطية ردِّ محافظ عدن على التوجيه الرئاسي، والذي امتثل فيه لتوجيه رئيس مجلس القيادة، وأعلن سرعة توريده الإيرادات إلى البنك المركزي بعدن.

- كشف ومبالغة:

في إطار الصراع مع جماعة الحوثي، كانت معارك الجيش الوطني ومليشيا جماعة الحوثي تدور في جبهات مأرب وتعز والضالع، فكانت هي المسيطرة على مجمل التغطيات الإعلامية، لكن مع وضع الهدنة الهش لم تكن هناك معارك محتدمة في الجبهات، وهذا ما جعل وسائل الإعلام الموالية للشرعية تركِّز على عرض الأخبار والتقارير الإعلامية التي تُظهِر مِن خلالها وجود نيَّة لجماعة الحوثي في استئناف الحرب والقتال في أيِّ لحظة، ومِن ذلك تناول الأخبار التي تتناول تعزيزات جماعة الحوثي العسكرية إلى مختلف الجبهات، في كلِّ مناسباتها الخاصَّة التي تستغلُّها للتحشيد والتجنيد[12]، كما أبانت أيضًا استفادة الجماعة مِن وضع الهدنة الهش في تنفيذ كثير مِن الاغتيالات والاستهدافات لأفراد ومواقع الجيش الوطني بالطائرات المسيَّرة.

التالي: https://almahrahpost.com/news/38177

(11) قرار قوي للعليمي يطيح بتمرُّد الانتقالي ومحافظ عدن، المشهد اليمني، في: 2023/6/20م، متوفر على الرابط التالي: https://www.almashhadnews.com/257442

(12) تعزيزات عسكرية كبيرة للحوثيين ومئات المقاتلين، المشهد اليمني، في: 2023/8/29م، متوفِّر على الرابط التالي: https://www.almashhadnews.com/261837

- "طوفان الأقصى" وتحوُّلات في الاتِّجاه:

في شهر أكتوبر، اتَّجهت التغطيات الإعلامية نحو الأحداث الدائرة في قطاع غزَّة بفلسطين، وما نجم عن عملية "طوفان الأقصى" مِن عدوان إسرائيلي على غزَّة، وقتل للمدنيين مِن الأطفال والنساء. ومع هذه المجريات حدث بعض التحول في أجندة خطاب بعض الوسائل الإعلامية الموالية للحكومة الشرعية، هذا التحوُّل في الخطاب مكَّن جماعة الحوثي مِن الوصول إلى جماهير واسعة.

في المقابل، قامت وسائل الإعلام التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، بتسويق رئيس المجلس، عيدروس الزبيدي، كقائد سياسي وعسكري يمكن الاعتماد عليه مِن قبل التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتَّحدة، لحماية الملاحة في باب المندب وخليج عدن.

مسارات التغطية للأحداث في وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي:

ركَّزت الوسائل الإعلامية التابعة لجماعة الحوثي، في مطلع عام 2023م، على تغطية زيارات الوفد العُماني والمبعوث الأممي، هانز غروندبرغ، إلى صنعاء، ولقاءاته مع قيادة جماعة الحوثي؛ حيث شهدت العاصمة صنعاء في شهر يناير حراكًا سياسيًّا نشطًا، ترتَّب عليه مسار تفاوضيٌّ أفضى إلى حلِّ بعض القضايا، مثل التبادل الجزئي للأسرى ومشكلة سفينة "صافر".

كما ركَّزت التغطية في شهر يناير على الفيلم الوثائقي "في قبضة الأمن"، الذي أنتجته أجهزة الأمن الخاضعة لجماعة الحوثي؛ وهو يتناول قضية اغتيال الوزير في السلطة التابعة لجماعة الحوثي، حسن زيد[13]. كما اهتمَّت التغطية -أيضًا- بسرد وتناقل تصريحات مسئولي الجماعة المستنكرة لقرار الحكومة الشرعية برفع صرف

(13) الأجهزة الأمنية تكشف عن تفاصيل تتعلق باغتيال الوزير حسن زيد، موقع سبأ نت (الخاضعة لجماعة الحوثي)، في: 2023/1/8م، متوفر على الرابط التالي: https://www.saba.ye/ar/news3218358.htm

الدولار الجمركي، موضحة تداعيات القرار على الحياة الاقتصادية[14].

- إنجازات التفاوض:

في شهر أبريل، تواترت الأحداث السياسية التفاوضية، حيث طغت زيارة الوفد السعودي إلى العاصمة صنعاء، واستقبال رئيس المجلس السياسي الأعلى، مهدي المشَّاط، للوفد، على أطر التغطيات الخبرية لوسائل الإعلام التابعة لجماعة الحوثي[15]. كما احتلَّت عملية تبادل الأسرى بين جماعة الحوثي والحكومة الشرعية حيّزًا أكبر مِن التناول، خصوصًا عملية الإفراج عن الأسير اللواء فيصل رجب، والتي اعتبرتها الجماعة مكرمة مِن زعيم الجماعة، عبد الملك الحوثي، لقبائل أبين التي حضرت إلى العاصمة صنعاء[16].

وتصدَّرت عملية اتِّفاق تبديل سفينة "صافر"، وتفريغ حمولتها مِن النفط إلى السفينة الجديدة، اهتمامات الوسائل التابعة لجماعة الحوثي، خلال شهر يوليو.

وفي إطار تركيزها على ما يحدث في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية، أفردت تلك الوسائل مساحات لتغطية اغتيال مدير مكتب برنامج الأغذية العالمي، مؤيَّد حميدي، في مدينة التربة بمحافظة تعز، مشيرة مِن خلالها إلى سوء الأوضاع الأمنية وانفلاتها في مناطق الشرعية[17].

---

(14) محافظ عدن يحذر من التداعيات الكارثية لقرار رفع سعر الدولار الجمركي، موقع أنصار الله، في: 2023/1/14م، متوفر على الرابط التالي: https://www.ansarollah.com/archives/578985

(15) الرئيس المشاط: المباحثات مع الوفد السعودي بحضور الوسيط العماني كانت إيجابية ويد اليمن هي الطولى، موقع سبأ نت (الخاضع لجماعة الحوثي)، في: 2023/4/15م، متوفر على الرابط التالي: https://www.saba.ye/ar/gallery11473.htm

(16) الافراج رسميًا عن الأسير فيصل رجب، موقع سبتمبر نت (الخاضع لجماعة الحوثي)، في: 2023/4/30م، متوفر على الرابط التالي: https://www.26sep.net/index.php/local/56275-2023-04-30-08-00-04

(17) مصدر حكومي يدين جريمة اغتيال مدير فرع برنامج الأغذية العالمي في منطقة التربة بمحافظة تعز، موقع الصمود، في: 2023/7/22م، متوفر على الرابط التالي: https://www.alsomoud.com/195124/

- التغييرات الجذرية:

في شهر سبتمبر، اتَّخذت التغطية لدى وسائل الإعلام التابعة لجماعة الحوثي لأحداث عام 2023م اتِّجاهات مختلفة، حيث اهتمَّ الاتِّجاه الأوَّل بالردود على تصريحات شريك الجماعة في الحكم (المؤتمر الشعبي العام- فرع صنعاء)، خصوصًا تصريحات صادق أمين أبو راس، رئيس حزب "المؤتمر"، والتي تناول فيها قضية المرتَّبات والأوضاع المعيشية الصعبة للمواطنين في مناطق سيطرة جماعة الحوثي[18]. وأوضحت تناولات الحوثيين الإعلامية أنَّ تلك التصريحات والمواقف المتردِّدة والمشبوهة تمثِّل خدمة لـ"التحالف العربي"، المساند للحكومة الشرعية، بهدف خلخلة الجبهة الداخلية بعد أن عجز عن ذلك عسكريًّا وأمنيًّا[19].

وركز الاتِّجاه الثاني على تغطية العرض العسكري لقوَّات الحوثي في ميدان السبعين بالعاصمة صنعاء، والذي جرى فيه عرض أسلحة جديدة ومتطوِّرة، وذلك بمناسبة يوم 21 سبتمبر (اليوم الذي أسقطت فيه الجماعة الدولة في صنعاء).

وفي الاتِّجاه الثالث، تصدَّرت كلمة زعيم الجماعة، عبد الملك الحوثي، التي كشف فيها عن المرحلة الأولى مِن التغييرات الجذرية في مؤسَّسات الدولة، التغطيات الإعلامية، بالإضافة إلى ما تلى ذلك مِن إقالة لحكومة عبدالعزيز بن حبتور (التابعة للجماعة)، وتكليفها بتصريف الأعمال.

- استغلال "طوفان الأقصى":

جاءت عملية "طوفان الأقصى"، التي نفَّذتها كتائب القسام الذراع العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، في 7 أكتوبر، لتكون المحور الأساس للتغطية

---

(18) حزب المؤتمر الشعبي العام يهاجم سلطة الحوثيين ويعترف بتهميشه، موقع الرأي الثالث، في: 2023/8/28م، متوفر على الرابط التالي: https://alrai3.com/News/3/10663.htm/ar

(19) الأحزاب المناهضة للعدوان تستغرب مواقف وتصريحات بعض التنظيمات المنضوية في إطار الجبهة الداخلية، سبأ نت (الخاضعة لجماعة الحوثي)، في: 2023/9/3م، متوفر على الرابط التالي: https://www.saba.ye/ar/news3261878.htm

الإعلامية لدى وسائل إعلام جماعة الحوثي، إذ اهتمَّت تلك الوسائل والمنابر بتغطية المسيرات التي أطلقتها الجماعة لتأييد عملية "طوفان الأقصى"، وتغطية كلمات وتصريحات قادة الجماعة بهذا الشأن.

ومع تصاعد الأحداث، طغت عملية إطلاق الصواريخ البالستية والطائرات المسيَّرة مِن قبل الحوثيين، باتِّجاه فلسطين المحتلَّة والسفن الإسرائيلية أو المتوجِّهة إليها ومِنها، على مسارات التغطية الإعلامية، وكانت أخبار ناطق القوَّات الخاضعة لجماعة الحوثي، يحيى سريع، العاجلة وإيجازاته المتلفزة هي الطاغية على كلِّ الوسائل.

وفي خضمِّ هذه العمليَّات العسكرية، ركَّزت التغطية الإعلامية على مخاطبة الرأي العام المحلِّي والعربي والدولي بأنَّ هذه الأفعال التي تقوم بها القوَّات العسكرية (الخاضعة لجماعة الحوثي) إنَّما تأتي نصرة للشعب الفلسطيني الذي يتعرَّض للإبادة الجماعية والخذلان العربي والإسلامي[20].

الحرِّيات الإعلامية :

لايزال قطاع الإعلام -بشقَّيه المادي والبشري- يُعاني مِن الانتهاكات المستمرَّة التي تطاله سنويًّا، خصوصًا مع وجود ظروف سياسية وعسكرية غيَّبت سلطة الدولة والقانون. وقد رصدت نقابة الصحفيين اليمنيين -في تقريرها السنوي لعام 2023م- (82) حالة انتهاك طالت الوسائل الإعلامية والصحفيين في اليمن. كما سجَّل التقرير أنواعًا مختلفة للانتهاكات، تصدَّرتها حالات حجز الحرِّية بـ(17) حالة، و(12) حالة محاكمة واستدعاء للصحفيِّين، و(12) حالة تهديدات وحملات تحريض، و(10) حالات إغلاق وسائل إعلام ومنع صحفيِّين مِن ممارسة أعمالهم. وأوضح التقرير أنَّ هناك (10) صحفيِّين تعرَّضوا للمعاملة القاسية في المعتقلات، و(6) صحفيِّين جرى

(20) الإعلام الحربي يوزع مشاهد إطلاق الصواريخ والطائرات المسيرة نحو عمق الكيان الصهيوني، موقع سبأ نت (الخاضعة لجماعة الحوثي)، في: 2023/11/1م، متوفر على الرابط التالي: https://www.saba.ye/ar/news3277004.htm

فصلهم مِن أعمالهم وإيقاف مستحقَّاتهم. ورصد (11) حالة اعتداء واقتحام ومصادرة ونهب ممتلكات صحفيِّين ووسائل إعلامية، و(4) حالات رفض تنفيذ أحكام القضاء، واختراق مواقع إلكترونية.

وفي اتِّجاه آخر، شهد عام 2023م حدثًا مهمًّا متعلِّقًا بالصحفيين اليمنيين، تمثَّل في الإفراج عن أربعة صحفيين مِن سجون جماعة الحوثي[21]، وذلك بعد اعتقال لهم استمرَّ لثمانية أعوام. وقد جاء الإفراج عنهم ضمن صفقة تبادل الأسرى بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي، برعاية الأمم المتَّحدة والصليب الأحمر. وكانت جماعة الحوثي اعتقلتهم في يونيو 2015م، بصنعاء، وحكمت عليهم بالإعدام في فبراير 2020م، بتهمة "التخابر مع دول أجنبية، ونشر أخبار كاذبة"[22].

الحملات الرقمية:

أصبحت الحملات الإعلامية الرقمية، المتضمِّنة للهاشتاجات، مِن المواد الإعلامية المسيطرة على المحتوى في مواقع التواصل الاجتماعي؛ إذ يحتشد الجمهور نحوها للنقاش والتفاعل. وقد رصد هذا التقرير الحملات التي جرت خلال عام 2023م على النحو التالي:

- الحملات الرقمية الخاصة بالحوثيين:

توزَّعت الحملات التي قامت بها المنصَّات الرقمية الحوثية في الموضوعات التالية، كما يوضحه الجدول التالي:

(21) هم: توفيق المنصوري، عبدالخالق عمران، أكرم الوليدي، حارث حميد.
(22) اليمن: إطلاق سراح أربعة صحفيين محكوم عليهم بالإعدام ضمن صفقة تبادل الأسرى، موقع الاتحاد الدولي للصحفيين، فيك 2023/4/18م، متوفر على الرابط التالي:
https://2u.pw/8odg62P

الجدول (18) مواضيع الحملات التي قامت بها المنصات الرقمية التابعة للحوثيين

الشهر	الحملة
يناير	#الحصار_حرب
يناير	#واقصد_في_مشيك
يناير	#انتهاكات_الغرب_بحق_المرأة
يناير	#أمريكا_عدو_السلام
مارس	#اليوم_الوطني_للصمود
ابريل	#يوم_القدس_العالمي
ابريل	#لن_نترك_أسرانا
مايو	#علم_وجهاد
مايو	#اليوم_العالمي_للاتصالات
مايو	#الشعار_سلاح_وموقف #المقاطعة_سلاح_مؤثر
يونيو	#الذكرى_١٠٣_لمجزرة_تنومة #جرائم_آل_سعود
يونيو	#عبيد_امريكا_يختطفون_المدنيين
يونيو	#اليمن_٣٠٠٠يوم_عدوان_وصمود
يونيو	#جريمة_الصد_عن_الحرمين
يوليو	#يوم_الولاية
يوليو	#القرآن_كتاب_الله
اغسطس	#مقبرة_الغزاة_بانتظاركم
سبتمبر	#السعودية_تصهين_المناهج
سبتمبر	#ثورة_٢١_سبتمبر #حرية_واستقلال
اكتوبر	#طوفان_الأقصى #اليمن_مع_فلسطين
اكتوبر	#قاطعوا_بضائع_أمريكا_وإسرائيل

- الحملات الرقمية الخاصة بالشرعية:

تركَّزت الحملات الرقمية الخاصة بجانب الشرعية الموضوعات التالية، كما يوضحها الجدول رقم (19):

الجدول (19) يوضح مواضيع الحملات التي قامت بها المنصات الرقمية التابعة للشرعية

الشهر	الحملة
يناير	#آثار_مملكة_سبأ
يناير	#مهرجان_شتاء_عدن
فبراير	#الشهيد_شعلان
مارس	#لا_حوثي_بعد_اليوم
ابريل	#الحرية_لقحطان
ابريل	#اليوم_العالمي_للكتاب_وحقوق_المؤلف
مايو	#تأسيس_مجلس_التعاون_42
مايو	#دجال_مران
يونيو	#قحطان3000يوم_إخفاء
يوليو	#المملكة_تدعم_انهاء_ازمة_صافر
يوليو	#عام_على _توحيد_البندقية
يوليو	#تعز3000_يوم_حصار
يوليو	#مائه_يوم_على_اغتيال_الشيخ_الباني
اغسطس	#اليوم_الدولي_لضحايا_الإختفاء_القسري
اغسطس	#ريمة_ترفض_التشيع
سبتمبر	#ميلاد_وطن_26سبتمبر
أكتوبر	#نغم_يمني_في_باريس
أكتوبر	#الحوثي_يتاجر_بمأساة_فلسطين
نوفمبر	#الرياض_إكسبو2030
نوفمبر	#عيد_الجلاء_30نوفمبر

ثالثا: المشهد الثقافي خلال عام 2023م

اتَّسم المشهد الثقافي اليمني عام 2023م بحراكٍ متنوّعٍ في الأنشطة الثقافية الداخلية والمشاركات الثقافية الخارجية، وبرزت الإصدارات الجديدة في الثقافة والأدب وصناعة الأفلام السينمائية القصيرة كظاهرتين تفرَّد بهما عام 2023م، في مجال الثقافة. ويستعرض هذا التقرير الفعل الثقافي اليمني مِن خلال المحاور التالية:

المشهد الثقافي في المحافظات الخاضعة لسيطرة الشرعية:

طغت على الفعاليَّات الثقافية في المحافظات الخاضعة لسيطرة الشرعية المشاركات الخارجية في المهرجانات الثقافية العربية والدولية، علاوة على بعض الاحتفالات والندوات التي اهتمَّت بالثورات اليمنية (ثورة 26 سبتمبر، و14 أكتوبر، و30 نوفمبر)، إلى جانب مهرجان شتاء عدن الذي نظَّمته وزارة الإعلام والثقافة والسياحة بالتعاون مع محافظة عدن، وتضمَّن ندوات ثقافية، وعروضًا مسرحية، ومعارض تشكيلية، وحفلات غنائية، ورقصات شعبية، وتكريمًا لبعض الفنانين. كما شهدت محافظات الشرعية جملة مِن الإصدارات، وصلت إلى (12) إصدارًا، مِنها ديوانين مِن الشعر، ورواية واحدة فقط، وتسع كتب سياسية وفكرية.

المشهد الثقافي في المحافظات الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي:

تركَّز الحراك الثقافي في المحافظات التي تسيطر عليها جماعة الحوثي في المناسبات الخاصَّة بالجماعة، واستحوذت هذه المناسبات على جلِّ الفعاليات والأنشطة الثقافية باستثناء مناسبتين فقط، هما الاحتفال باليوم العالمي للغة العربية وإحياء الذكر السنوية الأولى لرحيل شاعر وأديب اليمن الدكتور عبد العزيز المقالح والتي نظَّمتها جامعة صنعاء.

ومِن جهة أخرى، شهدت العاصمة صنعاء صدور عدد مِن الكتب الثقافية

والسياسية والتاريخية والدواوين الشعرية والروايات والمجموعات القصَّصية، وصلت إلى (15) إصدارًا.

إنجازات ثقافية يمانية:

شهد عام 2023م إنجازات ثقافية يمنية قام بها فاعلون في صناعة الأدب والثقافة والفن، حيث حصد فيلم (المرهقون) السينمائي، للمخرج اليمني عمرو جمال، جائزة لجنة التحكيم لمهرجان "ميد روما الدولي"، في دورته التاسعة والعشرين، في إيطاليا؛ وفاز الفيلم اليمني (السطل)، وهو مِن إخراج علي السنيدار وعادل الحيمي ومروان المارش، بمسابقة الأفلام القصيرة التي نظَّمتها هيئة التراث السعودية؛ كما حقَّق الفيلم اليمني (عبر الأزقَّة)، للمخرج اليمني يوسف الصباحي، جائزة أفضل فيلم قصير في مهرجان "هوليوود" للأفلام العربية في أمريكا.

وفي هذا العام، منحت وزارة الثقافة الفرنسية الروائي اليمني، على المقري، وسام الفنون والآداب برتبة فارس، وهو أعلى وسام في فرنسا. وفي شأن آخر اعتمدت منظَّمة اليونسكو آثار مملكة سبأ القديمة في مأرب ضمن قائمة التراث العالمي.

رؤية مستقبلية:

- يمكن رصد بعض التطوُّرات التي قد تحصل في عمل وسائل الإعلام اليمنية خلال الأعوام القادمة، في ضوء التحوُّلات التي تشهدها الساحة اليمنية، وتلك التي ترتبط بتطوُّر تقنيَّات وسائل الإعلام والاتِّصال، ما يفرض إحداث مواكبة وملائمة معها. وفيما يلي بعض التوقُّعات في هذا الشأن:
- اتِّجاه وسائل الإعلام بشتَّى أنواعها إلى الاندماج، حيث تتكامل الوسائل التقليدية مع الوسائل الرقمية الجديدة.
- إدخال كثير مِن المؤسَّسات الإعلامية، وخصوصًا الوكالات والقنوات الفضائية والمواقع الإخبارية الكبرى، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في صناعتها الإعلامية.
- حدوث طفرة كبيرة في المواقع الإخبارية بهدف كسر الصوت الواحد وتنوُّع المضمون والمحتوى، في المحافظات الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي.
- ازدياد مساحات قبول الآخر في وسائل الإعلام اليمنية، وتلاشي الخطاب الأحادي الوجهة.

الفصل الثامن

المشهد القضائي

المقدِّمة:

تعتبر السلطة القضائية إحدى سلطات الدولة الثلاث، ومهمَّتها وضع التشريعات موضع التطبيق، وإنفاذ القانون على الجميع، مِن خلال إصدار الأحكام واجبة التنفيذ، إذ لا فائدة مِن التشريعات التي تقرُّ الحقوق والواجبات ما لم تكن هناك سلطة تقوم بحراسة هذه التشريعات وضمان فرض تطبيقها. ومِن هنا يأتي دور السطلة القضائية المحوري في إقامة العدالة وسيادة القانون.

ولن تستطيع السلطة القضائية القيام بدورها ما لم تتمتَّع بالاستقلالية التامَّة، بعيدًا عن أيِّ تدخُّلات أو ضغوطات تؤثِّر على أدائها، ولعلَّ هذا ما تعاني مِنه السلطة القضائية في اليمن، والذي تأثَّر أداءها بشكل كبير نتيجة للحرب الدائرة منذ أكثر مِن تسع سنوات، وكان مِن نتائجها انقسام السلطة القضائية إلى سلطتين قضائيتين، سلطة قضائية تابعة للدولة (مقرُّها مدينة عدن العاصمة المؤقَّتة)، وسلطة قضائية تابعة لجماعة الحوثي (مقرُّها العاصمة صنعاء)؛ وهو انقسام انعكس على أداء السلطة القضائية في أكثر مِن جانب، ولم يكن القضاء في ذلك بدعًا مِن مؤسَّسات الدولة في تأثُّرها بانعكاسات الحرب -المباشرة وغير المباشرة، وهو ما سنتطرَّق إليه في هذا التقرير.

استقلال السلطة القضائية

تنصُّ المادَّة (149)، مِن دستور الجمهورية اليمنية، على أنَّ "القضاء سلطة مستقلَّة قضائيًّا وماليًّا وإداريًّا، والنيابة العامَّة هيئة مِن هيئاته، وتتولَّى المحكمة الفصل في جميع المنازعات والجرائم، والقضاة مستقلُّون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأيِّ جهة، وبأيِّ صورة، التدخُّل في القضايا أو في شأن مِن شئون العدالة، ويعتبر مثل هذا التدخُّل جريمة يعاقب عليها القانون، ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم"[1].

كما يعتبر القضاء طبقًا لنصِّ المادَّة (150) مِن الدستور "وحدة متكاملة، ويرتِّب القانون الجهات القضائية، ودرجاتها، ويحدِّد اختصاصاتها، كما يحدِّد الشروط الواجب توفُّرها في مَن يتولَّى القضاء، وشروط إجراءات تعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم، والضمانات الأخرى الخاصَّة بهم، ولا يجوز إنشاء محاكم استثنائية بأيِّ حال مِن الأحوال"[2].

وتنصُّ المادة (1)، مِن قانون السلطة القضائية رقم (1) لعام 1991م، على أنَّ "القضاء سلطة مستقلَّة في أداء مهامها، والقضاة مستقلُّون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأيِّ جهة وبأيِّ صورة التدخُّل في القضايا، أو في شأن مِن شئون العدالة، ويعتبر مثل هذ التدخُّل جريمة يعاقب عليها القانون، ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم".

---

(1) المادة (149) مِن دستور الجمهورية اليمنية، موقع المركز الوطني للمعلومات، على الرابط التالي:
https//:yemen-nic.info/yemen/dostor.php

(2) المادة (150) مِن دستور الجمهورية اليمنية، موقع المركز الوطني للمعلومات، على الرابط التالي:
https//:yemen-nic.info/yemen/dostor.php

إنَّ استقلال القضاء مبدأ ثابت، وهدف راسخ، وشرط ضروري، لتحقيق العدالة في المجتمع، أملته طبيعة العمل القضائي ذاته، وحتَّمته إرادة الشعوب، وجسَّدته التشريعات المختلفة، سعيًا لترسيخ دعائم العدل، الذي يعدُّ بحقٍّ أساس الحكم وقاعدته، فإذا لم يكن القضاء مستقلًّا لم تكن هناك عدالة، فإذا كان العدل أساس الحكم، فاستقلال القضاء أساس العدل.

ويشكِّل استقلال القضاء المبدأ الأوَّل مِن المبادئ العامَّة التي تضبط أعمال السلطة القضائية، كما يعدُّ مقوِّمًا مهمًّا مِن مقوِّمات الدولة القانونية، وذلك لخضوعها لمبدأ المشروعية. ويرتكز على استقلال القضاء الوجود الفعلي لبقية الركائز التي تعتمد عليها دولة القانون، فلا قيمة للدستور بدون استقلال القضاء، ولا قيمة لمبدأ الفصل بين السلطات أو لأيِّ ضمانة للحقوق والحرِّيات إلَّا بوجود الرقابة القضائية المعزَّزة بالاستقلال.

واستقلال القضاء ليس ميزة للقضاة، وإنَّما هو قيمة كبيرة تشكِّل ضمانة أساسية لحسن سير العدالة، والتي أكَّد عليها دستور الجمهورية اليمنية، والمواثيق الدولية المتعلِّقة بحقوق الانسان، مِن أجل ضمان حرِّيات المواطنين وحقوقهم، والحصول على محاكمة عادلة، بالإضافة إلى حماية سيادة القانون، وحفاظًا على شرعية النظام السياسي. وهذا يتطلَّب عدم تأثُّر القضاة بأيِّ أهواء سياسية أو غير سياسية.

وعند النظر إلى وضع السلطة القضائية في اليمن، ومدى استقلال القضاء فيها، نجد أنَّ الصراع الدائر بين الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًّا، وجماعة الحوثي، الانقلابية المدعومة إيرانيًّا، أدَّى إلى انقسام السلطة القضائية، وأثَّر على استقلال القضاء وأدائه للمهام المنوطة به، بشكل كبير. ففي المحافظات التي تقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية نجد أنَّ سياسة الاستقطاب التي تنتهجها أطراف الشرعية أثَّرت على أداء السلطة القضائية واستقلالها، وأظهرت التغييرات التي حدثت في قيادة السلطة القضائية تبعيَّتها للسلطة التنفيذية، بسبب تجاهل الشروط القانونية في تعيين القيادة الجديدة لمجلس القضاء الأعلى وبقيَّة المواقع القيادية في السلطة القضائية، وإخضاع هذه التعيينات لرغبات أطراف في مجلس القيادة الرئاسي. وأوضح مثال على ذلك حركة التنقُّلات والتعيينات التي أقرَّها مجلس القضاء الأعلى في عدد مِن

المحافظات المحرَّرة، وإعادة تشكيل دوائر المحكمة العليا والقضاء العسكري(3).

ومِن الملاحظ على قيادة السلطة القضائية في مدينة عدن (العاصمة المؤقَّتة) مجاراة الوضع الاستثنائي الذي تعيشه محافظة عدن وبقيَّة المحافظات الخاضعة لسلطة المجلس الانتقالي الجنوبي، الانفصالي المدعوم إماراتيًّا، الأمر الذي انعكس سلبًا على أداء السلطة القضائية، وعلى سمعتها. فعلى سبيل المثال تتعامل السلطة القضائية مع المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن كسلطة أمر واقع، وتقدِّم له التنازلات على حساب استقلالية القضاء. فعلى المستوى الأمني تتعامل السلطة القضائية في عدن مع قوَّات الحزام الأمني، وغيرها مِن التشكيلات المسلَّحة التي لا تتبع وزارتي الدفاع والداخلية، كمأموري ضبط قضائي. وقد قامت ما تُسمَّى "لجنة التوعية بسيادة القانون في وزارة العدل" (وهي لجنة ليست موجودة في هيكل الوزارة)، بعمل دورة توعويَّة حول محاضر الضبط والالتزام بالجوانب القانونية لأفراد الحزام الأمني التابع للمجلس الانتقالي، وهو ذات الشيء الذي قامت به دائرة التدريب والتأهيل بمكتب النائب العام بعدن.

كما لوحظ تأثير بعض أطراف الشرعية على القضاء في قضايا أطرافها صحفيُّون أو ناشطون سياسيُّون؛ وأبرز مثال على ذلك: قضيَّة الصحفي أحمد ماهر، إذ لا يزال معتقلًا في السجن، ولم يجر تحريك قضيَّته بشكل واضح، ما يوحي بوجود ضغوط على السلطة القضائية في مثل هكذا قضايا، لتأثُّر السلطة القضائية بنفوذ بعض المحسوبين على الشرعية (المجلس الانتقالي). "وثَّمة قضايا أخرى في هذا الشأن، مثل قضيَّة الصحفي علي الفقيه، وصحفيِّين آخرين، تمَّ استدعاؤهم مِن قبل النيابة في مأرب، وإصدار أوامر قبض قهرية بحقِّهم، على ذمَّة نشر خبر تعيينات مقرَّبين لرئيس المحكمة العليا الحالي، علي الأعوش، في النيابة العامَّة عندما كان يشغل منصب النائب العام"[4].

(3) انظر: قرارات مجلس القضاء الأعلى على مجلس القضاء الأعلى، صحيفة الأيام، في: 2024/3/25م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/3IeRPnr8

(4) نقابة الصحفيين تطالب بإيقاف أوامر قبض قهرية بحق نائب رئيس تحرير المصدر أونلاين وصحفيين آخرين، المصدر أونلاين، في: 2023/6/8م، متوفر على الرابط التالي: https://almasdaronline.com/articles/275587

وفي مناطق هيمنة جماعة الحوثي، تُعاني السلطة القضائية مِن تدخُّلات جماعة الحوثي في شئون القضاء، ما أدَّى إلى فقدان استقلاله، نتيجة إخضاع الجماعة القضاء لتنفيذ أجنداتها السياسية، مِن خلال تدخُّلاتها المستمرَّة، سواء في التعيينات أو في أعمال القضاء، أو مِن خلال خلق كيانات موازية للسلطة القضائية، والتنافس في إنشائها بين قيادات الجماعة، وقد ظهر ذلك مِن خلال تشكيل هيئات بالمسميَّات نفسها.

فقد أنشأ مكتب رئيس المجلس السياسي الأعلى، مهدي المشَّاط، هيئة الإنصاف والمظالم، لتعزيز نفوذه على القضاء بعد احتكاره ورئاسته للمؤسَّسات الإيرادية، الأمر الذي ردَّ عليه القيادي الحوثي ورئيس اللجنة الثورية ، محمَّد علي الحوثي، بتأسيس المنظومة العدلية كهيئة قضائية جديدة فوق المحاكم ومجلس القضاء، أو بديلًا عنها، وتستحوذ أكثر على قضايا العقارات، وتتدخَّل في شئون السلطة القضائية وتخضعها لتوجُّهات الجماعة، وأنشأ لها هيئات تنسيقية، وفروعًا في المحافظات التي تسيطر عليها الجماعة، ما أثار حفيظة القضاة واعتبروه تهديدًا واضحًا للسلطة القضائية، ومحاولة لاستنساخ تجربة المحاكم الثورية في إيران لتحقيق أهداف سياسية، وتمكين مليشيا الجماعة مِن ما تريد بعد أن فشلت في تحقيق ذلك عبر القضاء[5].

وقد أعلن القضاة في أكثر مِن مناسبة رفضهم لإخضاع السلطة القضائية لما يُسمَّى بالمنظومة العدلية، وقال المسئول الإعلامي لنادي القضاة، القاضي نبيل الجنيد: إنَّ "المنظومة العدلية أُنشئت بلا مشروعية، ومِن دون قانون إنشاء، ومخالفة لمبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء، إذ يرأسها أحد أعضاء السلطة التنفيذية، وهو محمَّد علي الحوثي، الذي يمارس دور رئيس كلِّ السلطات"[6]، وأضاف، في منشور

(5) الحوثيون يستحدثون كياناً موازياً للمحاكم والقضاة في مناطق سيطرتهم، صحيفة الشرق الأوسط، في: 2024/3/6م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/YYotJY2r
وانظر: أخبار المنظومة العدلية، على صحيفة الثورة (الخاضعة لجماعة الحوثي)، على الرابط التالي: https://2u.pw/YYBdCCg

(6) اليمن: القضاة في مواجهة سطوة نفوذ الحوثيين، الموقع بوست (نقلاً عن العربي الجديد)، في: 2022/9/6م، متوفر على الرابط التالي: https://almawqeapost.net/news/77036

على صفحته في "فيسبوك": إنَّ "المنظومة العدلية سلبت مجلس القضاء الأعلى صلاحيَّاته، وأضعفته، وأضعفت القضاء، وتدخَّلت في كلِّ شئونه، وهدفها التخلُّص مِن القضاة الحاليين لإحلال بدلاء عنهم ممَّن تمَّ إعدادهم مسبقًا لذات المهمَّة"، وتابع: "لا نعترض على محاسبة ومحاكمة أيِّ قاضٍ يثبت فساده، وفقًا للقانون الذي حدَّد ذلك، ومِنها سرِّية الإجراءات، ليس حفاظًا على سمعة شخص القاضي، إنَّما حفاظًا على سمعة ومكانة وقدسيَّة القضاء، حتَّى لا يفقد المجتمع الثقة فيه".

ورأى المحامي عبدالمجيد صبرة أنَّ "هناك رضوخ وانحناء مِن أعضاء السلطة القضائية للتدخُّل السافر في عملها مِن قِبل المنظومة العدلية للحوثيين، ويرأس اجتماعاتهم رئيس المنظومة (محمَّد علي الحوثي)، على الرغم مِن أنَّ مؤهَّلاته لا تخوِّله لأن يكون حتَّى عضوًا في السلطة القضائية، وهذه بحدِّ ذاتها كارثة بحقِّ قضاء سلطة الأمر الواقع في صنعاء"؛ وأضاف في تصريح "تعرَّضت السلطة القضائية وأعضاؤها لأكبر وأفظع انتهاكات، لم نعرفها مِن قبل، خصوصًا بعد إنشاء ما تُسمَّى بالمنظومة العدلية"[7].

بالنظر إلى ما سبق، نجد أنَّ تدخُّلات ما يطلق عليها بـ"المنظومة العدلية" في شئون السلطة القضائية ليس ناتجًا عن فراغ، وإنَّما هي نتاج سياسة فعلية تستهدف القضاء في المناطق التي تقع تحت سيطرة جماعة الحوثي، وبالعودة للمواقع الرسمية لوزارة العدل سنجد أخبار "المنظومة العدلية" على رأس قائمة الأخبار، وكأنَّ هذه المنظومة جزء لا يتجزَّأ مِن السلطة القضائية.

وفي جانب المحاكمات التي تقوم بها جماعة الحوثي لخصومها السياسيِّين، لا تزال الجماعة تستخدم القضاء كعصى غليظة للبطش بالخصوم والمعارضين، ومصادرة أموالهم وإصدار احكام الإعدام والسجن بحقِّهم، وذلك مِن خلال تعيين قضاة مِن الموالين للجماعة كرؤساء للمحاكم الابتدائية والشُّعب الاستئنافية ووكلاء ورؤساء نيابة للعمل في المحاكم والنيابات الجزائية المتخصِّصة التي تسيطر عليها، والتي جعلت مِنها سيفًا مسلطًا وأداة للانتقام مِن خصومها السياسيين. ورغم عدم مشروعيَّة هذه

(7) المرجع السابق نفسه.

المحاكم إلَّا أنَّها مستمرَّة في إصدار قرارات الإعدام والحبس، ومصادرة أموال خصوم الجماعة، ونهب الممتلكات بعد محاكمات يصفها محامون بأنَّها تفتقر لأدنى معايير الشفافية وتخالف إجراءات التقاضي والمحاكمة العادلة، وتسلب مِن الضحايا حقَّهم الطبيعي والقانوني في الدفاع عن أنفسهم بالمخالفة لأحكام الدستور والقوانين النافذة. وكذلك تقوم الجماعة بتشكيل النيابة العامَّة بما لها مِن ولاية لشرعنة الاعتقالات التعسفية التي تمارسها ضدَّ المعارضين لها في المناطق التي تسيطر عليها[8].

وقد ذكرت منظَّمة سام، وهي منظَّمة معنيَّة بحقوق الإنسان، أنَّ عدد أحكام الإعدام التي صدرت عن المحكمة الجزائية المتخصِّصة في صنعاء بلغت (550) حكمًا[9]. كما أصدرت المحكمة الجزائية المتخصِّصة (في صنعاء)، وهي محكمة سبق أن أصدر مجلس القضاء الأعلى بعدن قرارًا بإلغائها ونقلها إلى محافظة مأرب بكامل مهامها وصلاحيَّاتها[10]، أصدرت أحكامًا بالإعدام، بحقِّ عدد ممَّن تمَّ الإفراج عنهم مِن سجون جماعة الحوثي، في صفقات تبادل محلِّية مع أسرى لها لدى الدولة بينهم شخص توفِّي عقب خروجه مِن سجون الجماعة.

كما أصدرت المحكمة -ذاتها- حكمًا بإعدام الناشطة، فاطمة محمَّد العرولي، بتهمة التخابر مع ما تصفه جماعة الحوثي بـ"دول العدوان".

وفي 8 أغسطس، جرى إحالة (47) شخصًا للمحاكمة، بينهم (31) مختطفًا ومعتقلًا لدى جهاز الأمن والمخابرات، تعرَّضوا للانتهاكات ومنع الزيارة عنهم، والاتِّصال بأقاربهم أو بالعالم الخارجي، لما يُقارب تسعة أشهر، واحتجازهم في زنازين انفرادية،

---

(8) النيابة الجزائية في أمانة العاصمة تحيل ملف قضية وقرار الاتهام الخاص بالعدوان على الجمهورية اليمنية إلى المحكمة، سبأ نت (الخاضعة لجماعة الحوثي)، في: 2023/11/1م، متوفر على الرابط التالي: https://www.saba.ye/ar/news3277181.htm

وكذلك: المحكمة الجزائية المتخصصة بالأمانة تبدأ محاكمة 74 متهمًا مِن قادة العدوان على اليمن، موقع أنصار الله، في: 2023/11/4م، متوفر على الرابط التالي: https://www.ansarollah.com/archives/640087

(9) بيان صادر عن منظَّمة سام لحقوق الإنسان بتاريخ 19 سبتمبر 2023م، نشر في أكثر مِن وسيلة إعلامية.

(10) مجلس القضاء الأعلى يعقد اجتماع له ويصدر قرار بإنشاء محكمة وشعبة جزائية في مأرب، سبأ نت (وكالة الأنباء اليمنية التابعة للحكومة الشرعية)، في: 2018/4/30م، متوفر على الرابط التالي: https//:www.sabanew.net/viewstory32527/

حسب إفادة محاميهم[11].

كما قامت جماعة الحوثي باعتقال القاضي عبدالوهاب قطران، وفي آخر اتِّصال له مع نجله الأكبر، لم يُسمح للقاضي قطران بالحديث سوى عشرين ثانية، أخبر نجله بأنَّه يعيش في وضع سيِّئ قد يؤدِّي إلى الموت؛ ولا يزال القاضي محتجزًا لدى الجماعة دون إحالته للقضاء بالمخالفة لقانون السلطة القضائية الذي يضمن للقاضي حصانة قضائية، وكذا لم يراعى اتِّباع نصوص قانون الإجراءات الجزائية مِن حيث القبض والتفتيش وعدم إسناد تهمة معيَّنة إليه.

كما قامت محكمة الاستئناف بإلغاء حكم المحكمة الابتدائية في قضية "إذاعة صوت اليمن"، التي يملكها الصحفي مجلِّي الصمدي، وبحسب إفادة الصمدي فإنَّ القاضي قد خاطبه بأن يعود للقرية للزراعة، وهو ما اعتبره مراقبون انحيازًا واضحًا مِن قبل القاضي لجماعة الحوثي، وسياساتها القمعية تجاه خصومها[12]، فخطاب القاضي للصمدي بالعودة للقرية للزراعة يدلُّ على تعصُّبه لجماعة الحوثي، وأنَّ الحكم هدفه إرضاء الجماعة، وليس انتصارًا للنظام والقانون الذي كفل حرِّية التعبير ونظَّم عمل الصحفيين ووسائل الإعلام العامَّة والخاصَّة.

وفي جانب آخر، تقوم جماعة الحوثي بإجبار القضاة وموظَّفي السلطة القضائية على حضور ما يُسمَّى بـ"الدورات الثقافية"، وسماع محاضرات أسبوعيَّة لزعيم الجماعة، عبدالملك الحوثي، وفرض إقامة الاحتفالات الطائفية في المحاكم والنيابات، كما تقوم قيادة مجلس القضاء الأعلى وبقيَّة قيادات السلطة القضائية بالزيارات لمقابر قتلى الحوثيين، ومعارض الصور الخاصَّة بقتلى الجماعة، وإحياء مناسباتها ذات البعد الطائفي. وبالعودة للمواقع الإعلامية الرسمية للسلطة القضائية في صنعاء، للاطِّلاع على أنشطة السلطة القضائية، نجد أخبار تلك الزيارات والاحتفالات. وهذه

(11) نشرت الخبر أكثر مِن وسيلة إعلامية، رسمية وغير رسمية، ومِنها صحيفة الأيام، في: 2023/8/9م، متوفر على الرابط التالي: https://www.alayyam.info/news/9I7NZVWI-A5PYZH-3B0A

(12) نشر في مواقع ووسائل إعلام مختلفة، ومِنها المصدر أونلاين، في: 2023/12/31م، متوفر على الرابط التالي: https://almasdaronline.com/articles/287941

الأنشطة هدفها بالطبع غرس الولاء للجماعة في أوساط العاملين بالسلطة القضائية، ودليل توجُّه لجماعة الحوثي نحو تطويع السلطة القضائية لخدمة أهدافها، وما يحصل في المحكمة الجزائية مِن محاكمات وإصدار أحكام إعدام وسجن ومصادرة أموال ضدَّ خصوم الجماعة إنَّما هو محصلة لهذا التطويع والعبث.

وفيما يخصُّ الدورات الثقافية التي تنظِّمها جماعة الحوثي، لم تعد خافية على أحد، وأصبحت الجماعة تدعو لها علنًا، ولا تتحرَّج مِن ذلك. ووصل بها الحد إلى فرضها على موظفي كافَّة المؤسَّسات التي تقع تحت سيطرتها، ومِنها السلطة القضائية. وهذه الأنشطة[13] -سالفة الذكر- تتعارض تعارضًا واضحًا مع نصوص دستور الجمهورية اليمنية، وقانون السلطة القضائية، التي أكَّدت على استقلال السلطة القضائية.

الحارس القضائي:

عقب سيطرة جماعة الحوثي على صنعاء، في 21 سبتمبر 2014م، وجد معظم المعارضين للجماعة أنفسهم مطاردين خارج المدينة. وبعد عام، حاكمتهم محكمة أمن الدولة التابعة للجماعة غيابيًّا بتهمة الخيانة، لتشكِّل منتصف عام 2017م لجنة حصر واستلام ممتلكات مَن وصفتهم بـ"الخونة". ووفق تقرير لمركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية (غير حكومي)، فإنَّ اللجنة قضت بمصادرة أموال وممتلكات (1,223) يمنيًّا مِن المناهضين لجماعة الحوثي، وعهدت لنظام الحارس القضائي بإدارتها[14]. و"الحارس القضائي" هو الذراع الذي تستخدمه جماعة الحوثي للسيطرة على أموال خصومها، مستندًا إلى قرارات المحكمة والنيابة الجزائية المتخصِّصة الخاضعة لهم؛ حيث يقوم بالحجر على أموال وممتلكات خصومها، تحت ذريعة تنفيذ أحكام المحكمة

(13) يمكن الاطِّلاع على بعض هذه الأنشطة مِن خلال الدخول على هذه الروابط
https://www.sjc-yemen.com/NewPages/showOneNews.aspx?NewsId=4328&category=1
https://www.sjc-yemen.com/NewPages/showOneNews.aspx?NewsId=4318&category=1
https://www.sjc-yemen.com/NewPages/showOneNews.aspx?NewsId=4304&category=1
https://www.sjc-yemen.com/NewPages/showOneNews.aspx?NewsId=4287&category=1

(14) انظر:
https://www.sjc-yemen.com/NewPages/showOneNews.aspx?NewsId=4328&category=1

الجزائية المتخصِّصة، والتي تستغلُّها الجماعة لمحاكمة الخصوم وإصدار الأحكام بحقِّهم، والموزَّعة ما بين الإعدام والسجن ومصادرة الأموال، وأحيانًا يجري الجمع ما بين الحكم بالإعدام والمصادرة للأموال أو السجن والمصادرة. وكثير ممَّن قامت جماعة الحوثي بمصادرة أموالهم غادروا اليمن هربًا مِن بطش الجماعة، ولا يزال ما يُسمَّى بالحارس القضائي مستمرًّا في مصادرة أموالهم، ومِن القرارات التي اتَّخذها مؤخَّرًا قرار بمصادرة منزل المحامي خالد الآنسي، وهو ناشط حقوقي معارض لسياسة جماعة الحوثي، وليس له صلة بدول "التحالف العربي"، أو مَن تصفهم الجماعة بدول العدوان. وهناك المئات مِن المعارضين لجماعة الحوثي قام الحارس القضائي بوضع يده على عقاراتهم وشركاتهم ومنازلهم، والبعض مِن عناصر الجماعة شرعوا في البناء على تلك الأراضي التي صادروها واستحداث البناء في المنازل المصادرة.

وبحسب بعض التقارير فإنَّ قيمة الأموال والشركات والمؤسَّسات والجمعيات التي استولى عليها الحارس القضائي بلغت ملياري دولار، فيما قدَّرت الإيرادات والعائدات التي استولت عليها جماعة الحوثي للأصول والعقارات والمنقولات بأكثر مِن مليار دولار، بخلاف المال العام وعقارات ومؤسَّسات الدولة التي استولت عليها الجماعة. وبحسب تقارير سابقة رصدت ما قامت به الجماعة مِن مصادرة للأموال، فقد قامت عن طريق الحارس القضائي بالاستيلاء على (38) شركة كبرى ومؤسَّسة وجامعة ومستشفى في صنعاء فقط، ويجري تشغيلها لصالح الجماعة[15].

ووفق تحقيق لمنظَّمة سام للحقوق والحرِّيات، ومقرُّها جنيف، فإنَّ جماعة الحوثي تعمد إلى نشر أخبار التضليل ضدَّ أيِّ شخصيَّة معارضة للتغطية على أعمال تنوي الجماعة القيام بها، أو قد قامت بها ضدَّ هذه الشخصيَّة. ووثَّقت المنظَّمة معلومات تفيد التنسيق بين الحارس القضائي والنيابة والمحكمة وجهاز الأمن والمخابرات والبنك المركزي في صنعاء لنهب ومصادرة الأموال التي تصل في النهاية إلى تمويل الحملات العسكرية لجماعة الحوثي.

(15) تقرير يكشف عمليات "الحوثي" لنهب ومصادرة ممتلكات خصومها، العربية نت، في: 2022/2/15م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/NrOyG6E

التعيينات في السلطة القضائية:

في شهر أغسطس مِن العام الماضي، صدر قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رقم 21 لسنة 2022م، والذي قضى بإعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى، وتعيين رئيس للمجلس ورئيس للمحكمة العليا. وشمل القرار تعيين رئيس لهيئة التفتيش القضائي، ونائب عامٍّ وأمين عامٍّ للمجلس، وثلاثة أعضاء. كما صدر قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رقم 22 لسنة 2022م، قضى بتعيين نائبين لرئيس المحكمة العليا، وعدد مِن القضاة في المحكمة العليا، وكذا نائبين لرئيس هيئة التفتيش القضائي لقطاعي المحاكم والنيابات والمحامي العام الأوَّل[16].

هذه القرارات لم تلقَ قبولًا في أوساط السلطة القضائية، بسبب عدم اتِّباع المعايير التي رسمها القانون للتعيينات في وظائف السلطة القضائية، ابتداء مِن مجلس القضاء الأعلى وانتهاءً بالمحاكم والنيابات الابتدائية، وإنَّما تمَّت تلك التعيينات بناء على معايير مناطقية، ولاعتبارات سياسية، وتغوُّل القرار السياسي على المشهد القضائي بشكل واضح، حتَّى أصبح الساسة والأطراف المنضوية تحت إطار مجلس القيادة الرئاسي هم المتحكِّمين بالسلطة القضائية؛ كما لم يتم مراعاة نصوص القانون ولوائح التفتيش القضائي ومعايير الكفاءة والنزاهة والخبرة والأقدمية والدرجة القضائية أثناء التعيين. واعتبرت هذه التعيينات مِن قِبلِ المتابعين للشأن القضائي استجابة لضغوط مارستها أطراف في مجلس القيادة الرئاسي لتعيين مَن تعتقد أنَّه يمثِّلها أو قريب مِن توجُّهها، وظهر ذلك مِن خلال قرارات التعيين وتعامل المجلس مع السلطة القضائية لا كسلطة مستقلَّة وإنَّما كتركة مِن تركات الرئيس السابق عبدربّه منصور هادي، وأنَّ هذه التركة لا بدَّ وأن يجري تقاسمها بين الأطراف المشكِّلة للمجلس، الأمر الذي أدَّى إلى اهتزاز هيبة واستقلال السلطة القضائية، سيَّما وأنَّ عددًا مِن الشخصيَّات التي شملتها تلك القرارات هي مَن تبنَّت الإضراب في المحاكم والنيابات في محافظة عدن والمحافظات

(16) قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي بشأن اعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى، سبأ نت (وكالة الأنباء اليمنية التابعة للحكومة الشرعية)، في: 2022/8/4م، متوفر على الرابط التالي: https://sabanew.net/story/ar/88716

المجاورة لها، وهي محافظات تقع تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي، ما يعني أنَّ جزءًا لا يستهان به مِن تلك التعيينات خضعت للبعد المناطقي، وجاءت إرضاء لبعض المكوِّنات، وليس حرصًا على تعيين قيادة جديدة تكون عند مستوى المرحلة وتحدِّياتها. وتجلَّى هذا بوضوح في قرار مجلس القيادة الرئاسي، رقم 155 لسنة 2023م، والذي قضى بتعيين عدد (40) قاضيًا كأعضاء في المحكمة العليا، والقرار رقم 156 لسنة 2023م، والذي قضى بتعيين محامٍ عامٍّ للنيابات العسكرية، ومدير لدائرة القضاء العسكري، وكذا حركات التنقُّلات والتعيينات والندب لقضاة المحاكم والنيابات في المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية[17].

أمَّا قيادة مجلس القضاء الأعلى في المناطق التي تقع تحت سيطرة جماعة الحوثي فتبدو أسوأ حالًا، ويغلب على قيادة المجلس وعلى بقيَّة قيادة السلطة القضائية الصبغة الطائفية، حيث يسيطر المنتسبون للسلالة الهاشمية على كافَّة مفاصل السلطة القضائية، ابتداءً مِن مجلس القضاء الأعلى وأمانة المجلس، والتفتيش القضائي، والنيابة العامَّة، ووزارة العدل؛ وإن حصل تغيير في هذه المناصب فلا يتعدَّى التعيين البعد الطائفي والموالين للجماعة. وبالعودة لقائمة التعيينات في هذه المناصب نجد أنَّ التعيينات لم تخرج عن فئة الهاشميين إلَّا فيما ندر مِنها. وفيما يخصُّ التعيينات في المحاكم والنيابات الاستئنافية والابتدائية فإنَّ معايير الولاء للجماعة أصبحت هي السائدة في تلك التعيينات، وبما يخدم مصلحة وتوجه الجماعة[18].

وفي خطوة لإفراغ القضاء مِن العناصر التي لا تدين بالولاء لجماعة الحوثي أعلن محمَّد علي الحوثي، رئيس ما يُسمَّى بالمنظومة العدلية، عن إيقاف سبعين قاضيًا وعضو نيابة عن العمل تمهيدًا لمحاكمتهم، استنادًا إلى تقارير لجان التفتيش التي شكَّلها[19].

---

(17) العليمي يُعين محام للنيابات العسكرية وقضاة في المحكمة العليا، الموقع بوست، في: 2023/9/5م، متوفر على الرابط التالي: https://almawqeapost.net/news/89124

(18) صنعاء: حركة قضائية كبرى تشمل 124 قاضيًا، صحيفة 26 سبتمبر (التابعة لسلطة جماعة الحوثي)، في: 2023/9/6م، متوفر على الرابط التالي: https://www.26sep.net/index.php/local/63477-124-4

(19) صنعاء.. إيقاف أكثر مِن 70 عضو نيابة عن العمل تمهيدًا لمحاكمتهم، صحيفة الأيام، في: 2022/8/21م،

المعهد العالي للقضاء:

المعهد العالي للقضاء هو البوابة للولوج إلى السلطة القضائية، وهو النافذة الوحيدة للتعيين فيها، وفقًا لقانون السلطة القضائية وقانون المعهد(20). وفي عدن استقبل المعهد دفعة جديدة، هي الدفعة (24) بعد إجراء عملية المفاضلة بمرحلتين عبر الامتحانات التحريرية والشفهية للمتقدِّمين، وشمل القبول حسب مدير المعهد طلَّابًا مِن المناطق النائية والمحرومة والنازحين في المناطق المحرَّرة، وذلك وفقًا لقرار مجلس القضاء الأعلى[21].

وفي المعهد العالي للقضاء بصنعاء قامت جماعة الحوثي بتصميم استمارة خاصَّة للملتحقين بالمعهد، الدفعة (25)، شملت الاستمارة خانات حول الانتماء والموقف ممَّا يُطلقون عليه "العدوان"، وأعمال ومشاركات الطالب في مواجهته، والدورات التي حضرها لدى الجماعة، والتولِّي (ويُقصد به الموالاة للجماعة)، وذيّلت الاستمارة بتوقيع المشرف في المديرية، ومدير أمن المديرية، ومسئول المخابرات في المديرية. وبمعنى آخر فإنَّ هذه الاستمارة تسعى لتمييز الذين يدينون للجماعة بالولاء ليجري اختيارهم للقبول بالمعهد، وهذا الإجراء يهدف الاستحواذ على القضاء باعتبار المعهد العالي للقضاء بوابة الولوج للسلطة القضائية. وتعتبر الجماعة القضاء حقًّا خالصًا لها، وحكرًا على عناصرها. وقد تقدَّم عدد مِن الطلبة الذين جرى رفض قبولهم في المعهد بدعاوى قضائية باستحقاقهم الالتحاق بالمعهد، وقالت مصادر قضائية: إنَّ إدارة المعهد استبعدت خمسمائة طالب مِن المتقدِّمين للتسجيل في المعهد العالي للقضاء

متوفر على الرابط التالي: https://www.alayyam.info/news/945ZFHDU-DPCY6E-A301
وكذلك: مليشيا الحوثي توقف عشرات القضاة تمهيدا لاستبدالهم بموالين لها، بلقيس نت، في: 2022/8/19م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/olzl8I3

(20) قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 1991م وتعديلاته، وقانون المعهد العالي للقضاء رقم 34 لسنة 2008م، موقع المركز الوطني للمعلومات، على الرابط التالي: https://yemen-nic.info/yemen/dostor.php

(21) تدشين امتحانات قبول المفاضلة للدفعة الـ 23 في المعهد العالي للقضاء بعدن، سبأ نت (الشرعية)، في: 2018/11/24م، متوفر على الرابط التالي: https://www.sabanew.net/story/ar/41780

بصنعاء، بينهم نحو خمسين طالبة، قبل خوضهم أيَّ مرحلة مِن مراحل المفاضلة. وأوضحت أنَّه جرى إقصاء الطلَّاب والطالبات المتقدِّمين، وإسقاط أسمائهم، بشكل تعسُّفي وغير قانوني، في انتقاص لحقوق المواطنة. وفي المقابل جرى قبول أربعة متقدِّمين فقط مِن كلِّ مديرية، تمَّ تزكيتهم خطيًّا مِن قيادات الجماعة في الجهات الأمنية والإدارية والاجتماعية في مديريَّاتهم.

لقد اعتمدت إدارة المعهد معايير عنصرية واضحة في عملية القبول؛ أهمُّها أن تكون تلك العناصر مِن أسر سلالية معيَّنة، ومَن يقاتل في صفوفهم مِن أبناء القبائل، ومَن لديهم قتلى في صفوفها، بغضِّ النظر عن مؤهَّلاته. وقد اعتمد المعهد الخاضع لجماعة الحوثي قبول 90% مِن الموالين لها[22]. وخلت تلك الكشوفات مِن العنصر النسائي رغم تقدُّم عدد مِن الطالبات للالتحاق بالمعهد؛ وهو ما أدانه منتدى قاضيات اليمن وعدد مِن المنظَّمات المعنيَّة بشأن المرأة[23].

وخلال عام 2023م، تخرَّجت دفعة جديدة (عددها 41 خريجًا)، أدَّوا اليمنين أمام رئيس مجلس القضاء الأعلى الخاضع لسلطة جماعة الحوثي في صنعاء، القاضي أحمد المتوكِّل، وبحضور رئيس المحكمة العليا القاضي الدكتور عصام السماوي، ورئيس هيئة التفتيش القضائي القاضي أحمد الشهاري[24].

(22) استبعاد 500 طالب وطالبة من المعهد العالي للقضاء بصنعاء، موقع عدن الغد، في: 2023/11/10م، متوفر على الرابط التالي: https://www.adengad.net/news/710487

(23) انظر: منتدى قاضيات اليمن، على الرابط التالي: https://2u.pw/bEACpwqA

(24) 41 قاضيًا يؤدُّون اليمين القانونية أمام رئيس مجلس القضاء الأعلى، سبأ نت (الخاضعة لسلطة جماعة الحوثي)، في: 2023/9/6م، متوفر على الرابط التالي: https://www.saba.ye/ar/news3262612.htm

النقابات القضائية:

منح الدستور القضاة كغيرهم مِن فئات المجتمع حقَّ تنظيم أنفسهم في نقابات تعبِّر عن تطلُّعاتهم، وتسعى إلى الارتقاء بالشأن القضائي، وهو ما أكَّدت عليه المواثيق والمعاهدات الدولية. وبالنظر إلى واقع العمل النقابي في السلطة القضائية فإنَّه قد تأثَّر بالمشهد العام، وأوضاع الحرب، والأزمات المتتالية، إذ تشتَّت القضاة بين عدد مِن النقابات، أهمُّا "نادي قضاة اليمن" بصنعاء، والذي تأسَّس عام 2013م، و"نادي قضاة الجنوب". والذي تأسَّس في عدن عام 2018م، و"اتِّحاد قضاة اليمن"، الذي تأسَّس في سيئون عام 2020م، بالإضافة إلى "منتدى قاضيات اليمن".

ولم يشهد عام 2023م أيَّ حراك نقابي سوى بعض الأنشطة التوعوية لبعض تلك الكيانات، عن طريق إقامة بعض الورش أو الندوات. ويبدو أنَّ السلطات الحاكمة والمسيطرة في كلِّ الأطراف لا ترغب في وجود أيِّ حراك نقابي، إلَّا بالقدر الذي يخدم مصالحها ويحقِّق لها الوصول إلى مكاسب سياسية[25].

ورغم وجود مساحة للتعبير عن المطالب الحقوقية للسلطة القضائية في المناطق التي تحت سيطرة الحكومة الشرعية، وإن كانت تلك المساحة تضيق في محافظة عدن، فعلى مستوى مجلس القضاء الأعلى علَّق المجلس أعماله في 21 مايو 2023م، نتيجة تجاهل الحكومة لمطالبه فيما يخصُّ ميزانية السلطة القضائية، وصعوبات أخرى تواجهها هيئات القضاء المختلفة، في أداء وظيفتها العدليَّة نتيجة عدم توفُّر المخصَّصات الكافية للوفاء بالتزاماتهاأخأا، ليعود بعد ذلك في شهر سبتمبر 2023م ويقرَّ رفع تعليق اجتماعاته، عقب لقائه مع رئيس مجلس القيادة الرئاسي، د. رشاد

(25) المرجع السابق نفسه، وانظر أيضًا: نادي القضاة الجنوبي، على الرابط التالي:
https://web.facebook.com/JudgesClubSouth/?locale=ar_AR&_rdc=1&_rdr
اتحاد قضاة اليمن، على الرابط التالي: https://2u.pw/ajQEVvi4
ومنتدى قاضيات اليمن، على الرابط التالي: https://2u.pw/bEACpwqA

العليمي، وتجاوبه لمطالب المجلس، وذلك بإدراج موازنة السلطة القضائية رقمًا واحدًا مِن العام 2024م[26].

وعلى صعيد آخر، عُقِد الاجتماع التأسيسي لاتِّحاد الحقوقيين الجنوبيين، في محافظة حضرموت، وجرى إشهاره برعاية مِن رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، عيدروس الزبيدي، واختيار أحد القضاة رئيسًا للاتِّحاد[27].

وفيما يخصُّ الموظَّفين الإداريين في السلطة القضائية في عدن والمحافظات المجاورة لها، قرَّرت النقابة الإضراب الشامل عن العمل نتيجة لمطالبات حقوقيَّة، ما أثَّر على سير العمل في المحاكم والنيابات، لتعود بعد ذلك لرفع الإضراب جزئيًّا والدَّوام لمدَّة ثلاثة أيَّام في الأسبوع[28].

أمَّا العمل النقابي في المناطق التي تقع تحت سيطرة جماعة الحوثي، فقد أصبح شبه معطَّل، عدا عمَّا يصدر عن نادي قضاة اليمن مِن بيانات وإدانات لوقائع الانتهاكات التي تطال القضاة؛ آخرها محاولة اغتيال القاضي خالد الأثوري رئيس المحكمة التجارية بأمانة العاصمة، وعدد مِن الانتهاكات الأخرى في حقِّ كثير مِن القضاة وأعضاء النيابة[29].

---

(26) مجلس القضاء الأعلى يعلِّق اجتماعاته وينذر بمواجهة مع الحكومة، صحيفة الأيام، في: 2023/6/1م، متوفر على الرابط التالي: https://www.alayyam.info/news/9FFSELUY-O7BQOC-57E5
مجلس القضاء الأعلى يقر حركة تنقُّلات واسعة للقضاة وعدن الغد تنشر تفاصيلها بالأسماء والمناصب، عدن الغد، في: 2023/12/14م، متوفر على الرابط التالي: https://www.adengad.net/news/716567

(27) برعاية الرئيس الزُبيدي.. إشهار فرع اتحاد الحقوقيين الجنوبيين في محافظة حضرموت، موقع المجلس الانتقالي الجنوبي، في: 2023/10/17م، متوفر على الرابط التالي:
https://stcaden.com/posts/22791

(28) نقابة موظفي السلطة القضائية تعلن إضرابًا شاملًا بدءًا مِن الأحد القادم، الموقع بوست، في: 2023/7/20م، متوفر على الرابط التالي: https://almawqeapost.net/news/87624

(29) بيان من نادي قضاة اليمن بشأن محاولة اغتيال القاضي الأثوري في صنعاء التي تشهد انفلاتًا أمنيًّا غير مسبوق، المشهد اليمني، في: 2023/10/7م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.almashhad-alyemeni.com/264160

خاتمة:

بالنظر إلى تعقيدات المشهد القضائي في اليمن تبعًا للوضع العام والسائد في مختلف نواحي الحياة، واستمرار حالة اللَّا سلم واللَّا حرب التي ألقت بضلالها على مختلف نواحي الحياة، فإنَّ قتامة المشهد هي السائدة، فعدم استقرار الأوضاع السياسية ووجود حروب وصراعات داخلية أدَّت إلى أخذ السلطة القضائية نصيبًا وافرًا مِن التأثير واستمرار تغوُّل مراكز النفوذ في طرفي الصراع على القضاء، ما انعكس على استقلاله واستخدامه في قمع الخصوم السياسيين.

ولا شكَّ أنَّ الوضع الاقتصادي الراهن فاقم مِن المشكلة الموجودة أساسًا؛ ونظرًا لانعدام أيِّ رؤية لإصلاح القضاء وتوفير الإمكانات التي يحتاج إليها، وتطوير البنية التحتيَّة، وإيجاد بيئة إلكترونية، وتحسين أوضاع العاملين في القضاء، وعدم تأهيلهم وتدريبهم، وكل ذلك ينعكس بالقول أن مستقبل القضاء في اليمن أصبح غير مجدٍ، بل إنَّه يصبح وسيلة لشرعنة ما يقوم به أطراف الصراع مِن انتهاكات وتجاوزات، ولا ينجز عدالة ولا ينصف مظلومًا.

ويبقى تحقيق السلام، واستعادة الدولة، الأمل لتغيير وضع القضاء وإيجاد حلول شاملة لكلِّ معوِّقات العدالة المنشودة مِن قبل الجميع.

مرفــق (1)

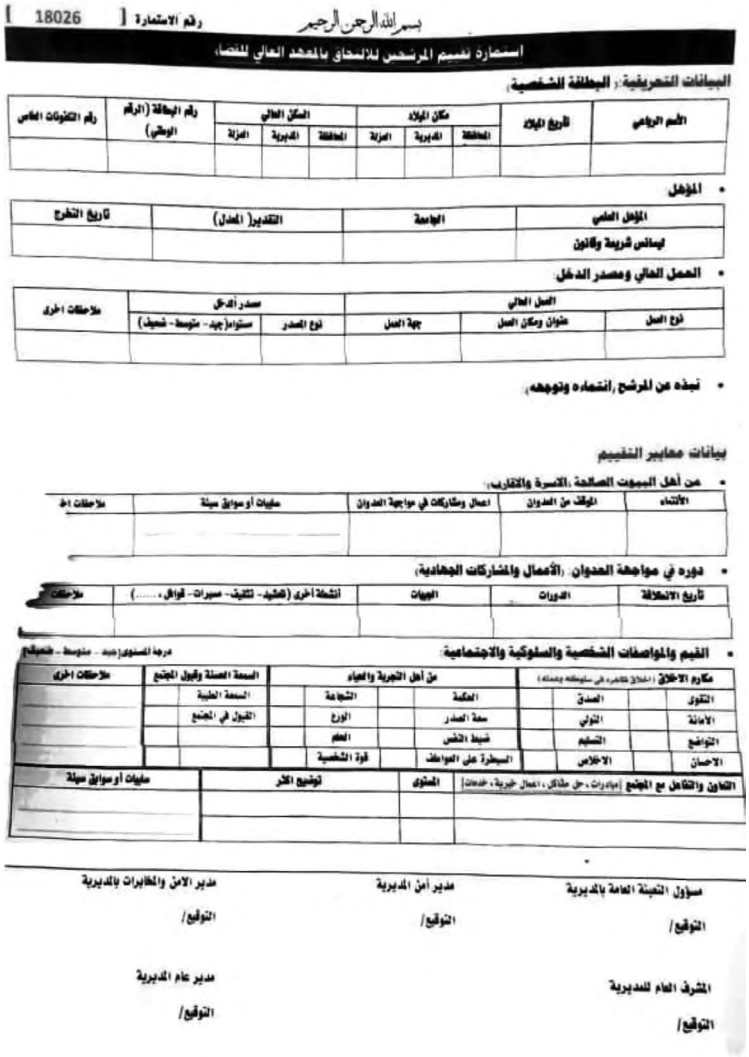

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الاستمارة [18026]

استمارة تقييم المرشحين للالتحاق بالمعهد العالي للمنصا

البيانات التعريفية: البطاقة الشخصية

الاسم الرباعي	تاريخ الميلاد	مكان الميلاد			السكن الحالي			رقم البطاقة (الرقم الوطني)	رقم التكوينات الخاص
		المحافظة	المديرية	العزلة	المحافظة	المديرية	العزلة		

- **المؤهل**

المؤهل العلمي	الجامعة	التقدير (المعدل)	تاريخ التخرج
ليسانس شريعة وقانون			

- **العمل الحالي ومصدر الدخل:**

العمل الحالي			مصدر الدخل		ملاحظات اخرى
نوع العمل	عنوان ومكان العمل	جهة العمل	نوع المصدر	ستوا(جيد - متوسط - ضعيف)	

- **نبذه عن المرشح ,انتماءه وتوجهه:**

بيانات معايير التقييم

- **من أهل البيوت الصالحة ,الأسرة والتقارب:**

الانتماء	الموقف من العدوان	اعمال ومشاركات في مواجهة العدوان	عليات أو سوابق سيئة	ملاحظات اخ

- **دوره في مواجهة العدوان: (الأعمال والمشاركات الجهادية)**

تاريخ الانطلاقة	الدورات	الجبهات	أنشطة أخرى (كشيد - تثقيف - مسيرات - قوافل ، .....)	ملاحظات

- **القيم والمواصفات الشخصية والسلوكية والاجتماعية:**

درجة التصنيف: جيد - متوسط - ضعيف

مكارم الأخلاق (الخلق الظاهر في سلوكه وعمله)				من أهل التجربة والعطاء				السمعة الحسنة وقبول المجتمع		ملاحظات أخرى
التقوى		الصدق		الحكمة		الشجاعة		السمعة الطيبة		
الامانة		التوازن		سعة الصدر		الورع		القبول في المجتمع		
التواضع		التسليم		ضبط النفس		العلم				
الاحسان		الاخلاص		السيطرة على العواطف		قوة الشخصية				

التعاون والتفاعل مع المجتمع (مبادرات ، حل مشاكل ، اعمال خيرية ، خدمات)	المستوى	توضيح الاثر	عليات أو سوابق سيئة

مسؤول التعبئة العامة بالمديرية

التوقيع/

مدير أمن المديرية

التوقيع/

مدير الامن والمخابرات بالمديرية

التوقيع/

المشرف العام للمديرية

التوقيع/

مدير عام المديرية

التوقيع/

مرفــق (2)

الجمهورية اليمنية
وزارة الإدارة المحلية
الإدارة العامة للاتصالات والتواصل
غرفة العمليات

اليـــوم: الخميس
التاريخ: 12 ذي القعدة 1444هـ
الموافق: 2023/06/1م
الرقـــم: (غ/ع/102)

بلاغ عاجـل

المصـــدر: وزير الادارة المحلية

الموضـوع: نزول لجان مركزية لاختيار مرشحين للدراسة في المعهد العالي للقضاء

الأخ/ محافظ محافظة المحويت – رئيس المجلس المحلي **المحتـــرم**

بَعْدَ التحيَّة..

اشارة الى الموضوع اعلاه، تقرر نزول الاخ/ طه الصنعاني (مدير مكتب رئاسة الوزراء) وذلك لغرض اختيار مرشحين للدراسة في المعهد العالي للقضاء.

وعليـه:

عليكم التوجيه بتسهيل مهمته للقيام بتنفيذ المهمة وتذليل اي صعوبات قد تواجه سير عمل الفريق والذي سيباشر عمله لديكم خلال اليومين القادمة. **مرسل للتنفيذ...**

وتقبلوا خالص تحياتنا..

مدير عـام الاتصـالات والتواصل
رئيس غرفة العمليات
غالـب علـي الولـي

صورة مع التحية لـ:
- مكتب السيد القائد (يحفظه الله)
- مكتب رئاسة الجمهورية
- مكتب رئاسة الوزراء
- نائب وزير الإدارة المحلية
- وكيل الوزارة لقطاع الوحدات
- عمليات وزارة العدل

مرفــق (3)

Republic of Yemen
Yemen Judges Forum

الجمهورية اليمنية
تدى قاضيات اليمن

NO

بيان منتدى قاضيات اليمن رقم (٢) لسنة٢٠٢٣م

وقف منتدى قاضيات اليمن مذهولاً مما اطلع عليه من كشوفات القبول الأولي للمتقدمين للمعهد العالي للقضاء لهذا العام بعدد (٢٠٥) لقضاة المحاكم (٤٠٣) لقضاة النيابة العامة، مع خلو الدفعتين المشار إليهما من العنصر النسائي رغم أن المتقدمات للامتحان كان بعدد(٥٢) طالبة لقضاء المحاكم (٧٠) طالبة لقضاء النيابات.

وإذ يعبر المنتدى عن أسفه واستغرابه لإسقاط كل المتقدمات للامتحان في تصرف ينم بوضوح عن انتهاج تمييز عنصري ضد المرأة وتجاوز للمعايير الموضوعية التي دأب عليها المعهد العالي للقضاء منذ فتح أبوابه للمرأة اليمنية منذ عام ٢٠٠٦م وكانت الكفاءة العلمية معياراً للمفاضلة بين المتقدمين ذكوراً وإناثاً.

وإذ يؤكد المنتدى أن مثل هذا التصرف يعد مخالفاً للدستور والقوانين النافذة التي كفلت تكافؤ الفرص لكل المواطنين دون تمييز بين الذكر والأنثى، كما يعتبره تراجعاً إلى الوراء عما قطعته اليمن في مجال تجسيد المواطنة المتساوية ومنح المرأة حقوقها التي كفلها الدستور والقانون وكانت من أوائل الدول العربية التي منحت المرأة حق الولوج في السلك القضائي منذ عام١٩٧١م.

وعليه فإن منتدى قاضيات اليمن يطالب بالآتي:

أولاً: على القيادة السياسية والقضائية سرعة التراجع عن أي قرارات تمثل إقصاء للمرأة اليمنية وتمييزاً ضدها واحترام حقوقها المكفولة لها في الدستور والقانون .

ثانياً: إعادة النظر في معايير قبول الدفعتين المشار إليهما وفقاً للمعايير الموضوعية المنصوص عليها قانوناً على نحو يسمح للمرأة بالمنافسة المتكافئة ويضمن الاختيار على أساس الكفاءة العلمية والشروط القانونية.

والله من وراء القصد.

صدر يوم الاثنين٢٢ربيع ثاني١٤٤٥هـ الموافق٦/١١/٢٠٢٣م.

صورة مع التحية لمجلس القضاء الأعلى

صورة مع التحية لإدارة المعهد العالي للقضاء

الفصـــل التاسع

تطوُّرات المشهد في مجال المرأة والطفل

مقدِّمة:

تشير التقارير الصادرة عن المنظَّمات الدولية إلى معاناة النساء والأطفال في اليمن، وترسم صورة قاتمة عن الوضع؛ وفي ظلِّ مجتمع تحكمه العادات والتقاليد، ويعاني مِن الحرب الحالية التي تعصف به، تتعرَّض المرأة والطفل لتحدِّيات جسدية ونفسية، تتراوح بين الفقر والحرمان والعنف وغيرها، ويضطرُّون لمواجهة التحدِّيات المختلفة بدون دعم كافٍ، ما ينذر بتدهور الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية والصحِّية للأطفال والنساء. وتزيد هذه التحدِّيات على الأسر النازحة خصوصًا. لكن وبالرغم مِن ذلك، تظهر المرأة اليمنية إرادة قويَّة وصمودًا صلبًا للمحافظة على الأمن الأسري وتوفير لقمة العيش لأطفالهن.

تطوُّرات المشهد في مجال المرأة والطفل

أوَّلًا: الطفل:

كان للحرب المستمرَّة أثر بالغ على الأطفال في جميع أنحاء البلاد، عكسته المؤشِّرات التالية:

التعليم: أثَّرت الحرب على العملية التعليمية للأطفال في جميع أنحاء البلاد بصورة عامَّة، وعلى النمو العام والصحَّة النفسية للأطفال في سنِّ الدراسة بصورة خاصَّة، والبالغ عددهم (10.6) مليون طالب وطالبة[30]. وحسب المسح العنقودي هناك ثلاثة أرباع الأطفال في سنِّ دراسة المرحلة الأساسية يلتحقون بالتعليم، مِنهم 74% إناث، الغالب مِنهنَّ في الريف، و47% يكملن تعليمهنَّ الأساسي مقارنة بالذكور.

ومِن كلِّ (4) أطفال هناك طفل واحد (أي 25%) في سنِّ التعليم الأساسي خارج المدرسة، وأنَّ حوالي (1) مِن كلِّ (3) أطفال (أي 37%) في سنِّ التعليم الثانوي يلتحقون بالثانوية، وأكثر مِن 51% في سنِّ التعليم الثانوي خارج المدرسة، ويكمل حوالي 53% مِن الأطفال المسجَّلين في المدارس الأساسية "الصفَّ الأخير" مِن التعليم الأساسي.

(30) انظر: التعليم، اليونيسيف، على الرابط التالي: https://2u.pw/LobdBZS

ويبلغ معدَّل إتمام الدراسة الثانوية 37%، وترتفع هذه النسبة بين الأطفال في المناطق الحضرية، وبين الأسر ذات الدخل المرتفع مقارنة بالمناطق الريفية والأسر ذات الدخل المنخفض. وفيما يخصُّ التسرُّب مِن المدرسة بين الأطفال في سنِّ التعليم الأساسي فإنَّه أعلى بين الذكور مِنه بين الإناث، وتبلغ مؤشِّرات التكافؤ بين الجنسين (نسبة الحضور) في المدارس الأساسية والإعدادية 95% بنات و91% ذكور [31]، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل (17) يوضح معدل الالتحاق بالتعليم والتسرب

المصدر: من إعداد المركز.

الصحَّة: كان للوضع الحالي أثره على صحَّة الأطفال، حيث سبَّب بطء وإعاقة تقديم الخدمات الصحِّية للأطفال، ومِنها خدمات التحصين الروتينية، إذ تلقَّى 60% مِن الأطفال خلال العام 2023م جميع التطعيمات الأساسية. وتمَّ تحصين ما بين (68,133- 251,060) طفلًا ضدَّ لقاح (Penta-3)، بالإضافة للقاحات أخرى. كما شهد عام 2023م ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الوفيَّات والإصابات الناجمة عن الحصبة والحالات الأخرى، ما دفع السلطات لإطلاق حملة تطعيم واسعة تستهدف أكثر مِن

(31) اليمن المسح العنقودي متعدِّد المؤشِّرات (اللقطات الإحصائية: 2022م- 2023م)، اليونيسف، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/XYHrhvV

(1,267,000) طفل، تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و5 أعوام(32)، كما هو مبين في الشكل التالي.

الشكل (18) يوضح معدل علاج وتحصين الأطفال خلال عام 2023.

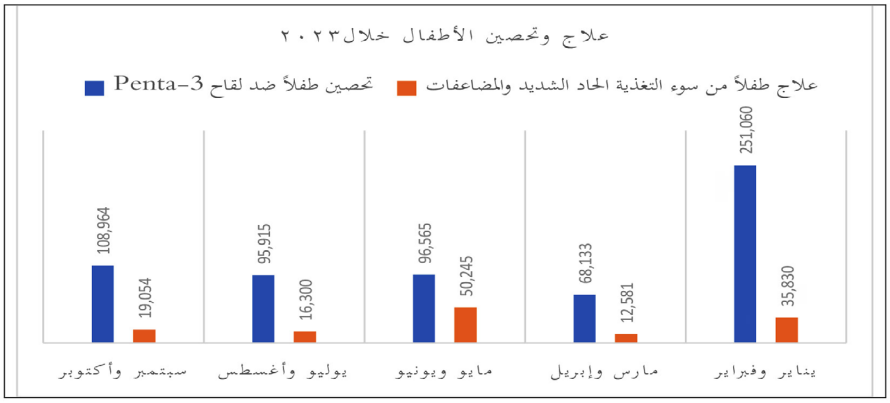

(المصدر: Yemen: Health Cluster Bulletin2023, https://2u.pw/dgiFpKw)

ومنذ بداية 2023م، وحتَّى شهر نوفمبر، وصل أعداد الأطفال المصابين بالحصبة (49,982) مع (514) حالة وفاة مرتبطة بها، ووصل أعداد الأطفال المصابين بالدفتيريا (1,834) طفلًا كما في الشكل التالي.(33)

(32) تقرير الأناضول حول في ظلال الحرب.. الحصبة تفتك بأطفال اليمن، وكالة الأناضول، في: 2023/9/29م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/aFcHPej

(33) زيادة ملحوظة في أعداد الأطفال المصابين بأمراض الطفولة القاتلة في اليمن مع تراجع مستويات التغطية التحصينية، منظمة الصحة العالمية، في: 2023/10/24م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/GLRIvbd

الشكل (19) يوضح عدد الأطفال المصابين بالحصبة والدفتيريا.

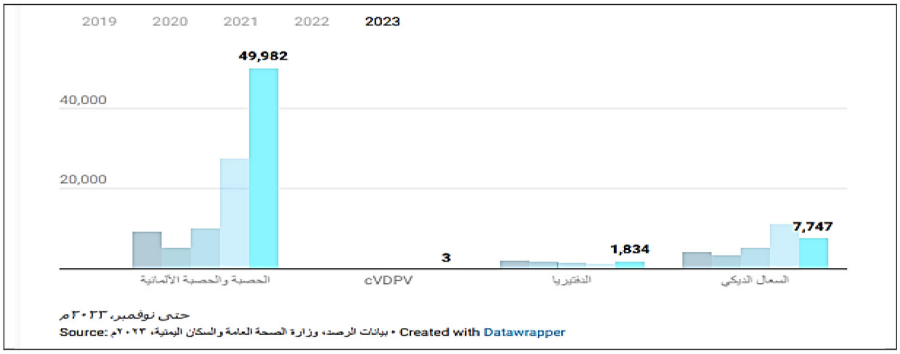

(المصدر: https://datawrapper.dwcdn.net/mpVUX/5/)

ويشكل الأطفال دون الخامسة ما يقرب مِن ثلث حالات الإصابة بالكوليرا البالغ عددها (1,018) حالة، خلال الربع الأخير مِن 2023م، الذي امتدَّ في (23) مديرية في تسع محافظات جنوب وشرق اليمن؛ وتمَّ الإبلاغ عن ستِّ حالات وفاة، وهناك حالات غير مبلَّغ عنها في المحافظات الشمالية(34).

سوء التغذية: قدِّرت حالات سوء التغذية الحاد خلال عام 2023م بـ(2.3) مليون طفل دون سنِّ الخامسة، وأكثر مِن (540,000) طفل يعانون مِن سوء التغذية الحاد الوخيم(35). ويموت طفل واحد كلَّ (10) دقائق لأسباب يمكن الوقاية مِنها(36). وحسب تقرير المجلس الأعلى للشئون الإنسانية والتعاون الدولي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي فإنَّ بيانات سوء التغذية كانت كما يوضحها الشكل التالي:

(34) حالات الكوليرا في اليمن، الأوتشا، في: 2024/1/22م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/cZ4LQH4

(35) أكثر من 11 مليون طفل بحاجة إلى مساعدات إنسانية نتيجة 8 سنوات من النزاع المُدمر في اليمن، اليونسف اليمن، في: 2023/3/24م، متوفر على الرابط التالي:
https://2u.pw/d2mX3Gl Yemen crisis: https://2u.pw/FFrg14Q

(36) 150 مليون دولار من البنك الدولي لتعزيز الصحة والغذاء في اليمن، الشرق الأوسط، في: 2023/9/23م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/AeJi0FE

الشكل (20) يوضح سوء التغذية عند الأطفال

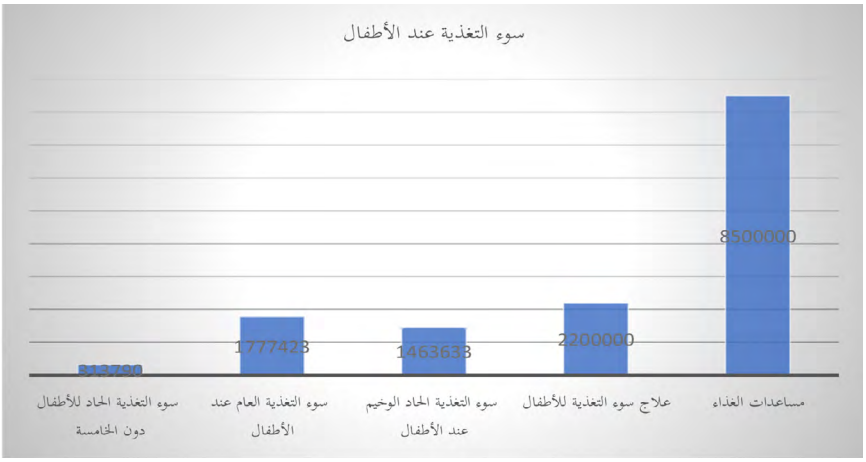

المصدر: من إعداد المركز.

وكان مِن بين المحافظات الأكثر تضرُّرًا: حجَّة والحديدة وصعدة وريمة وتعز والتي تمثِّل أكثر مِن نصف حالات سوء التغذية الحاد[37].

وبناء على مسح الرصد والتقييم الموحَّدان لأعمال الإغاثة والانتقال المنفَّذة، تبيَّن أنَّ معدَّل الهزال بين الأطفال دون سنِّ الخامسة يتراوح ما بين 17.1% إلى 23.8% في محافظات الحديدة ولحج والضالع وتعز. وهذا أعلى بكثير مِن عتبة الطوارئ لمنظَّمة الصحَّة العالمية التي تبلغ 15%. كما تواجه المحافظات أعلى معدَّل انتشار لانعدام الأمن الغذائي مع تصنيف أكثر مِن 35% مِن السكَّان في المرحلة الثالثة مِن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي وما فوقها[38].

وفيَّات الأطفال: أظهر المسح العنقودي متعدِّد المؤشِّرات تحسُّنًا طفيفًا في معدَّل وفيَّات الأطفال، كما يظهر الشكل التالي:

---

(37) سوء التغذية يهدد حياة 4.5 مليون طفل في اليمن، المجلس الأعلى للشئون الإنسانية والتعاون الدولي، في: 2023/11/9م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/eaKnPqA

(38) انظر: UNICEF Yemen Humanitarian Situation Report No. 1, January-March 2023, at: https://2u.pw/Mn1ZwCc

الشكل رقم (21) يوضح معدل وفيات الأطفال

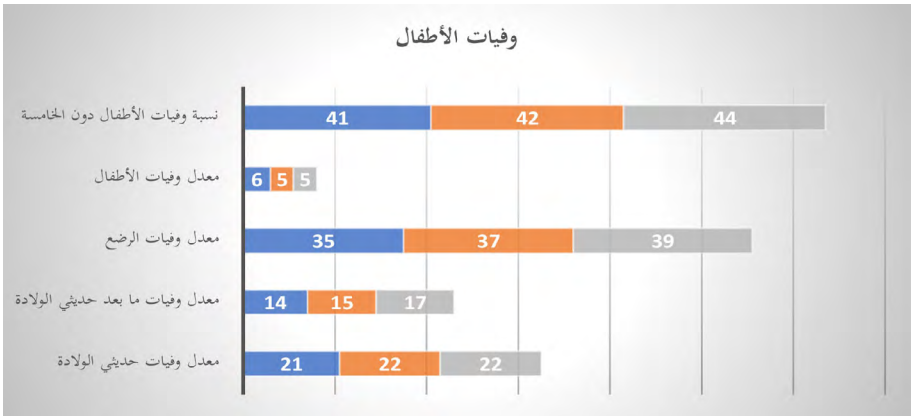

المصدر: إعداد الباحث.

حيث انخفض معدَّل وفيَّات الرضَّع مِن 39 إلى 35 لكلِّ (1,000)، وانخفض معدَّل وفيَّات الأطفال دون سنِّ الخامسة مِن 44 إلى 41 لكلِّ (1,000). وقد يُعزى ذلك إلى التحسُّن المتواضع في مجال الخدمات الصحِّية. وهناك 60% من وفيَّات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5-14) سنة ناتجة عن إصابات نزاع[39]. ومع ذلك، ظلَّت تغذية الأطفال وانعدام الأمن الغذائي للأسر، مصدر قلق رئيس، حيث يُعاني 49% مِن الأطفال دون سنِّ الخامسة مِن التقزُّم أو سوء التغذية المزمن[40].

الصحَّة النفسية: أوردت دراسة أجرتها مؤسَّسة التنمية والإرشاد الأسري غير الحكومية، حول تقدير انتشار الاضطرابات النفسية بين الأطفال، أنَّ 52% مِن أطفال اليمن لا يشعرون بأمان أبدًا عندما يكونون بعيدين عن والديهم. وقد سجَّلت تعز أعلى نسبة مِن ضغوط ما بعد الصدمة، حيث أفاد الآباء أنَّ أطفالهم يشعرون بحزن واكتئاب بشكل شبه دائم[41].

---

(39) انظر: Yemen Humanitarian Needs Overview 2024 (January 2024), at: https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-needs-overview-2024-january-2024

(40) انظر: Yemen launches MICS data to assess living conditions of women and children, 24 Nov 2023, at: https://2u.pw/BVwvvUe

(41) الصحة النفسية... معاناة غير مرئية لليمنيين على هامش الحرب، العربي الجديد، في: 2023/7/31م، متوف ر على الرابط التالي: https://2u.pw/ZA83f6s

المياه والصرف الصحّي والنظافة: يواجه الأطفال صعوبة في الحصول على الماء ومستلزمات الصحَّة والنظافة. وتشير التقديرات أنَّ حوالي (8.5) مليون طفل لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب أو الصرف الصحّي أو النظافة[42]، ممَّا يُهدِّد بانتشار الأمراض. وهذا يعني أنَّ (8) أطفال مِن أصل (10) لا يحصلون على مياه شرب نظيفة[43]. ويتمُّ الاعتماد على خدمات نقل المياه الخاصَّة بالشاحنات وجلب المياه مِن الآبار.

الزواج: ثلثي الفتيات في اليمن يتزوَّجن قبل سنِّ (18)، حسب مؤشِّرات الأمم المتَّحدة[44]، ولكن بالمقابل يعتبر زواج الفتيات قبل عمر (18) ممارسة راسخة في المجتمع اليمني.

الخسائر الجسدية: رصدت منظَّمة مواطنة لحقوق الإنسان وقائع انتهاك ارتكبتها أطراف الصراع، خلال 2023م، وأسفرت عن مقتل (94) طفلًا، وجرح (208)، و(183) انتهاكًا آخر بحقِّ الأطفال تمثَّلت بتجنيد الأطفال والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري. وهذه الوقائع فقط ما وثَّقته المنظَّمة. كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (22) يوضح عدد الانتهاكات بحق الأطفال

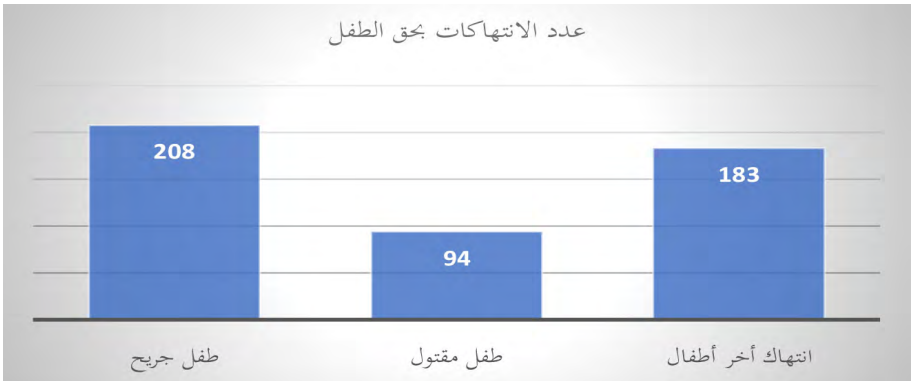

المصدر: إعداد الباحث.

(42) اليونيسف: تحذِّر من مجاعة جديدة تطاول أطفال اليمن، إندبندنت عربية، في: 2023/5/26م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/sz4mMrw

(43) حرب اليمن: أطفال اليمن المشوهون في الحرب المنسية، بي. بي. سي. عربي، في: 2023/7/26م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/WBT0zjT

(44) النساء في اليمن: صورة مفصلة تعكس النزف الناجم عن الحرب، القدس العربي، في: 2023/3/4م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/4E3TCUy

وارتكبت جماعة الحوثي الانقلابية والمدعومة إيرانيًّا، المسئول الأكبر عن تلك الانتهاكات، وذلك بنسبة 59%، كما هو موضَّح في الشكل التالي[45]:

الشكل (23) يوضح الجهات المسؤولة عن الانتهاكات بحق المرأة والطفل

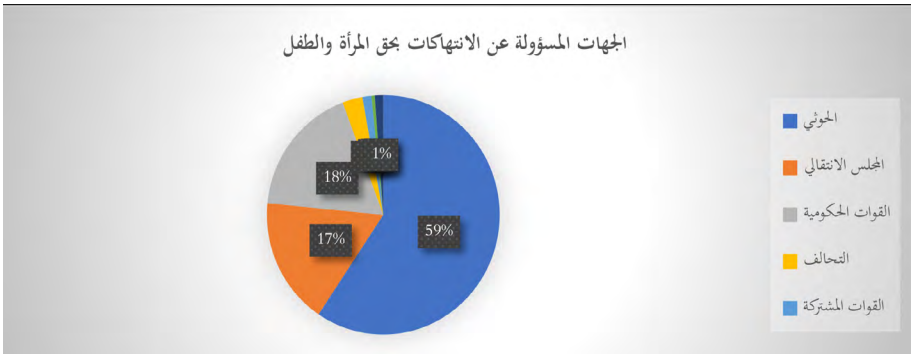

المصدر: إعداد الباحث.

وقد وثَّق فريق الرصد والإبلاغ التابع للأمم المتَّحدة، خلال الربع الأوَّل مِن عام 2023م، حوالي (44) حادثة انتهاك جسيم ضدَّ الأطفال، على أيدي أطراف الصراع؛ وشملت (48) انتهاكًا، مِنه مقتل (16) طفلًا (3 فتيات و13 فتى)، وجرح (32) طفلًا (6 فتيات و26 فتى). ويُعزى ذلك لوجود العبوَّات المتفجِّرة، بما فيها الذخائر غير المتفجرة. ووقعت معظم الحوادث الموثَّقة التي تمَّ التحقُّق مِنها في محافظة الحديدة[46].

ووثَّقت منظَّمتي رصد والتحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (250) حالة مِن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضدَّ الأطفال، جرى توثيقها خلال الفترة مِن يناير إلى سبتمبر 2023م، وتوزَّعت حالات الانتهاكات كما في الرسم البياني: 85 حالة تجنيد الأطفال، 75 حالة بين القتل والتشويه، 45 حالة تمثَّلت بالهجمات على المدارس والمستشفيات، 24 حالة خطف، 14 حالة عنف جنسي، 7 حالات منع

(45) استمرار الانتهاكات خلال العام 2023م، مواطنة لحقوق الإنسان، في: 2024/1/11م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/RGCpIx4

(46) انظر: UNICEF Yemen Humanitarian Situation Report No. 1, op. cit.

وصول المساعدات الإنسانية. وشمل الضحايا نازحين داخليًّا والمهمَّشين. وارتكبت جماعة الحوثي 84% مِن هذه الانتهاكات[47]، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (25) يوضح الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد الأطفال

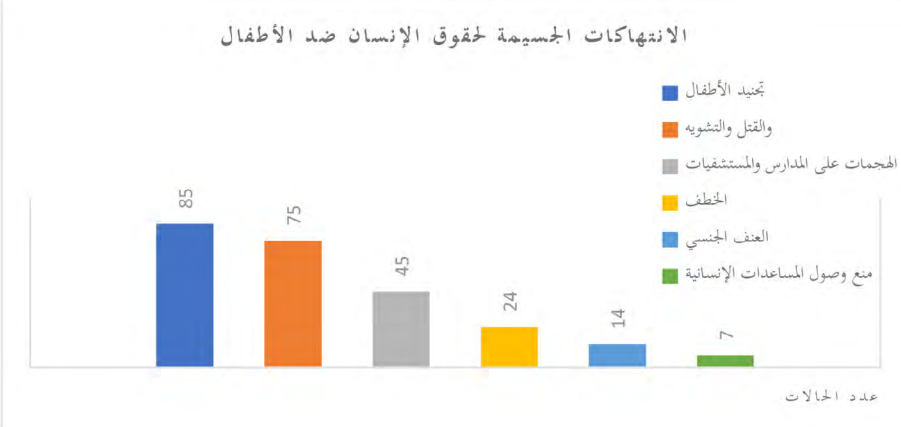

المصدر: إعداد الباحث.

تجنيد الأطفال: تتفاقم محنَّة الأسر على الأطفال بسبب القضية المثيرة للقلق والمتمثِّلة في تجنيد أطفالهم، واستخدامهم مِن قبل المليشيات المسلَّحة، ما يعرِّضهم للعنف والصدمات. ويشكِّل تجنيد الأطفال مِن قبل جماعة الحوثي الحصَّة الأكبر(48)، ويأتي ذلك رغم توقيع الحوثيين خطَّة عمل مع الأمم المتَّحدة -في أبريل 2022م- تعهَّدوا فيها بإنهاء تجنيد الأطفال[49].

وحسب رصد منظَّمة (سام) فإنَّ جماعة الحوثي متَّهمة بتجنيد أكثر مِن (20) ألف

(47) في اليوم العالمي للطفل: ينبغي إدراج العدالة لأطفال اليمن في محادثات السلام، هيومن رايتز ووتش، في: 2023/11/20م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/tndf4kw

(48) (43) منظمة حقوقية تدُّق ناقوس الخطر بشأن أطفال اليمن، مركز الجزيرة للحريات العامة وحقوق الإنسان، في: 2023/11/21م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/VvXJWsH

(49) اليمن: أعطوا الأولوية لحماية الأطفال، هيومن رايتس ووتش، في: 2023/11/20م، متوفر على الرابط التالي:https://2u.pw/YChJBSX

حالة أطفال العالم لعام 2023م، اليونيسف، في: أبريل 2023م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/1vrs4xm :

طفل، وإشراكهم في القتال؛ إلى جانب مسئولية الجماعة عن (797) حالة اختطاف مِن أصل (888) حادثة اختطاف للأطفال. وبحسب منظَّمة اليونيسف يعدُّ تجنيد الأطفال كارثة بحقِّ الطفولة[50]. وقد أظهرت النتائج الإجمالية أنَّ مِن بين العوامل المؤثِّرة في تجنيد الأطفال عوامل اقتصادية وتعليمية، وأخرى تعود إلى غياب دور الدولة والعادات والتقاليد[51]. وقد وثَّقت منظَّمة مواطنة لحقوق الإنسان (59) واقعة تجنيد أطفال خلال العام، تتحمَّل جماعة الحوثي المسئولية الأكبر في ذلك، بنسبة 56% مِن تلك الحالات، بواقع (33) واقعة تجنيد؛ في حين يتحمَّل المجلس الانتقالي الجنوبي، الانفصالي المدعوم إماراتيًّا، المسئولية عن 32%، أي بواقع (19) واقعة تجنيد؛ والحكومة الشرعية المسئولية عن 12%، أي بواقع (7) حالات تجنيد فقط[52]، كما في الشكل التالي:

الشكل (26) يوضح الجهات المسؤولة عن تجنيد الأطفال خلال العام

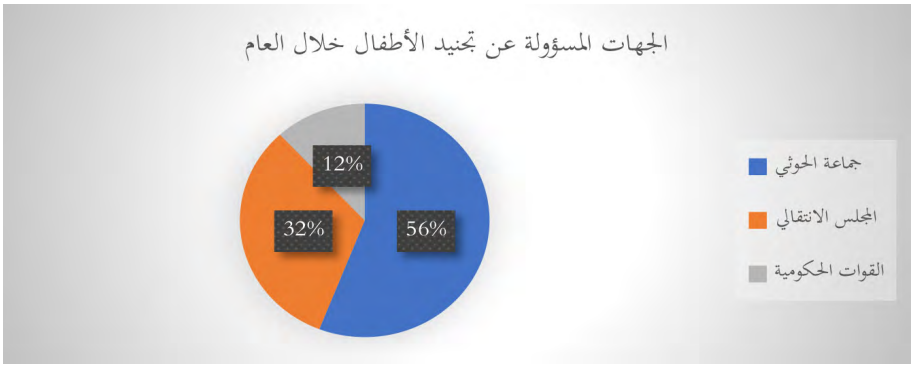

المصدر: من إعداد المركز.

(50) هناك حاجة لاتخاذ إجراءات جدية لحماية حقوق الأطفال في اليمن، منظمة سام، في: 2023/6/4م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/5m4vVh2

(51) المرجع السابق نفسه.

(52) استمرار الانتهاكات خلال العام 2023م، مرجع سابق.

ويشكِّل تجنيد الأطفال في الحرب مِن قبل الجماعات المسلَّحة في اليمن تهديدًا خطيرًا لمستقبلهم، ومستقبل المجتمع عامَّة، نتيجة للتعبئة الفكرية الخاطئة والتدريب على ممارسات منافية لقوانين الطفولة، ولما لذلك مِن آثار طويلة الأمد على التركيبة العقلية والجسدية لهم، ما يجعلهم فئة خطرة على غيرهم، مع صعوبة وارتفاع تكلفة إعادتهم لوضعهم الطبيعي ودمجهم في المجتمع.

عمالة الأطفال: أدَّت الحرب إلى تعطيل في الاقتصاد، ودفع العديد مِن الأسر للكفاح مِن أجل تغطية نفقاتها، وهو ما أجبر الأطفال على العمل. ووفق تقرير مكتب شئون العمل الدولية هناك ما يقرب مِن 13.6% مِن الأطفال العاملين[53]. وأشار مسح أجراه المكتب المركزي للإحصاء في اليمن إلى أنَّ غالبية الأطفال العاملين يعملون في مهن خطرة، وأنَّ 57.4% يعملون في القطاع الزراعي[54].

ووفق المسح العنقودي، يشارك حوالي 16% مِن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5- 17) عامًا في أنشطة اقتصادية، أو أعمال منزلية، لعدد مِن الساعات. وتعدُّ عمالة الأطفال أعلى بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (12- 14) عامًا، مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. وأطفال الأسر الفقيرة هم الأكثر انخراطًا في العمالة بحوالي (5) أضعاف، مقارنة بالأسر الغنيَّة.

وتركَّزت أعمال الفتيات في الأعمال المنزلية بأعلى (3) أضعاف عن الذكور الذي تتركَّز أنشطتهم بالأعمال عامَّة. وكانت النسبة الأعلى للعمالة في ريمة بواقع 58%، وأقلُّها في سقطرى بواقع 2%[55].

القات: يشكِّل القات خطرًا على صحَّة الأطفال ومستقبلهم؛ حيث يتعاطاه بين

---

(53) انظر: Tackling Child Labor and Early Marriage in Yemen, 9 May 2023, at: https://2u.pw/Dafdak4

(54) انظر: How Yemen's Civil War Drives Child Labour and Abuse, March 18, 2023, at: https://2u.pw/xW35sgP

(55) المسح العنقودي متعدِّد المؤشرات: تقرير نتائج المسح (2023م)، الجهاز المركزي للإحصاء، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/NGPQ9O4

15% إلى 20% مِنهم دون سنِّ 12 عامًا، بشكل يومي، ما يجعل الطفل يبتعد عن ممارسة الأنشطة الطبيعية بالنسبة لأيِّ طفل طبيعي[56].

الأطفال النازحون: هناك (2.3) مليون طفل نازح لا يحصلون على ما يكفي لسدِّ احتياجاتهم مِن الخدمات الأساسية في مجالات مختلفة[57]، ويعولون أسرهم البالغ عددها (9,305) أسرة، مِنها (7.474) أسرة يعولها طفل ذكر، و(1,831) أسرة يعولها طفل أنثى؛ علمًا بأنَّه يوجد حوالي (39,493) طفلًا في المخيَّمات في سنِّ التعليم، لكنَّهم محرومون مِن الالتحاق به[58].

(56) تقرير: آفة تقتات صحة اليمنيين وأموالهم، عدن الغد، في: 2023/5/22م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/ijhTS8W9

(57) أكثر من 11 مليون طفل بحاجة إلى مساعدات إنسانية نتيجة 8 سنوات من النزاع المدمر في اليمن، اليونيسف، في: 2023/3/24م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/d2mX3Gl

(58) اليمن: 3 ملايين نازح بينهم 39 ألف طفل محروم من التعليم، العربية، في: 2023/2/9م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/MUtg1ZG

ثانيًا: المرأة:

تكافح المرأة اليمنية لتطوير نفسها وإعالة أطفالها في ظلِّ الوضع الراهن، وينعكس ذلك على المؤشِّرات التالية:

التعليم: تصل نسبة وصول النساء والفتيات إلى التعليم في اليمن إلى 35%[59]، ويمثِّل صافي معدَّل الالتحاق بالتعليم الثانوي 32% للإناث، مِنهنَّ 51% في الحضر، و27% في الريف. ويقلُّ هذا المعدَّل بين الأسر ذات الدخل المنخفض.

وتتوزَّع نسبة النساء (في الفئة العمرية 15- 49 عامًا)، حسب أعلى مستوى تعليمي واللَّاتي يعرفن القراءة والكتابة، كما هو مبين في الشكل التالي[60]:

الشكل (27) يبين معدل القراءة والكتابة بين النساء

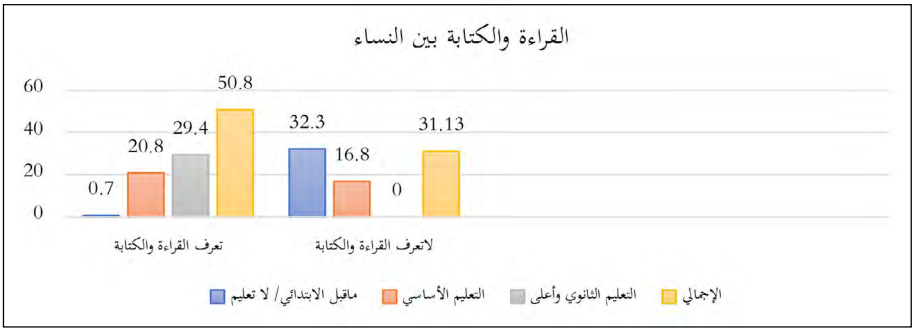

المصدر: من إعداد المركز.

وتعدُّ نسب الأميَّة (32.3%) مرتفعة في مرحلة ما قبل الابتدائية، وهي بين نساء الريف أكثر مِنها عند نساء الحضر (16.7%- 39.8%). بينما في التعليم الأساسي كانت نسبة الأميَّة (16.8%)، وأكثر ارتفاعًا في الريف عن الحضر. وكان مؤشِّر القراءة

(59) المرأة اليمنية: الريادة نحو المستقبل، زينة علي أحمد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- اليمن، في 2023م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/zmyYD1U

(60) اليمن: المسح العنقودي، مرجع سابق.

والكتابة (29.4%) في مرحلة الثانوية وبعد.

خدمات الأمومة: أثَّر النزاع القائم على صحَّة النساء، خاصَّة الحوامل مِنهنَّ، نتيجة النقص في تقديم خدمات الأمومة والطفولة، وبشكل أكبر في الأرياف.

وكمثال على ذلك مستشفى "القناوص للأم والطفل" في الحديدة، إذ يوجد بها مضاعفات بنسبة 17% مِن جميع الولادات خلال العام[61]، بسبب عدم توفُّر رعاية ما قبل وبعد الولادة على مستوى الرعاية الصحِّية الأوليَّة لتشخيص المرضى وعلاجهم. وهناك ما يقرب مِن 40% مِن الأمَّهات اللَّاتي يدخلن ذات المستشفى وعانين مِن فقر الدم، وهي حالة يمكن أن تزيد مِن خطر حدوث مضاعفات للأمِّ والطفل، ويمكن علاجها برعاية بسيطة قبل الولادة. وينطبق نفس الوضع على باقي المحافظات.

وتحتاج المرأة إلى خدمات الرعاية التوليدية، خاصَّة أنَّ هناك 1 مِن كلِّ 5 مرافق صحِّية لا تزال تقدِّم خدمات صحَّة الأم والطفل -حسب بيان أممي. وتحتاج نحو (5.5) مليون امرأة، في سنِّ الانجاب (15- 49 عامًا)، للمساعدة في الوصول إلى خدمات الصحَّة الإنجابية؛ مِن بينهنَّ (1.3) مليون امرأة ولدت خلال هذا العام. ومِن المتوقَّع أن تصاب (195) ألف حالة مِنهنَّ بمضاعفات تتطلَّب مساعدة طبِّية لإنقاذ حياتهنَّ وحياة مواليدهنَّ[62]. وهناك مليون امرأة يرغبن في تنظيم الأسرة لتجنُّب أو تأجيل الحمل، ما يضاعف الأمراض المرتبطة بالصحَّة الإنجابية والوفيَّات[63].

وبالنسبة لمؤشِّر متوسِّط العمر المتوقَّع عند الولادة، يتباين المؤشِّر بين (63.75) عامًا للجنسين، وبين (60.6) للذكور و(67.1) للإناث، حيث تقع اليمن ضمن الدول متدنِّية التنمية البشرية. ويقدَّر متوسِّط العمر المتوقَّع الصحِّي (63.72) عامًا، وهو فارق يتراوح بمقدار (16.54- 17.84) عامًا عن الدول المجاورة مرتفعة الدخل(64).

---

(61) انظر: Yemen crisis update: August 2023, MSF, at: https://2u.pw/YQIf4o3

(62) منظمة انتصاف: ضحايا العدوان من النساء والأطفال تجاوز 13 ألف قتيل وجريح، المركز الوطني للمعلومات، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/HzCbb1H

(63) انظر: Crisis in Yemen, UNFP YEMEN, https://2u.pw/4X8yfZK

(64) المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العدد 78، فبراير 2023م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/TFT9zih

سوء التغذية: يصيب سوء التغذية الحاد (1.3) مليون امرأة حامل ومرضعة، نتيجة ضعف جودة الرعاية الصحِّية للنساء[65]. وحسب تقرير المجلس الأعلى للشئون الإنسانية والتعاون الدولي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي فإنَّ بيانات سوء التغذية كانت كما في الشكل التالي:

الشكل (27) يوضح معدل سوء التغذية عند النساء

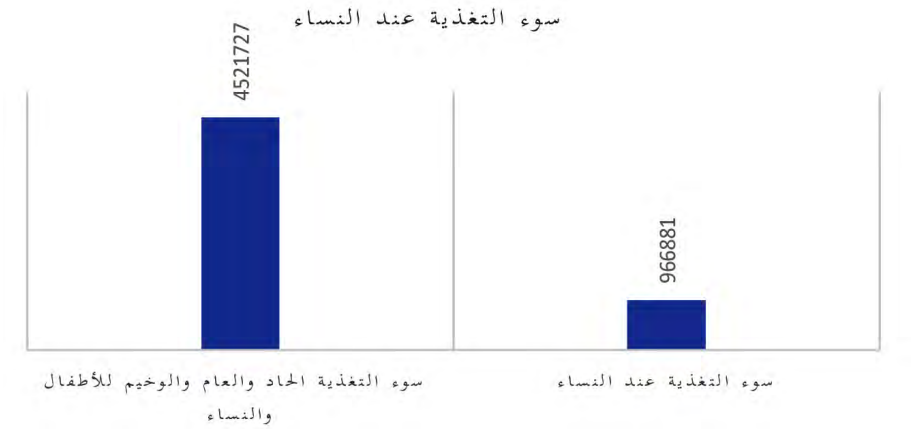

المصدر: إعداد الباحث.

وكان مِن بين المحافظات الأكثر تضرُّرًا: حجَّة والحديدة وصعدة وريمة وتعز التي تمثِّل أكثر مِن نصف حالات سوء التغذية الحاد[66].

(65) 150 مليون دولار من البنك الدولي..، مرجع سابق.
(66) سوء التغذية يهدد حياة 4.5 مليون طفل في اليمن، مرجع سابق.

القات: انتشرت ظاهرة تناول القات وتدخين الشيشة بين النساء، خاصَّة في صنعاء وتعز، وامتدَّت إلى المناسبات الاجتماعية وبعض الكافيهات، تحت مبرِّر التخفيف مِن الوضع القائم[67].

المياه والصرف الصحِّي: زادت الأطراف المتحاربة مِن تفاقم أزمة المياه في اليمن، حيث أنَّ أكثر مِن نصف السكَّان لا يحصلون على مياه كافية ومأمونة للاستخدامات الشخصية والمنزلية، بما في ذلك الشرب والطهي والصرف الصحِّي؛ وهناك (15.3) مليون شخص يحتاجون إلى الدعم للحصول على المياه النظيفة، وتلبية احتياجات الصرف الصحِّي الأساسية. وتتحمَّل النساء العبء الأكبر في توفير المياه[68]، والتي يعدُّ توفيرها مكلفًا بالنسبة للفقراء، هذا لمن هم في المناطق الحضرية، بينما للذين هم في المناطق الريفية والساحل الغربي تضطرُّ النساء والأطفال لجلب المياه مِن الآبار ومِن أماكن بعيدة، وغير آمنة.

الصحة النفسية: أثَّر الوضع القائم في اليمن على الصحَّة النفسية للنساء، ما جعلهنَّ يعانين مِن مشاكل وصدمات نفسية. وتصل حالات المرضى النفسيين بين (70%- 80%) مِن مرضى مراكز الرعاية الصحِّية الأوَّلية التي تديرها منظَّمات[69]؛ حيث يعاني ما يقرب مِن (1) مِن كلِّ (4) أشخاص مِن اضطرابات الصحَّة النفسية، نتيجة معايشتهم الصراع لسنوات، وهم بحاجة إلى التدخُّل الطبِّي[70]. وتمنع الوصمة المحيطة بالصحَّة النفسية الأفراد مِن طلب المساعدة، والوصول إلى خدمات الصحَّة النفسية المحدود للغاية.

العمل: يضمن الدستور اليمني الحقَّ لجميع المواطنين في المشاركة في الحياة الاقتصادية بما في ذلك النساء، إلَّا أنَّ الصراع الجاري أثَّر على النساء العاملات

(67) مقابلة مع نساء من اليمن، يناير 2024م.

(68) الموت أرحم من هذه الحياة، تقرير منظمة حقوق الإنسان، في: 2023/12/8م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/QiCtQenD

(69) انظر: Yemen crisis update: August 2023, 16 Aug 2023, at: https://2u.pw/196yco1

(70) المساحات الآمنة الشاملة تمنح النساء اليمنيات من ذوي الاحتياجات الخاصة فرصة لإعالة أنفسهن، صندوق الأمم المتحدة للسكان، في: 2023/8/3م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/Tlil0fB

بشكل أكبر مِن قرنائهنَّ مِن الرجال، وكانت نسبة مشاركتهن كما يُبينه الشكل التالي[71]:

الشكل (28) يوضح مشاركة النساء في القوى العاملة

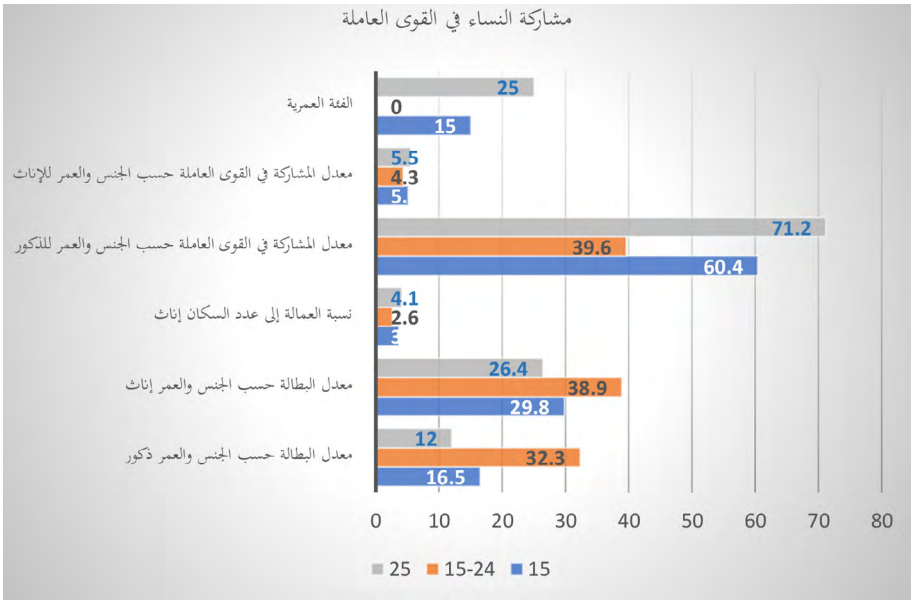

المصدر: إعداد الباحث.

حيث يشير تقرير مؤشِّر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2023م إلى أنَّ هناك (11) اقتصادًا لدول ذات أوضاع هشَّة ومتأثِّرة بالصراعات مِن بينها اليمن، حصلت على (26.9) درجة مِن أصل (100)، والنتيجة الإجمالية لليمن أقلُّ مِن المتوسِّط الإقليمي المسجَّل في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ألا وهو (53.2) درجة[72].

وتنخرط 76.9% مِن نساء اليمن في الأعمال المنزلية، ما يجعلهنَّ خارج القوى العاملة[73]، بينما تعمل في القطاع الحكومي المدني نحو (114.5) ألف موظَّفة، مِن

(71) انظر: ILOSTAT, 2023 International Labour Organization, at: https://ilostat.ilo.org/data/#

(72) انظر: Women, Business and the Law, WORL DBANK, 2023, at: https://2u.pw/dFauZmL

(73) معًا من أجل مناهضة العنف ضد النساء، منظمة سام، في: 2023/11/25م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/l8jeQNX

أصل (612.2) ألف موظَّف وموظَّفة، يُعيلون (6.9-8.4) مليون نسمة. وتعمل غالبية النساء في وزارة التربية والتعليم، حيث يمثِّلنَّ 60% مِن إجمالي موظَّفات القطاع.

التمكين الاقتصادي: يعدُّ التمكين الاقتصادي أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للمرأة لكسر دائرة الفقر، ولتعزيز التغيير المستدام. وتوجد بعض الهيئات والمنظَّمات المساهمة في تمكين المرأة اقتصاديًّا، كما في الجدول التالي:

الجدول (20) يوضح المنظمات التي تساهم في تمكين المرأة

المنظمة	دورها
الصندوق الاجتماعي للتنمية	برنامج التدريب والدعم المؤسَّسي، وغيرها مِن المشاريع الخاصَّة بقطاع سيِّدات الأعمال، وحماية المرأة وتمكينها في ظلِّ الأزمات.
الصندوق الإنساني لليمن	دعم مباشر لمشاريع عالية التأثير، وخصِّص لذلك خلال 2023م حوالي 82.4 مليون دولار أمريكي[74].
اتِّحاد نساء اليمن	تدريب 120 امرأة في إنتاج البخور والعطور، المعجَّنات، الحقائب الجلدية، وتصنيع الإكسسوارات[75].
مبادرة منشآت الأعمال النسائية	تقديم المساعدة الفنِّية والتوجيه والتدريب لمساندة نمو منشآت الأعمال المملوكة للنساء في البلاد[76].
هيئة الأمم المتَّحدة	تعزيز جهود المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة[77].
البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن	تمويل مشروع سبأ للتمكين الاقتصادي وغيرها...

وفق برنامج الأمم المتَّحدة الإنمائي كانت الشركات المملوكة للنساء تمِّثل 4% فقط مِن جميع الشركات قبل النزاع، في حين أنَّ 26% مِن الشركات في قطاعات التجارة

(74) انظر: Yemen Women's Union: Funding local livelihoods, OCHA, 12 January 2024, at: https://2u.pw/f5a6hNG

(75) انظر: Yemen Humanitarian Update: Issue 9, OCHA, 31 Oct 2023, at: https://2u.pw/KDC484C

(76) المرأة اليمنية تتحيَّن الفرص الاقتصادية في بلادها التي مزَّقتها الحرب بالرغم من كل الصعاب، مدوَّنة البنك الدولي، في: 2023/7/3م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/1Pi0zPd

(77) اليمن، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على الرابط التالي: https://2u.pw/vsPVgGl

والخدمات والصناعة أغلقت بحلول عام 2015م، وقد ارتفع معدَّل الإغلاق إلى 42% بين الشركات المملوكة للنِّساء[78].

ومِن خلال استطلاع رأي النساء بوضعهنَّ في الداخل، كانت الردود تشير إلى أنَّ طول أمد الحرب وانقطاع الأجور، خاصَّة في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، والظروف الاقتصادية، أوجد فرصًا جديدة لتأسيس مشاريع صغيرة وتطويرها، لكن مع نقص جانب التطوير الرقمي[79].

ورغم المساعدات الإنسانية والمنح التي تُقدَّم لفئة النساء والأطفال، وبرامج التمكين الصغيرة، تظلُّ هناك نساء خارج التمكين وبحاجة ماسَّة إلى المساعدة لتتمكَّن مِن العيش ومقاومة الفقر[80].

الزواج المتأخِّر: الملاحظ على كثير مِن التقارير والكتابات أنَّها تتحدَّث عن زواج الصغيرات، وفي المقابل لا يوجد بيانات تخصُّ الزواج المتأخِّر للنساء وما يترتَّب عليه مِن انعكاسات نفسيَّة واجتماعيَّة، ولا تناقش المنظَّمات مثل هذه المواضيع في تقاريرها ونشاطاتها؛ علمًا بأنَّ معدَّل العنوسة باليمن قد بلغ 30%[81]؛ وقد يرجع ذلك إلى غلاء المهور وتكاليف الحياة وعزوف الشباب عن الزواج، والنظرة القاصرة إلى المرأة المتعلِّمة والعاملة.

الطلاق: ارتفعت عدد حالات الطلاق والخلع بالمحاكم اليمنية، خلال العام الماضي، خصوصًا الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي، إذ بلغت نحو (78) ألف حالة طلاق، في حين لا تزال أروقة المحاكم تكتظُّ بقضايا الطلاق. وفي إحدى المحاكم الابتدائية في صنعاء سجِّلت نحو (260) حالة طلاق وخلع في شهرين، ونشرت صحيفة

---

(78) في يومهن العالمي.. نساء يخضن غمار الاستثمار في اليمن، يمن فريدم، في: 2023/3/8م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/KHxzZ4F

(79) مقابلات مع موظفات في اليمن، يناير 2024م.

(80) من أجل البقاء.. عائلات تحت ظل أنثى، المشاهد، في: 2024/1/8م، متوفر على الرابط التالي: https://almushahid.net/119747/

(81) شبح العنوسة في التشريعات العربية، علاء رضوان، موقع برلماني، في: 2023/2/20م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/1tkxuOU

حوثية نحو (102) إعلان لقضايا فسخ عقد النكاح في المحاكم(82). وأورد مصدر آخر خبر ارتفاع عدد حالات الطلاق مِن (61) ألف حالة في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، متصدِّرة صنعاء النسبة الأعلى، ثمَّ إب (10 ألف)، وعمران وذمار (6 ألف)، و(16) ألف حالة طلاق بباقي المناطق. أمَّا في اليمن عامَّة، فإنَّ حالات الطلاق بلغت (52,465) حالة، وكانت 20% حالات طلاق طبيعي، و70% حالات طلاق بطلب الزوجة. وترجع أسباب الطلاق لتردِّي الأوضاع الاقتصادية، وقلَّة الوعي بأهميَّة الترابط الأسري، والجهل بكيفية إدارة المشكلات والعيش المشترك(83)، كما في الشكل التالي:

الشكل (29) يوضح عدد حالات الطلاق

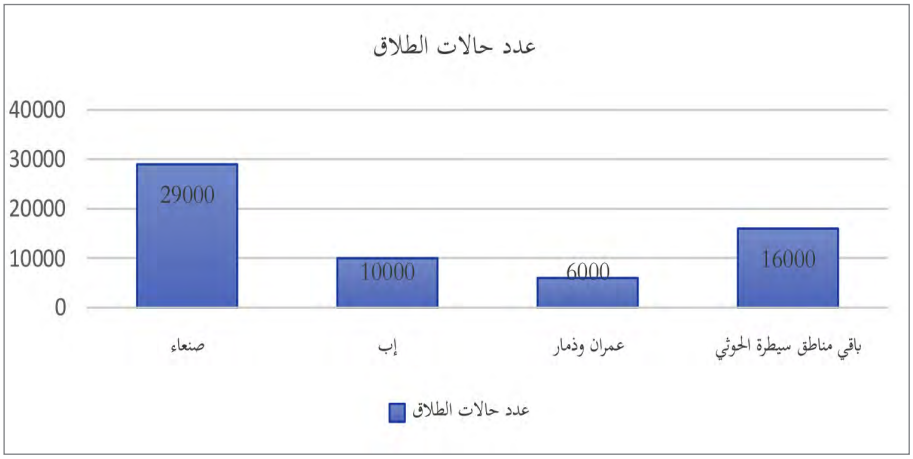

المصدر: من إعداد المركز.

القيود: تتحمَّل النساء والفتيات العبء الأكبر مِن متاعب الحياة لأجل أنفسهنَّ وأطفالهنَّ، خاصَّة مع افتقارهنَّ إلى الحماية القانونية، وتتعرَّض بعض النساء في مناطق سيطرة جماعة الحوثي والتشكيلات المسلَّحة للعنف اللفظي والابتزاز

(82) ارتفاع معدلات التفكك الأسري في اليمن.. 78 ألف حالة طلاق وخلع سجلتها مناطق الميليشيات خلال عام، المشهد اليمني، في: 2023/10/29م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/10etogh

(83) آثار الحرب في اليمن تقود النساء إلى طلب الطلاق، الأيام، في: 2021/9/29م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/Mo5S4xU

والتوقيف أثناء تنقلهنَّ، ناهيك عن تعرُّض (5) نساء في السجون لمحاكمات خارجة عن إطار القانون[84]. ومِن جانب آخر، تزايدت التدابير القمعيَّة الممارسة ضدَّ النساء على نحو ملحوظ خلال العام، مع فرض جماعة الحوثي سياسة "المحرم" واشتراط موافقة "ولي الأمر" على ممارسات المرأة لأنواع مِن الأنشطة، كالتنقُّل والسفر وقيادة السيَّارة، والفصل بين الجنسين في المؤسَّسات التعليمية والوظيفية.

الانتهاكات: رصدت منظَّمة مواطنة لحقوق الإنسان حوالي (1,117) واقعة انتهاك، ارتكبتها أطراف الصراع المختلفة في اليمن، خلال عام 2023م، وأسفرت عن قتل وإصابة وانتهاكات مختلفة. وهي كما في الشكل التالي[85]:

الشكل (30) يوضح عدد الانتهاكات بحق المرأة

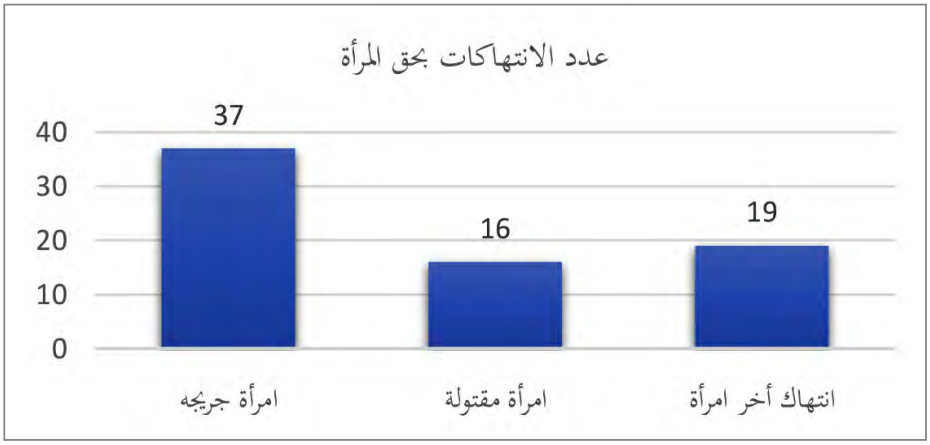

المصدر: إعداد الباحث.

والانتهاكات المرصودة -في الشكل أعلاه- أسفرت عن مقتل (16) امرأة، وجرح (37) مِنهنَّ، بالإضافة إلى (19) انتهاكًا آخر بحقِّ المرأة. ومِن ضمن الانتهاكات في حقِّ

(84) (140) امرأة في اليمن تعرضن للاختطاف والانتهاكات المختلفة، العربية، في: 2023/11/26م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/dGxkKJd

(85) استمرار الانتهاكات خلال العام 2023، مرجع سابق.

المرأة الابتزاز الإلكتروني الذي أنعشه العيب الاجتماعي وجهل المرأة بكيفيَّة التعامل معه، وغياب القوانين الخاصَّة بالجرائم الإلكترونية. وقد رصد تحقيق أنَّ أكثر مِن (86) جريمة ابتزاز إلكتروني تعرَّضت لها نساء، خلال عام 2023م والعامين الماضيين. وسجَّلت محافظة حضرموت عدد (46) حالة ابتزاز إلكتروني موجَّهة ضدَّ الفتيات، خلال عام 2023م؛ وأغلب هذه الحالات تنازلت المعنيَّة عن حقِّها دون أن تُعرض أو يتمَّ تحويلها للنيابة العامَّة، وأنَّه يتمُّ ردع الجاني بطرق مناسبة مع الحفاظ على خصوصيَّة الضحيَّة[86].

النازحات: بلغ عدد النازحين (4.5) مليون شخص، معظمهم مِن النساء والأطفال، وفق تقديرات الأمم المتَّحدة[87]. ويتركَّز النزوح في محافظات الحديدة وتعز ومأرب(88). وتعيل النساء النازحات حوالي 26% مِن العائلات النازحة(89)، و20% مِنهنَّ تحت سنِّ (18) عامًا[90].

المشاركة السياسية: تظهر إحصائية البنك الدولي أنَّ نسبة النساء في اليمن تمثِّل 49.7% مِن إجمالي عدد السكَّان، وأنَّ لديهنَّ إسهامات مهمَّة في مختلف المجالات، بما فيها المجال السياسي[91]. فقد شهدت المرأة حضورًا قويًّا في الساحات كغيرها مِن الرجال، منذ عام 2011م، ونجحت في تحقيق تقدُّم في المشاركة في الحراك الشعبي، وكسر الصورة النمطية عن المرأة، إلَّا أنَّ مشاركتهن في مراكز صنع القرار لا تزال ضئيلة جدًّا؛ فقد عمدت السلطات المتعاقبة والأحزاب السياسية إلى تهميش المرأة وإقصائها مِن كافَّة المراكز القيادية وصنع القرار، حيث تشغل 4.1% فقط مِن المناصب الإدارية

---

(86) تداعيات الابتزاز الإلكتروني على نساء اليمن (ورقة دراسة حالة)، مركز المعرفة للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، في: 2023/7/25م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/SGW6mmc

(87) انظر: Learning when displaced: Yemeni women and girls find empowerment in education, UN Sustainable Development Group, 18 December 2023, at: https://2u.pw/sy70dNs

(88) انظر: Humanitarian Needs Overview Yemen, op. cit.

(89) معًا مِن أجل مناهضة العنف ضدَّ النساء، مرجع سابق.

(90) انظر: Yemen Crisis Explained, UN REFUGEES, MARCH 24, 2023, at: https://2u.pw/W5wGHnM

(91) انظر: World Bank Data, at: https://2u.pw/w3APTnv

ومناصب صنع القرار، ولها أدوار قيادية ضئيلة في اتِّفاقات السلام الوطنية[92]. ورغم أنَّ للنساء نصيب ومشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، حيث شكَّلن 30% مِن أعضاء المؤتمر، وساهمن في صياغة المخرجات التي دعت إلى إشراك وتمثيل النساء في كافَّة المراكز، إلَّا أنَّ دور المرأة في الوقت الحالي تركَّز في إطلاق مبادرات وندوات وحملات تدعو لحلِّ النزاع الداخلي، والوصول إلى تسوية سياسية.

وقد أضعفت مشاركة النساء سياسيًّا لضعف مشاركتها في المفاوضات الخاصَّة بالسلام، وعدم وجود نساء يتصدَّرن المشهد السياسي الذي لا يتعارض مع طبيعة المجتمع وقيمه، بالإضافة إلى قلَّة وعي المجتمع بأهميَّة مشاركة المرأة سياسيًّا، وتحفُّظه في أن تكون المرأة في مركز قيادي، بالإضافة إلى إضفاء الطابع العسكري للبيئة السياسية، وحصر المرأة نفسها في جانب الإغاثة والتدريس وإهمال الجوانب الأخرى، والقيود المفروضة مِن قبل مليشيا جماعة الحوثي وغيرها مِن الجماعات المسلَّحة.

وبالنسبة للتمثيل في سلطات الدولة، كمجلس النوَّاب، فإنَّ للمرأة وجود ضعيف جدًّا فيه، حيث كانت توجد نائبة واحدة فقط. وبعد وفاتها انتهى وجود المرأة في مجلس النوَّاب. أمَّا في مجلس الوزراء فإنَّ مشاركة المرأة كوزيرة معدوم، وتوجد بشكل ضعيف كوكيلة وزارة. ومؤخَّرًا عزَّز مجلس القيادة الرئاسي مِن مشاركة المرأة في القضاء والشرطة. وتعمل الحكومة الشرعية على تنفيذ خطَّة وطنية تُعنى بالمرأة والسلام والأمن، وفقًا للقرار الأممي (1325) الخاص بتعزيز مشاركة المرأة في صناعة القرار، وضمان حمايتها في النزاعات ومِن كافَّة أشكال العنف[93].

الاعلام: مع انتشار التطوُّرات التقنية الحديثة والتوسُّع الاستثماري في الإعلام ازداد عدد الإعلاميَّات في وسائل الإعلام بمختلف مجالاته، وزاد حضورهنُّ في المشهد الثقافي عن السابق، بعد أن كان تمثيلهنَّ في قوَّة العمل الإعلامية لا يتعدَّى 32%. وبالرغم مِن توسُّع الحضور الإعلامي للنساء إلَّا أنَّه لا يوجد تمثيل لهنُّ في

(92) انظر: Challenges in Yemen, UNDP, at: https://2u.pw/jNol0e6

(93) المرأة اليمنية تحقِّق مزيدًا من المكاسب رغم تداعيات الحرب، وكالة الأنباء الأردنية، في: 2023/10/13م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/leJXGsW

قيادة المؤسَّسات الإعلامية، ويعود السبب لزيادة أعداد الإعلاميين على الإعلاميَّات، بالإضافة إلى التزاماتهنَّ الأسرية كما يبرِّر البعض[94].

الرياضة: لم يعد مجال الرياضة حكرًا على الرجال، وبالرغم مِن النظرة المجتمعية في بعض المناطق القبلية تنخرط اليوم مئات اليمنيَّات في أندية رياضية نسائية، بما فيها أندية للمعاقات حركيًّا، برياضات متنوِّعة، كالرماية والفروسية والجودو وغيرها من الألعاب. وبالرغم مِن ذلك تجد النساء الرياضيَّات صعوبة في الدعم الحكومي، وخمول كثير مِن الأندية الرياضية نتيجة الصراع.

(94) الإعلاميات اليمنيات يتحدَّثن في ندوة عن عوائق الريادة، شبكة الصحفيين الدوليين، في: 2020/10/14م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/E3y723

رؤية مستقبلية:

- بقيام الدولة والمنظَّمات المحلِّية بتنفيذ إصلاحات خاصَّة بتحسين وضع المرأة والطفل، واتِّخاذ الإجراءات الملائمة لذلك، كما يلي:
- تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة: مِن خلال توفير فرص عمل والتمكين الاقتصادي للمرأة، ودعم مبادرات التمويل الأصغر، لتحسين وضعهنَّ المالي والاجتماعي.
- تعزيز الوعي بحقوق المرأة والطفل المنصوص عليها شرعًا وقانونًا، مع تطبيق العقوبات بالانتهاكات التي تحصل.
- تحسين الوصول إلى الخدمات الصحِّية: مِن خلال توسيع نطاق الخدمات، وتحسين جودتها وتوفيرها، لتتمكَّن النساء والأطفال مِن الحصول على الرعاية الصحِّية اللَّازمة دون عوائق.
- توفير بيئة تعليمية آمنة ومحفِّزة، خاصَّة للأطفال، وتحسين جودة التعليم ليتمكَّن الأطفال والنساء مِن تطوير مهاراتهم بشكل أفضل.
- تعزيز العلاقات الأسرية والتواصل بين أفراد الأسرة، وتشجيعهم على التعبير عن مشاعرهم، وتعزيز الحوار الأسري، وتوفير دعم نفسي واجتماعي لبناء علاقات صحِّية ومتوازنة تسهم في تحقيق الاستقرار والسلام الأسري.
- تشجيع الاستخدام الإيجابي للتكنولوجيا: بتوجيه الأطفال نحو استخدام التكنولوجيا بطريقة مفيدة وبنَّاءة، دون التعرُّض للإدمان، وتوفير بدائل ترفيهية وتعليمية لهم.
- دعم وصول النساء إلى المناصب القيادية، وتعزيز مشاركتهنَّ السياسية.